الإمامُ الطَّبَريّ راوِيًا وَصاحِبَ اخْتِيارٍ وَتَأْلِيفٍ في القِراءاتِ

أ. د. عُمَر يُوسُف عَبْد الغَنِي حَمْدَان (*)

مُلَخَّصُ البَحْث

يجيب هذا البحث عن الإشكالات التي أُثِيرَتْ حَوْلَ موقِفِ الطبريّ من القراءات وكيفيّة تداوله لها وتعامله معها في مباحث تفسيره المطبوع «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، من خلال ثلاثة محاور بُني عليها هذا البحث، هي: الرواية، والتأليف في القراءات، وكونه راوياً في القراءات، مع الإشارة إلى كتابه المفقود في القراءات، مبنًى وفحوًى.

ويوضح هذا البحث أن الإمام الطبريّ من أصحاب الاختيارات، وماهيّة اختياره وضوابطه، إذ أسهم مساهمة جليلة بهذا الصدد، ولا يمكننا متابعة اختياره في القراءة باستيعابٍ من خلال ما أورده من القراءات في تفسيره؛ لأنّه ذكر فيه فقط «جُمَلاً من القراءات واختلاف القراءة فيما فيه من المصادر واللغات والجمع والتثنية».

وتأتي مساهمتي المتواضعة في هذا المحور في التنبيهِ على جانبٍ مُكَمِّلٍ ذي قيمةٍ علميّةٍ، لَمْ يُؤْخَذْ بَعْدُ بعَيْنِ الاعتبار، هو تحرّي اختيارِه ومتابعتُهُ في كتب القراءات التي اعتَنَتْ به روايةً وتدويناً، كما في كتاب الإقناع للأَهْوَازِيّ (ت: ٤٤٦هـ)، ثمّ ما نقله المَرَنْدِيّ (ق٦هـ) منه في كتابه (قُرَّة عَيْنِ القُرَّاء) (خ).

(*) أستاذ علوم القرآن ومشرف كرسيّ تدريس العلوم القرآنيّة معهد العلوم الشرعيّة، جامعة توبنكن مدينة توبنكن الجامعيّة، جمهوريّة ألمانيا الاتّحاديّة.

المقدمة

لقد ركّزت الدراسات المعاصرة ذوات العلاقة بموضوع البحث المطروح هنا على الإشكالات التي أُثِيرَتْ حَوْلَ موقفِ الطبريّ من القراءات وكيفيّة تداوله لها وتعامله معها في مباحث تفسيره «جامع البيان عن تأويل (آي القرآن)» (ط)[1]، لكنّها لم تسلّط الأضواء بكثافة على اثنين من المحاور الثلاثة المبنيّ عليها هذا البحث، هما الرواية، والتأليف في القراءات، فلم تتطرّق إلى دوره راوياً في القراءات، ولم تقف وقفة جديرة على كتابه في القراءات مبنًى وفحوًى، بل اكتفت في أحسن الأحوال بالإشارة الخفيفة إلى أنّه في عداد الكتب المفقودة.

أمّا كونه من أصحاب الاختيارات والكلام على ماهيّة اختياره وضوابطه، فثمّة مساهمة جليلة بهذا الصدد، وذلك بالتعويل على موادّ تفسيره المذكور آنفاً. بالطبع لا يمكن تماماً متابعة اختياره في القراءة من خلال ما أورده من القراءات في تفسيره؛ لأنّه ذكر فيه فقط «جُمَلاً من القراءات واختلاف القراءة فيما فيه من المصادر واللغات والجمع والتثنية»[2]، ولأنّه قال فيه: «إذْ كان الذي قَصَدْنَا له في كتابنا هذا البيانَ عن وجوه تأويل آي القرآن دون وجوه قراءتها»[3][4].

تأتي مساهمتي المتواضعة في هذا المحور في التنبيهِ على جانبٍ مُكَمِّلٍ ذي قيمةٍ علميّةٍ، لَمْ يُؤْخَذْ بَعْدُ بعَيْنِ الاعتبار، هو تحرّي اختيارِه ومتابعتُهُ في كتب القراءات التي اعتَنَتْ به روايةً وتدويناً، كما في كتاب الإقناع للأَهْوَازِيّ (ت: ٤٤٦هـ)، ثمّ ما نقله

(١) أبرزها: «منهج الإمام الطبريّ في القراءات وضوابط اختيارها في تفسيره»، زيد بن علي مهدي مهارش، الرياض، دار التدمريّة (ط١) (٢٠١٢م) (٥٧١ص)، منها: «القراءات المتواترة التي أنكرها ابنُ جرير الطبريّ في تفسيره والردّ عليه»، محمّد عارف عثمان موسى الهرري. [د. م.] [د. ن.] (ط١) (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) (٤٧٦ص)، «دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبريّ المفسّر»، لبيب السعيد، القاهرة، دار المعارف (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) (١٥٨ص).

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحمويّ (٦/٢٤٥٣).

(٣) جامع البيان (١/٩٥).

(٤) كذلك يُراجَع: ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبريّ فيها للطحّان (٣٤٦ - ٣٥٤)، الإمام الطبريّ للزحيليّ (٢٧٥ - ٢٧٧).

المَرَنْدِيّ (ق٦هـ) منه في كتابه (قُرَّة عَيْنِ القُرَّاء) (خ)، وذلك من باب المقابلة والمقارنة وزيادةً في المُدَارَسَةِ والمُبَاحَثَةِ.

خطّة البحث:

تشمل خطّتُهُ: منهجَ البحثِ، وأهمّيّتَهُ، وقيمتَهُ العلميّةَ، وأهدافَهُ، وتمهيداً، وثلاثةَ مباحِثَ رئيسيّة:

أمّا **المبحث الأوّل**: فعبارة عن أربعة مطالب كالتالي: **المطلب الأوّل**: تاريخ التأليف في القراءات. **الثاني**: الطبريّ مصنِّف الجامع في القراءات. **الثالث**: مبنى كتاب الجامع. **الرابع**: ما انْتُقِدَ عليه الطبريّ. وقد قسمتُ المطلبَ الأخير إلى أربعة أبواب: **الباب الأوّل**: نقد ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ). **الثاني**: نقد مكّيّ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ). **الثالث**: نقد أبي عمرو الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)، والشاطبيّ (ت: ٥٩٠هـ)، وعلم الدين السخاويّ (ت: ٦٤٣هـ)، وابن وهبان (ت: ٧٦٨هـ)، وابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ). **الرابع**: الطبريّ وابن مجاهد البغداديّان، وطبيعة العلاقة العلميّة بينهما.

يلي ذلك **المبحث الثاني**: روايات الطبريّ في القراءات.

ثمّ **المبحث الثالث**: اختيار الطبريّ في القراءة. بعد ذلك خَتَمْتُهُ بخُلَاصَةٍ، أوردت فيها أهمّ نتائج البحث ومُخرَجاته، ثمّ ألحقت به ملحقاً هو عبارة عن إعادة تحقيق ما جاء في كتاب الإقناع للأهوازيّ عن اختيار الطبريّ، إذ معلوماته النفائس النوادر، وأتبعته بثبت المصادر والمراجع.

منهج البحث:

لقد اعتمدتُ المنهج الوصفيّ من الجمع والاستقراء مع التحليل والنقد، إذ أخذت بعين الحسبان جوانب تحليليّة ونقديّة حسب ما تقتضيه مسائل البحث، وراعيتُ فيه أصول البحث العلميّ وقواعده، لا أخرج عن الطرح التأصيليّ إلّا في النادر، فأدخل أحياناً في ثنايا البحث إشاراتٍ إلى أقوال بعض المعاصرين للردّ عليها.

أهمّيّة البحث وقيمته العلميّة وأهدافه:

تكمن أهمّيّته في أنّه يتناول شخصيّة علميّة ذات مكانة رفيعة ومنزلة عالية كالطبريّ، قد تميّزت بسعة معارفها القرآنيّة، وامتازت بجمعها المتنوّع والمتعدّد لمختلف العلوم والفنون. كذلك يتناول الكلامَ على كتاب الطبريّ في القراءات الذي يؤلّف حلقة مهمّة في سلسلة هذا الفنّ، رغم أنّه في عداد الكتب المفقودة.

أمّا قيمته العلميّة، ففي مباحثتِهِ ثلاثةَ محاور مهمّة في عناية الطبريّ بالقراءات: التأليف والرواية والاختيار، أي الطبريّ مؤلّفاً في فنّ القراءات، الطبريّ راوياً من رواة القراءات، الطبريّ صاحبَ اختيارٍ من أهل الاختيارات في القراءة، وفي حسمِهِ الجَدَلَ في عدد من المسائل والإشكالات المثارة قديماً وحديثاً حول موقف الطبريّ من موضوع القراءات.

أمّا أهدافه، فالخلوص إلى نتائج تحقّق الغاية المنشودة في تحرير مسائل البحث وخدمة محاوره الثلاثة مركّزَةً في الخلاصة مع وجود بعضها في تضاعيفه.

تمهيد

لقد تبوّأ الطبريّ (ت: ٣١٠هـ) قديماً وحديثاً درجةً راقيةً ورِفْعَةً جليلةً في الأوساط العلميّة، وحَظي باهتمامٍ بالغ وعناية فائقة عند القدامى والمحدَثين بدراسة نتاجه العلميّ المتميّز ومُبَاحَثَتِهِ؛ فالطبريّ شخصيّة فذّة، ذات مَلَكَات خاصّة، مفسِّر مبرَّز، وعالم حديث متصدّر، وصاحب اختيار في القراءة، وصاحب مذهب في الفقه - المذهب الجريري - من مجتهدي عصره. لقد تحدّث الخطيب البغداديّ (ت: ٤٦٣هـ) عن ذلك في ترجمته للطبريّ، وهي من أقدم التراجم وأغزرها بالمعلومات عنه[١]: «كان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحدٌ من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقرآن، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالِماً بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم من الخالفين في الأحكام ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيّام الناس وأخبارهم»[٢].

هذه الشخصيّة الفريدة قد صاحبته منذ صغره، يتّضح ذلك ممّا قاله الطبريّ عن نفسه: «حفظتُ القرآنَ ولي سَبْعُ سنين، وصلّيتُ بالناسِ وأنا ابنُ ثماني سنين، وكتبتُ الحديثَ وأنا ابنُ تسع سنين»[٣].

---

(١) أقدمها في الفهرست للنديم (٢٨٧ - ٢٨٨)، تليها في تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ (٢/١٦٢ - ١٦٩) (٥٨٩). من أوسعها تفاصيل ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحمويّ (٦/٢٤٤١ - ٢٤٦٩) (١٠١٠)، جاء في آخرها: «قلتُ: أكثرُ هذه الأخبار عن عبد العزيز بن محمّد الطبريّ من كتابٍ له أفرده في سيرة أبي جعفرٍ، ومن كتابٍ لأبي بكر بن كاملٍ في أخباره». نظيرتها في تاريخ الإسلام للذهبيّ (٢٣/٢٧٩ - ٢٨٦) (٤٨٦)، سير أعلام النبلاء له (١٤/٢٦٧ - ٢٨٢) (١٥٧). يُنظَر: الإمام الطبريّ في ذكرى مرور أحد عشر قرناً على وفاته (٣١٠هـ - ١٤١٠هـ)، دمشق: إيسيسكو (١٩٩٢م) (ج١): «فقيهاً»، (ج٢): «مؤرّخاً ومفسّراً». يُنظَر كذلك:

Sezgin: *Geschichte des arabischen Schrifttums* (1/323 - 328) (32), Gilliot: *Exégèse, langue, et théologie en Islam* (135 - 164), Bosworth: *"al-Ṭabari"*, (EI2 10/11-15).

(٢) تاريخ بغداد (٢/١٦٣)، يُقابَل معجم الأدباء (٦/٢٤٤١ - ٢٤٤٢).

(٣) معجم الأدباء (٦/٢٤٤٦).

وصفه بالإعجاب والإكبار عبد العزيز بن محمّد الطبريّ، مِنْ جِلَّةِ أصحابه: «كان كالقارئ الذي لا يعرفُ إلّا القرآنَ، وكالمحدّث الذي لا يعرفُ إلّا الحديثَ، وكالفقيه الذي لا يعرفُ إلّا الفقهَ، وكالنحويّ الذي لا يعرفُ إلّا النحوَ، وكالحاسب الذي لا يعرفُ إلّا الحسابَ، وكان عاملاً للعبادات، جامعاً للعلوم، وإذا جمعتَ بين كُتُبه وكُتُبِ غيرِه، وجدتَ لكُتُبِه فضلاً على غيرها»[1].

أمّا بخصوص قراءة القرآن، فكان الطبريّ «مجوّداً في القراءة، موصوفاً بذلك، يقصده القرّاءُ البُعَداءُ ومن الناس للصلاة خَلْفَهُ يسمعون قراءته وتجويده»[2]، مع أنّه لَمْ ينتصب للإقراء. كذلك كان ابن مجاهد مع علوّ منزلته في هذا الفنّ يعجبُ من حسن أدائه وتلاوته، ويعبّر عن ذلك بقوله: «ما سمعتُ في المحراب أَقْرَأَ من أبي جعفرٍ»[3].

لقد قرأ الطبريّ قديماً لحمزة الزيّات، ثمّ اختار لنفسه اختياراً في القراءة[4]. وكان لا يفصل بين قراءة القرآن وفهم معانيه، بل كان يَعْجَبُ ممّن قرأ القرآن ولم يَعْلَمْ تأويلَه كيف يَلْتَذُّ بقراءته[5].

من الصعوبة بمكان التحدّث عن كتاب الطبريّ في القراءات وقيمته بمعزل عمّا تقدّمه من نتاج وفيرٍ من الكتب المؤلَّفة في علم القراءات، إذ ليس بمستغربٍ ولا مستبعدٍ أن يقف المرءُ على عوامل تأثيرٍ وتأثُّرٍ جَرَى تبادُلها بين علماء هذا العلم من المتقدّمين والمتأخّرين، بل إنّه من المحتمل والمتوقّع أن يكون الطبريّ أنموذجاً قد تأثّر في تأليف كتابه الجامع مبنًى وفحوًى بما تقدّمه من كتب في القراءات، وأثّر بكتابه هذا في بعض أقرانه ومعاصريه فيما ألّفوه في هذا المجال، إذ يؤلِّفُ هو وكتابه

(١) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٢).
(٢) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٤ - ٢٤٥٥).
(٣) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٥).
(٤) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٥) نقلًا عن ابن كامل.
(٥) كما هو مرويّ عن ابن مجاهد في معجم الأدباء (٦/٢٤٥٣).

في القراءات حلقةً من حلقات سلسلة تأليف الكتب الجوامع من المشهور والشاذّ التي شهدها القرن الثالث للهجرة وما بعده، وكان لها بالغ الأثر في تسبيع القراءات من قبل ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ). هذا ما يبغي البحث أيضاً أن يكشف النقاب عنه ويحدّد مدى حضور هذه العوامل في مجرى تقنين القراءات.

المبحث الأوّل

المطلب الأوّل: تاريخ التأليف في القراءات:

اعتُمد مطلقاً في القرن الأوّل الهجريّ على الرواية الشفهيّة في تلقّي القرآن وتلقينه، ومن ثمّ لم يَشْهَدْ حركةَ تدوينٍ للقراءات القرآنيّة بالمعنى الواسع للكلمة، يُسْتَثْنَى من ذلك كتاب القراءات الصادر عن مشروع المصاحف المنعقد بواسط بين سنتي (٨٣ - ٨٥هـ) بمبادرة الحجّاج بن يوسف الثقفيّ (ت: ٩٥هـ) والي العراقين (ولي ٧٥ - ٩٥هـ) وبتبريك الخليفة الأمويّ عبد الملك بن مروان (ت: ٨٦هـ) وبإدارة الإمام الحسن البصريّ (ت: ١١٠هـ) الذي رأس لجان هذا المشروع، وأشرف على أعماله[١].

وقد تمّ اعتماده، كما نصّ ابن عطيّة (ت: ٥٤٦هـ) على ذلك، مرجعاً أساسيّاً في القراءات فترة طويلة إلى أن وضع ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، صاحب كتاب السبعة في القراءات (ط) [وهو كتاب القراءات الصغير[٢]]، كتاباً أشملَ وأوسعَ من كتاب أصحاب مشروع المصاحف، هو كتاب القراءات الكبير[٣]، يُعرَف بكتاب الجامع[٤]؛ فهذا الأخير وكتاب أصحاب المشروع في القراءات هما المقصودان بكلام ابن عطيّة (ت: ٥٤٦هـ) في مقدّمة تفسيره: «أُلِّفَ إِثْرَ ذلك بواسط كتابٌ في القراءات، جُمع فيه ما رُوِيَ مِن اختلافِ الناسِ فيما وافق الخطَّ. ومَشَى الناسُ على ذلك زماناً طويلاً إلى أن ألّف ابنُ مجاهدٍ كتابَه في القراءات»[٥]. جليٌّ هنا غاية الجلاء شرط موافقة رسم المصحف وقدم اعتماده لصحّة القراءة وقبولها.

(١) يُنظَر: مشروع المصاحف الثاني في العصر الأمويّ (٨٩ - ٩١) تأليف كتابٍ في القراءات (مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد: ٤).
(٢) يُنظَر: الفهرست لابن النديم (٥٠).
(٣) يُنظَر: الفهرست (٥٠).
(٤) يُنظَر: شمول التعاريف (٢٤٨) (٧١).
(٥) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٦٧/١).

بخلاف الحال في القرن الأوّل الهجريّ قد عرف القرن الثاني للهجرة اهتماماً ملحوظاً في تدوين القراءات[١]، ثمّ تبعته في القرن الثالث حركة قويّة في التأليف فيها[٢]. وقد وقف أبو عمرو الدانيُّ (٤٤٤هـ) على تطوُّر تاريخ القراءات والتأليف فيها[٣].

كذلك استعرض ابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ) أهمّ مصنَّفات هذا العلم معلِّلاً إقبال العلماء في القرن الثالث على التأليف فيه لاتّساعِ الخرق وقلّةِ الضبط[٤]. وقد دمجتُ معلوماتهما معاً في مجموعة واحدة مع إضافات وزيادات ليست عندهما حسب الحاجة[٥] فيما يلي:

- **حمزة الزيّات (٨٠ - ١٥٦هـ)**: أحد القرّاء السبعة. «كان حمزةُ إمامَ أهلِ الكوفةِ في عصره»[٦]. لقد دوّن قراءته بنفسه، فله كتاب قراءة حمزة[٧]. وهذا التأليف من بواكير الصِّنْفِ الأَدَبِيّ الذي يُطلَق عليه اصطلاحاً (الكتب المفردة) أو (المفردات)، أيْ إفراد كتاب في قراءة إمام، سواء كان التأليف مِنْ قبله أو من قبل غيره. وقد بدأتُ هذه المجموعة به لصلة الطبريّ بقراءته؛ فقد كانت قراءته لحمزة وتجويده له قديماً قبل أن يختار اختياره، كما سيأتي بيانه.

(١) يُراجَع: شمول التعاريف (٢١١ - ٢١٢ و٢٢٣)، إعلام أهل البصائر (٣٠٤ - ٣٠٧).

(٢) يُراجَع: شمول التعاريف (٢١٢ - ٢١٦ و٢٢٤ - ٢٤٥)، إعلام أهل البصائر (٣٠٨ - ٣٢٠).

(٣) الأرجوزة المنبّهة (١٤٩ - ١٥٨) [١٥] القولُ في المصنِّفين للحروف.

(٤) النشر في القراءات العشر (١/٣٣ - ٣٥).

(٥) يُستَفاد في هذا الباب ما كَتَبَهُ مصطفى باشا في مقاله:
"The early Arabic grammarians' contributions" 88-93.

(٦) كتاب السبعة (٧٤). قال الأندرابّي في كتاب الإيضاح (٨٧ب - ٨٨أ): «كان قارئَ أهلِ [٨٨أ] الكوفةِ ومقرئَهم بها بَعْدَ مَنْ ذكرتُه [= عاصم] وإمامَهم الذي تمسّكوا بقراءته واقتدوا به فيها من وقته إلى وقتنا هذا».

(٧) كتاب السبعة (٧٧) «وعبيد الله بن موسى سمع كتابَ قراءةِ حمزة من حمزة ولم يقرأ عليه». نظيره: غاية النهاية (١/١٩٠) (س١٥ - ١٦). يُقابَل: إعلام أهل البصائر (٣٠٤) (٥).

- **هارون بن موسى البصريّ (ت في حدود ١٧٠هـ)**[١]: «قال أبو حاتم السِّجِسْتَانيُّ: كان أوَّلَ مَنْ تَتَبَّعَ بالبصرةِ وجوهَ القراءات وألّفها وتَتَبَّعَ الشاذَّ منها، فبحث عن إسناده هارونُ بنُ موسى الأعورُ. وكان مِنَ القُرَّاءِ»[٢].

لقد نظم أبو عمرو الدانيّ قوله، فجاء مفاده كالتالي: أوّل مَن تَتَبَّعَ الحروفَ وصنّف المعروفَ والمجهولَ منها بإسنادٍ عن الثقات من الشيوخ وعن الأَثْبَات عمّن مضى من جِلّة الأسلاف وجاء بالإجماع والخلاف، وخلط السقيمَ بالصحيح ولم يقيّد ذلك بالتصحيح هو هارون بن موسى العَتَكيّ الثقة المأمون[٣].

لقد انتُقِدَ هارونُ على فعله هذا، ولم يُسْعِفْهُ كونُه من القرّاءِ وثقةً مأموناً. قال أبو حاتم السجستانيّ (ت: ٢٥٠هـ): «فكَرِهَ الناسُ ذلك وقالوا: قد أَسَاءَ حين ألّفها، وذلك أنّ القراءةَ إنّما يأخُذُها قُرُونٌ وأمَّةٌ عن أَفْوَاهِ أُمَّةٍ، ولا يُلْتَفَتُ منها إلى ما جَاءَ مِنْ راوٍ راوٍ»[٤]. قال ابن الجزريّ: «يعني آحَاداً عن آحَادٍ»[٥]. في هذه الرواية تحقيق «أنّ قراءةَ أهلِ كلِّ بلدٍ متواترةٌ بالنسبة إليهم»[٦]، لأنّهم قد «أخذوها أمماً

(١) توفيّ في العقد السابع عشر على تقدير الذهبّي (ت: ٧٤٨هـ)، كما في تاريخ الإسلام (١٠/٤٩٢ - ٤٩٣) (٤١٢) الطبقة السابعة عشرة (١٦١ - ١٧٠). هذا التقدير أدقّ من تقدير ابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ) في غاية النهاية (٢/٣٤٨) (٣٧٦٣): «مات هارون فيما أحسبُ قبل المائتين».

(٢) غاية النهاية (٢/٣٤٨) (س٩ - ١١) في المطبوع (سمع) بدل (تَتَبَّعَ). لعلّ كلامه هذا منقول من جامعه في القراءات، ففي آخره: «وكان مِنْ القُرّاءِ». يُقابَل كتاب المرشد الوجيز (١٨١)، منجد المقرئين لابن الجزريّ (٦٩) فيه «وجوه القراءة»، رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذّ ليوسف أفندي زاده (٦٧) هناك «وجوه القرآن»، مناهل العرفان للزرقانيّ (١/٤٥٤).

(٣) الأرجوزة المنبّهة (١٤٩) الأبيات (٣٦٣ - ٣٦٧) بتصرُّفٍ نثريّ.

(٤) كتاب المرشد الوجيز (١٨١) فيه (هرون) مكان (قُرُون)، منجد المقرئين لابن الجزريّ (٦٩ - ٧٠) اللفظ له، رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذّ (٦٧)، مناهل العرفان (١/٤٥٤). ثمّ ساق أبو حاتم بهذا الصدد روايةً عن شيخه الأصمعيّ (ت: ٢١٥هـ)، ها نصّها، كما في كتاب المرشد الوجيز (١٨١): «وقال الأصمعيُّ عن هارونَ المذكورِ: وكان ثقةً مأموناً». قال: «وكنتُ أشتهي أن يُضْرَبَ لمكانِ تأليفِه الحروفَ».

(٥) منجد المقرئين (٧٠). يُقابَل مناهل العرفان (١/٤٥٤) «يعني آحَاداً آحَاداً».

(٦) منجد المقرئين (٦٩).

عن أممٍ. ولو انفرد واحدٌ بقراءةٍ دون أهل بلده، لم يوافِقْهُ على ذلك أحدٌ، بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها»[1].

إنّ ما أدلى به أبو حاتم وصاغه الدانيُّ من وصفِ مُصَنَّفِ هارون البصريّ في القراءات - وهو في عداد الكتب المفقودة - ينطبق عليه الصنف الأدبيّ الذي اصطلح عليه مصطلح (الكتب الجوامع في القراءات) من المشهور والشاذّ. بذلك يكون عمله هذا من بواكير هذا الصنف.

- **الكسائيّ (ت: ١٨٩هـ)**: «كان أحد أئمّة القرّاء السبعة. وكان قد قرأ على حمزة الزيّات وأقرأ بقراءته ببغداد، ثمّ اختار لنفسه قراءةً، فأقرأ بها الناسَ»[2]. له كتاب القراءات[3]، في عداد الكتب المفقودة. قد عرفه أبو منصور الأزهريّ (ت: ٣٧٠هـ) وقرأه[4]. كذلك وقف عليه الدانّي (ت: ٤٤٤هـ)، ممّا مكّنه أن يصف فحواه، فقال: ثمّ تَلَاهُ[5] في التأليف لكلِّ ما رَوَى من الحروف عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وتابعيهم وذوي الألباب من الخالفين والقرّاء عليُّ بنُ حمزة الكسائيُّ. وبيّن اختياره هناك وما قرأ من ذلك تلاوةً على حمزة الزيّات وغيره من جلّة الثقات[6].

واضح من ذلك أنّه ضمّن كتاب القراءات له اختياره في القراءة، إذ كان يتخيّر القراءات، فكان ذلك مدعاةً له إلى ذكرِها وشَرْحِ معانِيها وعِلَلِها[7] ثمّ الاحتجاج

(١) منجد المقرئين (٦٧) نقلًا عن شيخه محمّد بن أحمد الشافعي.

(٢) نزهة الألّباء (٤٠). يُقابَل كتاب السبعة (٧٨)، الفهرست (٤٨)، الكتاب الأوسط (٥٨ - ٥٩)، كتاب الإيضاح في القراءات (٨٩أ)، غاية النهاية (٥٣٨/١) (س٤ - ٧) نقلاً من كتاب القراءات لأبي عبيد.

(٣) يُقابَل: إعلام أهل البصائر (٣٠٥) (٧) [كتاب القراءات].

(٤) تهذيب اللغة (١٥/١) «له كتاب في قراءات القرآن، قرأتُه على أحمد بن عَلي بن رزين وقلتُ له: حدّثكم عبد الرحيم ابن حبيب عن الكسائيّ؟ فأقرّ به إلى آخره».

(٥) أيْ: تلا هارونَ بنَ موسى البصريَّ.

(٦) الأرجوزة المنبّهة (١٥٠) الأبيات (٣٧٠ - ٣٧٤) بتصرُّفٍ نثريّ. يُقابَل: إعلام أهل البصائر (٣٠٥) (٧) كتاب القراءات.

(٧) عوّل ابن زنجلة على أقواله وشروحه وعلله في مواضع كثيرة في كتابه حجّة القراءات (٨٠، ١٠٨، ١١٥، ١١٨، ١٢٤، ١٣٩، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤، ١٩١، ٢٤٧)... إلخ.

لِمَا يختاره لنفسه. من الأمثلة على ذلك ما رواه ابنُ المنذر (ت: ٣١٨هـ) في قراءة قوله: ﴿يَغُلَّ﴾ ذات العلاقة بموضوع عصمة النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حدّثنا عليٌّ، عن أبي عُبيدٍ، عن الكسائيِّ في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]، قال: يُقْرَأُ بفتحِ الياءِ وضَمِّها؛ فمن فَتَحَ الياءَ، أراد ألَّا يَغُلَّ هو نَفْسُهُ. ومَنْ قرأ ﴿يُغَلَّ﴾ أَنْ يُتَّهَمَ بالغُلُولِ ويكون بِمَعْنَى أَنْ يُخَانَ. وكان الكسائيُّ يختارُ فيها ضَمَّ الياء؛ وبذلك قَرَأَ»(١).

أمّا الطبريّ، فلعلّه اطّلع على كتاب القراءات للكسائيّ واستفاد منه بشكل غير مباشر، لكن من المؤكّد استفادة الطبريّ من كتاب معاني القرآن للكسائيّ (ت: ١٨٩هـ)، وللفرّاء (ت: ٢٠٧هـ)، وللأخفش (ت: ٢١٥هـ)، ولقطرب (ت: ٢٠٦هـ)، وغيرهم في تفسيره(٢).

- **يعقوب الحضرميّ (ت: ٢٠٥هـ)**: ثمّ تلاهما(٣) يعقوب بن إسحاق، فصنّف الحروفَ والآثار، وميّز المتروك والمختارَ، وما قرأ به على سَلّام الطويل (ت: ١٧١هـ)، إمام أهل البصرة(٤). قال ياقوت الحمويّ: «صنّف يعقوبُ كتابَ الجامع، ذَكَرَ فيه اختلافَ وُجُوهِ القراءاتِ ونَسَبَ كُلَّ حَرْفٍ إلى مَنْ قرأ به»(٥).

ممّا يجدر تأكيده هنا أنّ هذه الظاهرة، ظاهرة اختلاف وجوه القراءات وعَزْو كلِّ حرفٍ إلى صاحبه، متقدّمة مبكّرة، فيعقوب صاحب هذا التأليف قد وُلد سنة سبع عشرة ومئة، وتوفّي سنة خمسٍ ومئتين وله ثمانٍ وثمانون سنة. وهي أقدم من قرينتها في الفقه، أعني ظاهرة الاختلاف في الفقه؛ لأنّ الأخيرة ظهرت بواكيرها

(١) تفسير ابن المنذر (٤٧٢/٢) (١١٣٢).

(٢) قال ياقوت الحمويّ في وصف فحاوي تفسير الطبريّ في معجم الأدباء (٢٤٥٤/٦): «ذكر فيه مجموعَ الكلامِ والمعاني من كتاب عليّ بن حمزة الكسائيّ [...] وربّما لم يسمّهم، إذا ذكر شيئاً من كلامهم».

(٣) أيْ: تلا هارونَ بنَ موسى البصريَّ وعلِيَّ بنَ حمزة الكسائيَّ.

(٤) الأرجوزة المنبّهة (١٥٠) الأبيات (٣٧٥ - ٣٧٨) بتصرُّفٍ نثريّ.

(٥) معجم الأدباء (٢٨٤٢/٦) (١٢٥٠).

بما جمعه الربيع بن سليمان المراديّ (١٧٤ - ٢٧٠هـ)، ويوسف بن يحيى البويطيّ (ت: ٢٣١هـ)، صاحبا الشافعيّ (١٥٠ - ٢٠٤هـ)، من فصول في كتاب الأمّ، نحو اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، واختلاف أبي حنيفة والأوزاعيّ، واختلاف الشافعيّ مع الحسن بن محمّد، واختلاف الشافعيّ مع مالك. بالتالي ليس بمُسْتَبْعَدٍ أن يكون فقهاء القرن الثالث قد بَنَوْا فكرة الاختلاف في الفقه على فكرة اختلاف القرّاء في القراءة. كذلك يجب التوكيد هنا أنّ الاختلاف، سواء في القراءة أو في التفسير أو في الفقه، هو اختلاف تَنَوُّعٍ لا اختلافَ تَضَادٍّ[١].

- **أبو عبيد (ت: ٢٢٤هـ)**: ثمّ صنّف أبو عبيد كتابه المشهور في القراءات مقيّداً بالمعاني والإعراب على وصف الدانيّ[٢]. بالمقابل قال ابن الجزريّ: «كان أوّلَ إمامٍ مُعْتَبَرٍ جَمَعَ القراءات في كتابٍ أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سَلَّامٍ. وجعلهم فيما أحسبُ خمسةً وعشرين قارئاً مع هؤلاءِ السبعةِ»[٣]. يجب التنبيه هنا أنّ عدد القرّاء على ما ذكره ابن الجزريّ تقديراً غير دقيق[٤]، بل عددهم سبعة عشر قارئاً مع الأئمّة السبعة، لكن دون عاصم الجَحْدَرِيّ، كما سيأتي بيانه لاحقاً. هذا لا يعني أنّه لم يطّلع عليه، بل له منه نقول من غير وسيط[٥]، سأُورِدُ بعضها لاحقاً. أمّا عبارته: «أوّل إمامٍ مُعْتَبَرٍ جمع القراءات»، فغير دقيقة أيضاً، فمَنْ تقدّمه من المذكورين آنفاً هم كذلك من أوائل الأئمّة المعتبرين.

---

(١) يُقابَل مقدّمة في أصول التفسير لابن تيمية (٤٨ - ٦٧) في اختلاف السلف في التفسير اختلاف تنوُّع.

(٢) الأرجوزة المنبّهة (١٥١) الأبيات (٣٧٩ - ٣٨٠) بتصرُّفٍ نثريّ.

(٣) النشر في القراءات العشر (١/٣٣ - ٣٤).

(٤) كذلك وقع برگشتريسر في هذا الخطأ، بل ضاعف خطأه، فظّن أنّه يحوي (٢٥) قراءةً بالإضافة إلى القراءات السبع، أيْ (٣٢) قراءة بالإجمال. يُنظَر: Geschichte des Qorāns 3/208.

كذلك وقع شوقي ضيف في الخطأ ذاته، حين قال في مقدّمة تحقيقه كتاب السبعة في القراءات (٢٠) (٣): «حتّى وَصَلَ بها أبو عبيد القاسم بن سلّام نحو ثلاثين قراءةً».

(٥) يُراجَع: إعلام أهل البصائر (٣١٠) (٢٩) الحاشية (٦). كذلك غاية النهاية (٢/١٦٦) (س١٥ - ١٧).

- **خلف بن هشام القارئ (١٥٠ - ٢٢٩هـ)**: أحد القرّاء العشرة، صاحب الاختيار[١].

قال ابن مهران (ت: ٣٨١هـ): «كان عالماً بوجوه القراءات واختلاف الروايات. واختار اختياراً حسناً، غيرَ خارجٍ عَنِ الأَثَرِ»[٢]. كان يأخذ بقراءة حمزة الزيّات، غير أنّه خالفه في مائة وعشرين حرفاً في اختياره[٣]، «وذلك أنّ خلفاً تَرَكَ حروفاً من حروف حمزة واختار أن يقرأ على مذهبِ نافع»[٤].

له كتاب القراءات المعروف بالجامع، في عداد الكتب المفقودة. وَصَفَهُ الدانيُّ (ت: ٤٤٤هـ) بقوله: صنّف كتابه الجامع للحروف، للمنتقَى منها وللمعروف[٥].

بذلك يشاطر الطبريَّ في ثلاث مسائل: قراءته قديماً لحمزة الزيّات، ثم كونه صاحب اختيار، وصاحب جامع في القراءات.

- **أبو الربيع الزهرانيّ (ت: ٢٣٤هـ)**: له الجامع[٦]. هو في عداد الكتب المفقودة. قد عرفه الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)، فأطلق عليه كتابه المشهور في القراءات[٧]، ونقل منه بعض المواضع[٨]. بذلك يندرج هذا العمل في سلسلة الجوامع.
- **ابن سَعْدَان (١٦١ - ٢٣١هـ)**[٩]: قال الأهوازيّ: «كان ذا علمٍ بالعربيّة، وصَنَّفَ كتاباً في القراءات وشَرَحَ عِلَلَها ونَظَرَ في معانيها، فاختار لنفسه حرفاً لم يخالفْ أئمّةَ

---

(١) الغاية في القراءات العشر (٧٢ - ٧٣)، كتاب الإقناع (٢١٣ - ٢١٦).

(٢) الغاية في القراءات العشر (٧٢).

(٣) غاية النهاية (٢٧٤/٢) (س٧ - ٨) نقلًا عن ابنِ أَشْتَة (ت: ٣٦٠هـ).

(٤) نزهة الألبّاء (١٧٤) (س٨ - ٩).

(٥) الأرجوزة المنبّهة (١٥٢) البيتان (٣٩٠ - ٣٩١) بتصرُّفٍ نثريّ. كذلك قراءات القرّاء المعروفين (١٤٧) «له كتابٌ صنّفه في القراءات حَسَنٌ»، إعلام أهل البصائر (٣١٢) (٣٢)، شمول التعاريف (٢٢٧) (١٣). لم يذكره ابن الجزريّ في سرده.

(٦) تاريخ الإسلام (١٨١/١٧) «قال أبو عمرو الدانّي: له كتابٌ جامعٌ في القراءات». كذلك شمول التعاريف (٢٣٠) (٢٤) الجامع.

(٧) الأرجوزة المنبّهة (١٥٢) البيتان (٣٨٨ - ٣٨٩) بتصرُّفٍ نثريّ.

(٨) جامع البيان (٦٤٥).

(٩) هو أبو جعفر محمّد بن سعدان الضرير الكوفـيّ النحويّ. عنه تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) (٢٨٤٦)، نزهة الألبّاء (٩٧ - ٩٨)، غاية النهاية (١٤٣/٢) (٣٠١٩). نُشر له الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ (ط) ومختصر النحو (ط).

القرّاء السبعة فيما قرأه وأقرأه إلى أن مات»[1]. أقول: تحدّث الأهوازيّ هنا عن جامعه، وهو كتاب كبير في القراءات[2]، إذ له آخَرُ فيها هو المجرّد. قال ابن الجزريّ: «مؤلِّف الجامع والمجرّد وغيرِهما، وله اختيارٌ لم يخالفْ فيه المشهور»[3]. كان يُقرِئُ بقراءة حمزة، ثمّ اختار لنفسه اختياراً[4]. بذلك كلِّه يشاطره الطبريّ، غير أنّه لم يُقْرِئْ بها، بل كان يَقْرَأُ بها قديماً.

- **أبو حاتم السِّجِسْتَانيّ (ت: ٢٥٠هـ)**: عالم اللغة والنحو والقراءة والعروض وإمام جامع البصرة. قال الأهوازيّ: «صنّف كتابَه الكبيرَ في القراءات في أربعين سنة. ويقال: إنّ مصنَّفات الإسلام أربعةٌ، هو أحدها. ثمّ صنّف كتابَه الصغيرَ في معرفة حروف القرآنِ المختلف فيها»[5].

أمّا الدانيّ فعبّر عنهما كالتالي: صنّف الحروفَ [= الكتاب الصغير] والمقارئ [=الكتاب الكبير] دون تقييد ذلك بالآثار، لكنّه اهتمّ غاية الاهتمام بتعليلها من غير إطالة[6].

يجدر ذكره هنا أنّ له تصانيف كثيرة؛ فقد «كان أبو حاتم كثير التصانيف في اللغة. وصنّف في النحو والقراءة»[7]، منها كتاب القراءات الكبير المشار إليه آنفاً عند الأهوازيّ والدانيّ، وهو المعروف بجامعه الذي يندرج ضمن سلسلة الكتب الجوامع في القراءات، مثل جامع الطبريّ.

---

(١) كتاب الإقناع (٢٢١).

(٢) تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) (س٣).

(٣) غاية النهاية (١٤٣/٢) (س٣ - ٤) عن هذين الكتابين، يُراجَع: إعلام أهل البصائر (٣١٣) (٣٧ - ٣٨).

(٤) تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) (س١٣ - ١٤) نقلًا عن ابن المنادي (ت: ٣٣٦هـ). كذلك نزهة الألّباء (٩٧ - ٩٨).

(٥) كتاب الإقناع (٢٣٣).

(٦) الأرجوزة المنبّهة (١٥١) الأبيات (٣٨١ - ٣٨٣) بتصرُّفٍ نثريّ. كذلك إعلام أهل البصائر (٣١٥) (٥٢)، شمول التعاريف (٢٣٥) (٣٩). لم يذكره ابن الجزريّ في سرده.

(٧) نزهة الألّباء (١١٧).

يشترك الطبريُّ معه في أَمْرٍ آخَرَ، هو الاختيار في القراءة. قال الأهوازيّ: «واختار لنفسه حرفاً، قرأه وأقرأه إلى أن مات في سنة خمسين ومائتين في أيّام المستعين»(١).

قال ابن الجزريّ: «له اختيارٌ في القراءة، رَوَيْنَاهُ عنه ولم يخالف مشهور السَّبْعَةِ إلّا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠]»(٢). لا شكّ أنّ اشتهار اختياره راجعٌ إلى حقيقة ما ذكره الأهوازيّ أنّه قرأ وأقرأه إلى موته؛ فقد كان إمام جامع البصرة، صلّى بالبصرة ستّين سنة بالتروايح وغيرها، وأمّ الناسَ بمَكَّةَ في المسجد الحرام(٣)، بل بلغ صيته وشهرة اختياره مدينة أصبهان. قال عبد الله بن عبد العزيز الأصبهانيّ المؤدّب، من أقران الطبريّ: «كان عندنا بأصبهان مَنْ لَمْ يَقْرَأْ باختيار أبي حاتم، لَمْ يُعَدَّ قارئاً»(٤). رَوَى اختيارَه ابنُ مهران (ت: ٣٨١هـ) في غايته، والأهوازيّ (ت: ٤٤٦هـ) في إقناعه، والهذليّ (ت: ٤٦٥هـ) في كامله، والأندرابيّ في إيضاحه، وغيرهم(٥).

من نوادر الروايات روايةٌ تتحدّث عن اتّصال الطبريّ (٢٢٤ - ٣١٠هـ) وهو طالبُ علمٍ شابٌّ بأبي حاتم على الأرجح وقت إقامته في البصرة سنة (٢٤٢هـ). جاء إليه وكان عنده حديثٌ عن الأصمعيّ عن أبي زائدة عن عامر الشعبيّ (ت: ١٠٣هـ)، فقيه أهل الكوفة ومحدّثها في القياس، فسأله عنه فحدّثه به، ثمّ أخبره بعد ما سأله عن اسم بلده طبرستان باشتقاقه ومعناه(٦).

---

(١) كتاب الإقناع (٢٣٣).

(٢) غاية النهاية (٣٢٠/١) (س١١ - ١٣).

(٣) يُراجَع كتاب الإقناع (٢٣٣)، قراءات القرّاء المعروفين (١٥١)، معرفة القرّاء الكبار (٤٣٤/١ - ٤٣٥)، غاية النهاية (٣٢٠/١) (س٦ - ٧، ١٨ - ٢٠).

(٤) الغاية في القراءات العشر لابن مهران (٧١).

(٥) يُنظَر الغاية في القراءات العشر (٧١ - ٧٢) (١٠)، كتاب الإقناع (٢٢٩ - ٢٣٣) ضمن (الأهوازيّ وجهوده في علوم القراءات)، كتاب الكامل في القراءات الخمسين (٧١/٣ - ٧٨)، كتاب الإيضاح في القراءات (٩٣ب) في القسم المطبوع منه: قراءات القرّاء المعروفين (١٥١ - ١٥٣).

(٦) معجم الأدباء (٢٤٤٦/٦). يُقابَل تاريخ الطبريّ لروزنتال (٤٥/١)، الطبريُّ لجيليو (٩).

هذا مفادها، لكن من اللافت للنظر هو موضوع القياس المذكور فيها، إذ هو في غاية الأهمّيّة والخطورة؛ لأنّ أبا حاتم قد عُرف عنه أخْذُه بالقياس حتّى في القراءة، وكان قد طعن على حمزة أحرفاً في قراءته ضعيفةً في القياس على زعمه، كما سيأتي بيانه؛ فلربّما كان ذلك وازعاً له لاحقاً أن يهتمّ بهذا الموضوع، فإنّه «أراد أن يَعْمَلَ كتاباً في القياس، فلم يَعْمَلْهُ»(١).

ثمّة رواية نادرة أخرى، ترصد كذلك لقاء الطبريّ بأبي حاتم، يحكيها القاضي أبو بكر أحمد بن كامل (٢٦٠ - ٣٥٠هـ)، صاحب الطبريّ عنه، كالتالي: «قال: قال لي أبو جعفر الطبريّ: كان أبو حاتم إذا اكتحل من لِحْيَتِهِ، نَفَضَ من الكُحْلِ على لحيتِه يغيّرها؛ فكان يَسْقُطُ الكُحلُ من لحيتِه على ثَوْبِه وعلى صَدْرِهِ، وكان يُتعجَّب من ذلك. قال: ورأيتُ عنده قوماً من أهل البصرة يعظّمونه ويقولون: أنتُ شيخُنا وأستاذُنا، ونحو ذلك من القول»(٢).

إنّ هذه الرواية التي بقيت منحوتة في ذاكرة الطبريّ تعبّر عن استيائه الشديد من سلوك أبي حاتم وتصرُّفه فيما يتعلّق بآداب النظافة؛ فقد عُرف عنه حرصه البالغ واهتمامه الشديد بهذه الجوانب(٣)، ممّا قد يعني أنّه لم يرغب في التَّتَلْمُذِ على يد (شيخ وأستاذ) يتّصف بهذه السلوكيّات. لذا أرى أنّ استفادة الطبريّ من معارف أبي حاتم وتصانيفه وقت إقامته في البصرة كانت ضعيفة للغاية، قد

---

(١) معجم الأدباء (٦/٢٤٦٢).

(٢) طبقات النحويّين واللغويّين للزُّبيديّ (٩٤). يُقابَل تاريخ الطبريّ لروزنتال (١/٤٥).

(٣) عدّد عبد العزيز الطبريّ في مواضع عديدة في سيرة أبي جعفر الطبريّ له آداباً وأخلاقاً وسلوكيّات امتاز بها، منها ما نقل في معجم الأدباء (٦/٢٤٦٥): «كان أبو جعفر [...] جميلَ الأدبِ في مأكله وملبسه وما يخصّه في أحوال نفسه». كذلك عدَّدها صاحبه ابن كامل في كتاب أخبار الطبريّ له، بعضها منقول في معجم الأدباء (٦/٢٤٦١): «كان مُتَوَقِّفاً عن الأخلاقِ التي لا تَليقُ بأهلِ العلمِ ولا يُؤْثِرُها إلى أن مات»، (٦/٢٤٦٦): «كان إذا تَنَاوَلَ اللُّقْمَةَ ليَأْكُلَ سَمَّى ووَضَعَ يَدَهُ اليُسْرَى على لِحْيَتِهِ لِيُوَقِّيَهَا مِنَ الزُّهُومَةِ؛ فإذا حَصَلَتِ اللُّقْمَةُ في فِيهِ أَزَالَ يَدَهُ»، (٦/٢٤٦٧): «كان إذا جلس لا يكادُ يُسْمَعُ له تَنَخُّمٌ ولا تَبَصُّقٌ ولا يُرَى له نُخَامَةٌ، وإذا أراد أن يَمْسَحَ رِيقَه أَخَذَ ذُؤَابَةَ مِنْدِيلِهِ ومَسَحَ جانِبَيْ فِيهِ. قال أبو بكر بن كامل: ولقد حَرَصْتُ مِرَاراً أن يَسْتَوِيَ لي مِثْلُ ما يفعلُه ويتعذّرُ عَلَيَّ اعْتِيَادُهُ».

تكاد تكون معدومة[1]، ربّما بشكل غير مباشر من طريق صاحبه ابن خزيمة (٢٢٣ - ٣١١هـ)، أحد تلامذة أبي حاتم[2].

- **أحمد بن جُبير الكوفيّ (ت: ٢٥٨هـ)**: قال الأهوازيّ: «كان ابنُ جُبيرٍ إماماً في القراءات، عارفاً بالروايات. قرأ وأقرأ وسمع ورَوَى وصنّف كتاب الخمسة في القراءات. واختار لنفسه قراءةً لم يخالفْ بها المشهور. واختياره لا يُعرَفُ إلّا بأَنْطَاكِيَةَ والعَوَاصِمِ؛ فلمّا غلبتِ الرومُ عليها، عَزَّ وقَلَّ؛ وهو غريبٌ جدّاً عند أهل النقل للقراءة. ولم يخالف السبعةَ القَرَأَةَ إلّا في حرفٍ واحدٍ، قوله تعالى في سورة النحل: ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]، فإنّه فَتَحَ تاءه»[3].

فهو صاحبُ اختيارٍ، لم يخرج به عن المشهور، رواه الأهوازيّ في إقناعه. بالإضافة إلى كتاب الخمسة في القراءات، له من الكتبِ أيضاً كتابُ قراءة نافع والجامع ومختصره[4]. واضح من آثاره هذه أنّه ساهم بجامعه في سلسلة الكتب الجوامع، وساهم بكتاب الخمسة في مجرى تقنين القراءات على التخميس، وساهم بكتاب قراءة نافع في التأليف المفرد، أي المفردات، مفردات القرّاء. لا شكّ أنّ كتاب الخمسة يؤلّف خطوة في عمليّة تقنين القراءات، وقد سبقت خطوة ابن مجاهد في التسبيع، جمع فيه قراءات خمسةِ قرّاءٍ أئمّةٍ، كلّ واحد منهم يمثّل مصراً من الأمصار الخمسة؛ وإنّما اقتصاره على ذلك لا غير، قد يرجع إلى أنّ المصاحف التي أرسلها الخليفة الراشد عثمان بن عفّان (ت: ٣٥هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كانت خمسة إلى هذه الأمصار؛ وهي فكرة بدهيّة سهلة[5].

---

(١) يُقابَل تاريخ الطبريّ لروزنتال (٤٢/١) و(٤٥/١).

(٢) يُقابَل الطبريُّ لجيليو (٩ و٢١) حاشية (٢١).

(٣) كتاب الإقناع (٢٣٩).

(٤) شمول التعاريف (٢٣٨ - ٢٣٩) (٤٩ - ٥٢).

(٥) يُقابَل كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٦٦): «وقد ألّف ابنُ جُبير المقرئ - وكان قبل ابن مجاهد - كتاباً في القراءات وسمّاه كتاب الخمسة، ذكر فيه خمسة من القرّاء». نظيره كتاب المرشد الوجيز (١٥٩)، النشر (٣٤/١)، الإتقان (٢١٦/١/١) (١٠٩٧).

- **القاضي إسماعيل بن إسحاق (ت: ٢٨٢هـ)**: له مصنَّفٌ ما مثلُه لمن سبقه، علّل فيه طرق الآثار، وجاء بالصحيح والمختار على وصف الدانيّ[١]. وقد عرف ابنُ مجاهد كتابه هذا وكتابه في معاني القرآن. كما قال الذهبيّ: «منها كتابه في القراءات؛ وهو كتاب جليل القدر، عظيم الخطر. ومنها كتابه في معاني القرآن. وهذان الكتابان شهد بتفضيله فيهما واحد الزمان المبرّد. رأيتُ [= طلحة الشاهد (ت: ٣٨٠هـ)] ابنَ مجاهدٍ يصف هذين الكتابين وسمعته مراراً يقول: سمعتُ المبرّد يقول: القاضي أعلم منّي بالتصريف»[٢]. قال ابن الجزريّ: «كان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكيّ، صاحب قالون. ألّف كتاباً في القراءات، جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة»[٣]. أقول: اطّلاع ابن مجاهد على كتابيه (في القراءات وفي معاني القرآن) ينمّ على منهجه في مقابلة المعلومات الصادرة عن جهة معيّنة في حالة الاختلاف فيها، كما نهج الأمر نفسه مع أبي عبيد بمقارنة معلومات كتابه في القراءات مع ذواتها في كتابه في معاني القرآن، كما سيأتي بيانه. أمّا ملكة القاضي في التصريف، وهو علم الصرف، فيدلّ ذلك قطعاً على تأصيله موافقة اللغة العربيّة على أنّها من الأركان الثلاثة للقراءة المقبولة، كما أَصَّلَ لها النقلَ المستفيضَ عن الجماعة الحجّة وموافقة رسم المصحف[٤] حسب ما قاله.

كذلك عرف مكّيّ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ)[٥] كتاب القراءات لإسماعيل بن إسحاق

---

(١) الأرجوزة المنبّهة (١٥٤) البيتان (٤٠١ - ٤٠٢) بتصرُّفٍ نثريّ. كذلك أعلام أهل البصائر (٣١٨) (٦٣)، شمول التعاريف (٢٤٢) (٥٨).

(٢) معرفة القرّاء الكبار (٤٤٨/١).

(٣) النشر في القراءات العشر (٣٤/١).

(٤) يُنظَر في هذين الركنين عنده ما نقله مكّيّ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ) في كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٤١ - ٤٣) نقلاً مباشراً من كتاب القاضي في القراءات.

(٥) هو مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ القيروانيّ ثمّ الأندلسيّ القرطبيّ (٣٥٠ - ٤٣٧هـ)، له أكثر من رحلة في طلب القراءات وجاور ثلاثة أعوام بمكّة. قرأ بالقراءات بمصر على ابن غلبون وابنه طاهر وغيرهما. دخل الأندلس سنة (٣٩٣هـ) وجلس للإقراء بجامع قرطبة وعظم اسمُه وجلّ قَدْرُهُ. تواليفه تنيف على ثمانين تأليفاً في علوم القرآن. عنه غاية النهاية (٣٠٩/٢ - ٣١٠) (٣٦٤٥).

القاضي، فذكره مع كتاب القراءات لأبي عبيد (ت: ٢٢٤هـ)، وكتاب القراءات للطبريّ (ت: ٣١٠هـ) في سياقِ ما أُطلِقُ عليه سلسلة الكتب الجوامع في القراءات ضمن حركة التأليف فيها، فقال: «كذلك زاد الطبريُّ في كتاب القراءات له على هؤلاء السبعةِ خمسةَ عشرَ رجلاً. وكذلك فعل أبو عُبيدٍ وإسماعيلُ القاضي»(١).

واضح من كلامه أنّه كتاب كبير في القراءات، قد جمع فيه قراءة عشرين إماماً، كما قال ابن الجزريّ، وبذلك يؤلِّف حلقة مهمّة في تاريخ التأليف في القراءات، وقد اطّلع مكّيّ القيسيُّ عليه، ونقل منه مواضع في كتاب الإبانة عن معاني القراءات له(٢). منها موضع مطوَّل، فيه دلالة على تأصيله النقل المستفيض وموافقة المصحف على أنّهما من أركان القراءة المقبولة. جاء في كتاب الإبانة: «قد قال إسماعيل القاضي في كتاب القراءات له: إنّ عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ﴾). قال: وهذا - واللهُ أعلمُ - على ما جاء أنّ القرآنَ أُنزِلَ على سَبْعَةِ أحرفٍ. ثمّ قال إسماعيل: وليس ينبغي لأحد اليومَ أن يَتَعَمَّدَ القراءةَ بهذا وما أَشْبَهَهُ. يريد ممّا يخالفُ خَطَّ المصحف. قال إسماعيل: لأنّ هذا، وإنْ كان في الأصل جائزاً، فإنّه إذا فَعَلَ ذلك رَغِبَ عن اختيارِ أصحابِ النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حين [٤٢] اختاروا أن يجمعوا الناسَ على مصحفٍ واحدٍ مخافةَ أنْ يَطُولَ بالناس زمانٌ، فيختلفوا في القرآن. ثمّ قال إسماعيل: فإذا اختار الإنسانُ أنْ يقرأ ببعض القراءات التي رُوِيَتْ ممّا يخالفُ خَطَّ المصحفِ، صار إلى أنْ يَأْخُذَ القراءةَ بروايةِ واحدٍ عن واحدٍ وتَرَكَ ما نَقَلَتْهُ الجماعةُ عن الجماعةِ الذين هم حُجّةٌ على الناسِ كلّهم. يعني خَطَّ المصحفِ. قال إسماعيل: وكذلك ما رُوي من قراءةِ ابنِ مسعود وغيره. ليس ينبغي لأحدٍ أنْ يقرأ اليومَ به، يعني ممّا يخالفُ خَطَّ المصحفِ من ذلك. قال إسماعيل: «لأنّ الناسَ لا يعلمون أنّها قراءةُ عبد الله، وإنّما هي شَيْءٌ يَرْوِيهِ بعضُ مَنْ يحمل الحديثَ». يعني أنّ ما خالف

(١) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٢٧).

(٢) يُنظَر كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٢٧، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٥٢، ٧٣، ٧٨، ٩٧).

خطّ المصحف من القراءات فإنّما يُؤخَذ بأخبار الآحاد، وما وافق خطّ المصحف منها فهو يقينٌ بالإجماع على المصحف. قال إسماعيل: فلا يجوز أنْ يُعْدَلَ عن اليقين إلى ما لا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ. يعني أنّه لا يجوز أن يعدل عمّا وافق خطّ المصحف الذي هو يقينٌ إلى ما يخالف خطّه بما لا يُقْطَعُ على صحّته. قال إسماعيل: فإنْ جَرَى شَيْءٌ من ذلك على لسانِ الإنسان مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ له، كان له في ذلك سعةٌ، إذا لم يكن معناهُ يخالفُ مَعْنَى خَطِّ المصحفِ المجمع عليه. ويدخل ذلك في مَعْنَى ما جاء أنّ القرآن أُنزِلَ على سَبْعَةِ أحرفٍ. [٤٣] قلتُ: فهذا كلُّه مِنْ قَوْلِ إسماعيل»[١].

- **الطبريّ (ت: ٣١٠هـ)**: له الجامع، مهذَّبُ التصنيف، أربَى على كلّ المصنَّفات الجامعة المتقدّمة له على قول الدانيّ[٢]. قال ابن الجزريّ: «كان بعده [= القاضي] الإمام أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ. جمع كتاباً حافلاً، سمّاه الجامع، فيه نَيِّفٌ وعشرونَ قراءةً»[٣]. سيأتي الكلام عليه بمزيد من التفصيل.
- **الداجونيّ (ت: ٣٢٤هـ)**: قال ابن الجزريّ: «كان بُعيده [= الطبريّ] أبو بكر محمّد بن أحمد ابن عمر الداجونيّ. جمع كتاباً في القراءات. وأدخل معهم أبا جعفرٍ، أحد العشرة»[٤].
- **ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)**: قال ابن الجزريّ: «كان في أَثَرِهِ [= الداجونيّ] أبو بكرٍ أحمدُ ابنُ موسى بنِ العبّاس بن مجاهدٍ، أوّل مَنِ اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط. ورَوَى فيه عن هذا الداجونيّ وعن ابن جرير أيضاً»[٥]. أقول: في ذلك توكيد لتأثُّر ابن مجاهد بالطبريّ والداجونيّ وروايته عنهما وأَخْذه من كتابَيْهما في القراءات.

---

(١) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٤١ - ٤٣).

(٢) الأرجوزة المنبّهة (١٥٥) البيتان (٤٠٣ - ٤٠٤) بتصرُّفٍ نثريّ. كذلك أعلام أهل البصائر (٣٢٢) (٧٤) الجامع في القراءات، شمول التعاريف (٢٤٦ - ٢٤٧) (٦٨) الجامع في القراءات.

(٣) النشر في القراءات العشر (٣٤/١).

(٤) النشر في القراءات العشر (٣٤/١)، يُقابَل الأرجوزة المنبّهة (١٥٦) البيت (٤١٤).

(٥) النشر في القراءات العشر (٣٤/١)، يُقابَل الأرجوزة المنبّهة (١٥٥) البيت (٤٠٧).

هذه المجموعة من التواليف في القراءات التي سردها أبو عمرو الدانيّ وابن الجزريّ من أبرز كتب القراءات الجامعة في هذه المرحلة التاريخيّة في تطوُّر علم القراءات، ولها أهمّيّتها البالغة ودورها الكبير في عمليّتي تقنين القراءات على التسبيع أوّلاً ثمّ على التعشير لاحقاً. لم يَصِلْ منها إلّا كتاب السبعة في القراءات (ط) لابن مجاهد - لعلّ الأيّام القابلة تكشف عن بعضها، لكنْ ثمّة نقول منها تُشِيرُ إلى مبانيها وفحاويها من ذكر القراءات واختلاف وجوهها ونسبة الحروف إلى أصحابها، وشرح معانيها وبيان عللها والاحتجاج لها، كما تقدّم الإشارة إلى ذلك كلّه في أثناء معرض التعريف بهذه المجموعة من التصانيف.

ما تَمْتَازُ به هذه المجموعة أنّ معظم المؤلِّفين فيها من أصحاب الكتب الجوامع في القراءات؛ وهو نوعٌ أدبيّ قائم بذاته في علم القراءات. يقابله نمط المفردات، نوعٌ أدبيّ آخر فيها، لم أُعِرْهُ هنا اهتماماً بارزاً كراهة الإطالة.

يُلاحَظ فيها أنّ كثيراً منهم من أصحاب الاختيارات، ابتداءً بالكسائيّ (ت: ١٨٩هـ)، وأبي عبيدٍ (ت: ٢٢٤هـ)، ويعقوب الحضرميّ (ت: ٢٠٥هـ)، وخلف (ت: ٢٢٩هـ)، وابن سعدان (ت: ٢٣١هـ)، وأبي حاتم (ت: ٢٥٠هـ)، وابن جُبير (ت: ٢٥٨هـ)، والطبريّ (ت: ٣١٠هـ). كذلك من الملاحَظ أنّ هؤلاء لم يتجاوزا قراءات أئمّة القرّاء بالأمصار ولم يخرجوا باختياراتهم عن المشهور. هذا الأمر له أهمّيّة كُبرى في قبول الاختيار في القراءة؛ وهو ما فاتَ ابنُ مِقْسَمٍ (ت: ٣٥٤هـ) - كذلك ابنُ شَنبوذ (ت: ٣٢٨هـ) - مِنْ أَنْ يُدْرِكَهُ، فقال - كما يقول أبو طاهر بن أبي هاشم البغداديّ (ت: ٣٤٩هـ) في كتابه الذي سمّاه البيان: «لَمّا كان لخلفِ بنِ هشامٍ وأبي عبيدٍ وابنِ سَعْدَانَ أن يختاروا، وكان ذلك مُبَاحاً غيرَ مُنْكَرٍ، كان ذلك لي أيضاً مُبَاحاً غيرَ مُسْتَنْكَرٍ؛ فلو كان حَذَا حَذْوَهم فيما اختاروه وسَلَكَ طريقاً كطريقهم، كان ذلك مُبَاحاً له ولغيرِه غيرَ مُسْتَنْكَرٍ، وذلك أنّ خَلَفاً تَرَكَ حُرُوفاً من حُرُوفِ حمزةَ واختارَ أن يقرأَ على مَذْهَبِ نافعٍ. وأمّا أبو عبيد وابنُ سعدانَ، فلم يَتَجَاوَزْ واحدٌ منهما قراءةَ أئمَّةِ القراءةِ بالأمصار. ولو كان هذا الغافلُ نَحَا نَحْوَهم،

كان مُسَوِّغاً لذلك غيرَ مَمْنُوعٍ منه ولا مَعِيبٍ عليه، بل إنّما كان النكيرُ عليه شُذُوذَهُ عَمَّا عليه الأئمّة الذين هُمُ الحُجَّةُ فيما جاءوا به مجتمعين ومختلفين»[1]. أقول: سآتي على ذكره مرّة أخرى.

لا يسع المقام هنا الوقوف على ما تقدّم ذكره من كتب القراءات، إذ بذلك يكون خروج بائن عن إطار المقال، بل أكتفي بتسليط الضوء على كتاب القراءات لأبي عُبيدٍ (ت: ٢٢٤هـ) لصِلَتِهِ بهذا البحث.

ترجم ابن الجزريّ لأبي عُبيد القاسم بن سلّام، فقال عنه: «البغداديّ الإمام الكبير الحافظ العلّامة، أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر»[2]؛ فبهذا التعريف، كما سنرى ذلك في معرض البحث، هو والطبريّ شخصيّة علميّة متشابهة، فكلاهما صاحب رحلة طويلة في طلب العلم[3]، إذ كانت بغداد - حاضرة العالَم الإسلاميّ في عصريهما - من أبرز محطاتها[4]، كلاهما من كبار علماء الحديث: هذا صاحب غريب الحديث (ط) وذاك صاحب تهذيب الآثار (ط)، كلاهما من المجتهدين في الفقه[5] وغيره؛ فاختيارهما في القراءة على سبيل المثال بمبلغ عِلْمِهما واجتهادِ رَأْيِهما من الأمثلة على ذلك، إذ لكلّ واحدٍ منهما كتابٌ جامعٌ في القراءات واختيار في القراءة. أمّا علوم اللغة والشعر، فكلاهما صاحب ملكات فيها بلا مخالف ولا منازع. قد يُظهر ذلك احتمالَ أن يكون الطبريّ قد رأى

(١) تاريخ بغداد (٢٠٨/٢) (س٢ - ٩). كذلك نزهة الألّباء (١٧٣ - ١٧٤). يُقابَل مقال مصطفى باشا (٨٠).

(٢) غاية النهاية (١٨/٢).

(٣) يُنظَر جهود الإمام أبي عبيد (١٤ - ١٧).

(٤) بل إنّ الطبريّ، لَمّا استقرّ به الحال، استوطنها. قال الخطيب البغداديّ (ت: ٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد (١٦٣/٢): «استوطن الطبريّ بغداد وأقام بها إلى حين وفاته»، لكنّه نزل قَنْطَرَةَ البَرَدَانِ التي كان فيها قبله أبو عُبيد ومسجدهُ وراءَ سُويقةِ جعفرٍ معروفٌ به، كما قال ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ) في معجم الأدباء (٢٤٥٢/٦). كذلك هناك (٢٤٤٩/٦ - ٢٤٤٥٠) «نزل في قنطرة البردان».

(٥) يُقابَل: سير أعلام النبلاء (٤٩١/١٠) أبو عبيد «هو من أئمّة الاجتهاد»، (٢٦٩/١٤) الطبريّ «كان من كبار أئمّة المجتهدين».

في أبي عبيد ومنهجيّته العلميّة نموذجاً يُحْتَذَى بهما، وهو جانبٌ حقيقٌ بتسليط الضوء عليه من خلال دراسة مقارنة، تشمل فيما تشمل فَحْصَ مَدَى تَوَافُقِ اختيارِهما في القراءة (أو تباعُده) بالتعويل على المصادر التي أوردت اختيارهما، نحو كتاب قرّة عين القرّاء في القراءات (خ) للمَرَنْدِيّ (ق٦هـ).

يجدر الوقوف على كتاب القراءات لأبي عُبيدٍ لتقدُّمِ صاحبِه ولِسَعَةِ مواردِه وموادِّه، إذ يشتمل كتابُهُ على عددٍ كبيرٍ من القراءات ولأنّ الطبريّ بَنَى كِتَابَهُ عليه، كما سيأتي بيانه. رغم شهرته وشيوعه بين الأوساط العلميّة لَمْ يَصِلْنَا من نُسَخِهِ ما يُذكَرُ، فهو في عداد الكتب المفقودة. لذلك من الجدير تتبّع تاريخ هذا الكتاب هَدَفَ بناءِ صورةٍ عن مَبْنَاهُ وفَحْوَاهُ، خاصّة اختيار أبي عبيد المنصوص فيه ومنهجه المتّبع فيما اختاره. لقد كان كتاب القراءات لأبي عبيد عند العديد من العلماء الذين اعتمدوه ونقلوا منه نقولاً[1]. من هؤلاء:

- **أبو جعفر الطبريّ (ت: ٣١٠هـ)**: عن أحمد بن يوسف التَغْلِبِيّ (ت: ٢٧٣هـ)[2] عنه، كما سيأتي بيانه.
- **ابن الْمُنْذِرِ المفسّر (ت: ٣١٨هـ)**: عن عليّ بن عبد العزيز البغويّ (ت: ٢٨٧هـ)[3] عنه، ونقل منه في تفسيره بهذا السند، كما سيأتي ذكره.
- **الطَّحاوِيّ المحدّث (ت: ٣٢١هـ)**: عن البغويّ هذا عنه، فنقل عنه في بعض المباحث المتعلّقة بالقراءة في شرح مشكل الآثار، كما سيأتي ذكره.
- **ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)**: عن التَّغْلِبِيّ (ت: ٢٧٣هـ) أيضاً عنه. كذلك كان بحوزته نسخة من كتاب المعاني لأبي عبيد (ت: ٢٢٤هـ).

---

(١) يُراجَع: جهود الإمام أبي عبيد (١٩٩ - ٢٠٤).

(٢) أبو عبد الله البغداديّ. عنه غاية النهاية (١/١٥٢ - ١٥٣) (٧١٠).

(٣) أبو الحسن البغداديّ، نزيل مكّة. من أصحاب أبي عبيد ممّن روى عنه وأخذ منه. عنه الفهرست (٩٧)، غاية النهاية (١/٥٤٩ - ٥٥٠) (٢٢٤٦).

- **أبو جعفر النحّاس (ت: ٣٣٨هـ)**: الذي اعتمده في كتابه إعراب القرآن (ط)، وذلك لإيقافِ الآخرين على نصوصه وإعلامِهم بمواضع الخطأ فيه. وضّح ذلك في سياق قراءة قوله: ﴿مِن سَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢]، فقال: «وقد تكلّم أبو عُبيد القاسمُ بنُ سَلَّامٍ في هذا بكَلَامٍ كَثِيرِ التَّخْلِيطِ، ونُمْلِيهِ على نَصِّ مَا قال، إذ كان كِتَابُه أَصْلاً من الأُصُولِ، لِيُوقَفَ على نَصِّ ما قال ويُعْلَمَ مَوْضِعُ الغَلْطِ مِنْهُ»(١).
- **أبو عمرو الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)**: الذي استشهد به في مواضع.
- **الأَنْدَرَابِيّ (ت بعد٥٠٠هـ)**: الذي عرف كتاب القراءات لأبي عبيد روايةً بسنده الموصول إلى البغويّ عنه. يشهد لذلك نقوله منه ثمّ نصّه على اختياره في كتاب الإيضاح في القراءات (خ) له.
- **ابن خير الإِشْبِيليّ (ت: ٥٧٥هـ)**: الذي حدّثه به شيخُه أبو الحسن شريح بن محمّد المقرئ قراءةً عليه وهو يسمع بإسناده الموصول إلى البغويّ عن أبي عبيد(٢).
- **علم الدين السَّخَاوِيّ (ت: ٦٤٣هـ)**: الذي نقل منه بعض النقول النفيسة النادرة، كما سيأتي ذكره.
- **أبو شامة المقدسيّ (ت: ٦٦٥هـ)**: تلميذ علم الدين السَّخَاوِيّ، الذي استشهد به واقتبس منه في كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز (ط) له.
- **ابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ)**: الذي نقل منه نقولاً مباشرة مع تصريح بعنوان الكتاب ودونه(٣).

---

(١) إعراب القرآن (٢٠٥/٣).

(٢) فهرسة ما رواه عن شيوخه (٢٣).

(٣) كالموضع في ترجمة عاصم بن أبي النَّجُود الكوفيّ (ت: ١٢٧هـ) في غاية النهاية (٣٤٧/١) (س١٥ - ١٦): «أمّا حديثه عن الحارث، فروِيناه من كتاب أبي عبيد القاسم بن سلّام» [أقول: الحارث هو ابن حَسَّان البَكْرِيّ. كانت له صحبةٌ]. والذي في ترجمة عيسى بن عمر الثقفيّ (ت: ١٤٩هـ) في غاية النهاية (٦١٣/١) (س١١ - ١٦) «قال أبو عبيد القاسم بن سلاّم» إلخ.

يتّضح ممّا تقدّم ذكره أنّ مَنْ كان بحوزته نسخة من كتاب القراءات لأبي عبيد إمّا برواية أحمد بن يوسف التَّغْلِبِيّ أو برواية عليّ بن عبد العزيز البَغَوِيّ، من أجلّ أصحاب أبي عبيد وأثبتهم فيه، من ثغور بَغو بناحية خراسان، قد كان انتقل إلى مكّة ولزم أبا عبيد حتّى مات(١).

يُلاحَظ كذلك أنّ كتاب القراءات لأبي عُبيدٍ أصبح يندر وجوده ابتداءً من القرن الثامن الهجريّ؛ فها هو الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ)، عالم الرجال والمؤرّخ الشهير، لم يتمكّن من العثور عليه. قال في ترجمة أبي عبيد: «له مصنَّفٌ في القراءاتِ، لَمْ أَرَهُ»(٢).

لحسن الحظّ لدينا نقلٌ نفيسٌ من ديباجته، فيه عرّف بِمَبْنَى كتابِه وفَحْوَاهُ من تسمية أهل القرآن من الصحابة وأوائل التابعين لهم وتسمية أئمّة القراءات من بعدهم على الطبقات والأمصار من صدر الإسلام إلى آخر ما ذكره، على رأسهم النبيّ المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قد نقله عَلَمُ الدين السَّخَاوِيّ (ت: ٦٤٣هـ) في كتابه (جمال القرّاء وكمال الإقراء) نقلاً مباشراً، لا عن مصدر وسيط، ممّا يدلّ دلالة قاطعة على حضور كتاب القراءات لأبي عُبيدٍ في أوساط علميّة إلى النصف الأوّل من القرن السابع الهجريّ على أقلّ تقدير. نصّ النقل كالتالي:

«قال أبو عبيد القاسم بن سلّام في كتاب القراءات له: هذه تسمية أهل القرآن من السلف على منازلهم وتسميتهم وآرائهم؛ فممّا نبدأ بذكره في كتابنا هذا سيّد المرسلين وإمام المتّقين محمّد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذي أنزل عليه القرآن، ثمّ المهاجرون والأنصار وغيرهم من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَنْ حُفظ عنه منهم في القراءةِ شيءٌ وإن كان ذلك حرفاً واحداً، فما فوقه.

قال: فمن المهاجرين أبو بكر الصدّيق، وعمر بن الخطّاب، وعثمان بن عفّان، وعليّ بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقّاص، وعبد الله بن مسعود،

(١) غاية النهاية (١/٥٤٩ - ٥٥٠) (٢٢٤٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/٤٩١).

وسالم مولى أبي حذيفة، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله [٤٢٥] بن عبّاس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعمرو بن العاصِ، وأبو هريرة، ومعاوية بن أبي سُفْيَانَ، وعبد الله بن الزُّبَيْرِ، وعبد الله بن السائب، قارئ مكّة.

ومن الأنصار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أبيُّ بنُ كعبٍ، ومُعَاذُ بنُ جَبَلٍ، وأبو الدَّرْدَاءِ، وزَيْدُ بنُ ثابتٍ، وأبو مجمّع بن جارية، وأنس بن مالك.

قال: ومن أزواج النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عائشة، وحفصة، وأمّ حفصة. وقال: وقد علمنا أنّ بعضَ مَنْ ذكرنا أكثر في القراءة وأعلى من بعض، غير أنّا سمّيناهم على منازلهم في الفضل والإسلام. وإنّما خصصنا بالتسمية كلَّ مَن وُصف بالقراءة وحُكي عنه منها شيءٌ وإن كان يسيراً، وأمسكنا عن ذكرِ مَنْ لم يبلغنا عنه منها شيءٌ وإن كانوا أئمّةً هُدَاةً في الدين.

فأمّا سالم الذي[1] ذكرناه، فإنّه كان مولىً لامرأةٍ من الأنصار. وإنّما نسبناه لأبي حذيفة، لأنّه به يُعرَفُ. وأمّا حُذيفة بن اليَمَان فإنّ[2] عداده في الأنصار. وإنّما ذكرناه في المهاجرين؛ لأنّه خرج مع أبيه مهاجراً إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَمْ يكن مِنْ ساكِنِي المدينة، فهو مهاجريُّ الدار، أنصاريُّ العداد، ونسبه في عبس بن قيس عَيْلَان.

قال أبو عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ: ثمّ التابعون، فمنهم من أهل المدينة: سعيدُ بنُ المسيّب، وعروة بن الزبير [٤٢٦]، وسالم بن عبد الله، وعمر بن عبد العزيز، قد كان بالمدينة والشام، وسليمان بن يسار، وعبد الرحمن بن هرمز الذي يُعرَفُ بالأعرجِ، وابنُ شِهابٍ، وعطاءُ بنُ يسارٍ، ومعاذُ بنُ الحارثِ الذي يُعرَفُ بمعاذ القارئ، وزيدُ بن أسلم.

قال: ومن أهل مكّة: عُبيدُ الله بنُ عُمير الليثيّ، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس، وعكرمة مولى ابن عبّاس، وعبد الله بن أبي مُليكة.

---

(١) الذي: الذين، كما في المطبوع.

(٢) فإنّ: فإنه، كما في المطبوع.

ومن أهل الكوفة: علقمةُ بنُ قيس، والأسودُ بن يزيد، ومسروق [٤٢٧] بن الأجدع، وعبيدة السلمانيّ، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والربيع بن خُثَيْم، وعمرو ابن ميمون، وأبو عبد الرحمن السُّلَميّ، وزِرّ بن حُبَيْش، وأبو زرعة بن عمرو بن جرير، وسعيد بن جُبير، وإبراهيم بن يزيد النَّخَعيّ، وعامر الشَّعْبِيّ، وهو عامر بن شراحيل.

ومن أهل البصرة عامرُ بنُ عبدِ اللهِ، وهو الذي يُعرَفُ بابنِ عَبْدِ قَيْسٍ، كان يُقرِئُ الناسَ، وأبو العالية الرِّيَاحِيّ، وأبو رَجاء العُطَارِديّ، ونَصْرُ بنُ عاصِمٍ اللَّيْثِيُّ، ويحيى بنُ يَعمرَ، ثمّ انتقل إلى خراسان، وجابرُ [٤٢٨] بنُ زَيْدٍ، والحسنُ بنُ أبي الحسنِ، ومحمّدُ بنُ سِيرِينَ، وقَتَادَةُ بنُ دِعامَةَ.

ومن أهل الشام: المغيرةُ بنُ شِهَاب[1] المخزوميُّ، صاحبُ عثمان بن عفّان في القراءة. قال: كذلك حدّثني هشام بن عمّار الدمشقيّ، قال: حدّثني عراك بن خالد المرّيّ، قال: سمعتُ يحيى بنَ الحارِثَ الذماريَّ، يقول: ختمتُ القرآنَ على عبد الله بن عامر اليحصبيّ؛ وقرأ عبد الله بن عامر على المغيرة بن شهاب المخزوميّ؛ وقرأ المغيرة على عثمان، ليس بينه وبينه أحدٌ.

قال: فهؤلاء الذين سمّيناهم من الصحابة والتابعين هم الذين يُحكَى عنهم عظمُ القراءةِ وإن كان الغالبُ عليهم الفقهَ والحديثَ.

قال: ثمّ قام مِنْ بَعْدِهم بالقرآن قومٌ، ليستْ لهم أَسْنَانُ مَنْ ذكرنا ولا قُدْمَتُهُمْ، غير أنّهم تجرّدوا للقراءة واشتدّت بها عنايتُهم ولها طلبُهم حتّى صاروا بذلك أئمّةً، يأخذها الناسُ عنهم ويقتدون بهم فيها، وهم خمسةَ عشرَ رجلاً من هذه الأمصار المسمّاة، في كلّ مصر منهم ثلاثة رجال؛ فكان من قرّاء المدينة أبو جعفر القارئ - واسمه يزيد بن القعقاع، مولى عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ - وشيبة بن نصاح - مَوْلَى

(١) قال ابن الجزري في ترجمة المغيرة في غاية النهاية (٣٠٥/٢): «قد ذكره الإمامُ أبو عبيد القاسم بن سلاّم في كتاب القراءات، فقال: «المغيرة بن شهاب، صاحب عثمان بن عفّان في القراءة»، كذا قال: ابن شهاب، فوهم والصوابُ: ابن أبي شهاب».

أمّ سَلَمَةَ زَوْجِ النبيِّ [٤٢٩] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم. وكان أَقْدَمَ هؤلاءِ الثلاثةِ أبو جَعْفَرٍ. قد كان يُقْرِئُ الناسَ بالمدينة قبل وقعة الحرّة. حدّثنا ذلك إسماعيل بن جعفر عنه. ثمّ كان بعده شيبةُ على مثل منهاجه ومذهبه. ثمّ ثلّثهما نافع ابن أبي نعيم وإليه صارَتْ قراءةُ أهلِ المدينة وبها تَمَسَّكُوا إلى اليوم؛ فهولاء قرّاءُ أهلِ الحجاز [كذا] في دَهْرِهم.

وكان من قرّاء مكّة عبدُ الله بنُ كثير وحُميد بنُ قيس الذي يُقال له: الأعرج ومحمّدُ بنُ مُحَيْصِنٍ؛ فكان أقدم هؤلاء الثلاثة ابن كثير. وإليه صارَتْ قراءةُ أهلِ مكّة، وأكثرهم به اقتدوا فيها. وكان حميدُ بنُ قَيْسٍ قرأ على مجاهد قراءته، فكان يتبعها، لا يكاد يعدُوها إلى غيرها. وكان ابنُ محيصن أعلمَهم بالعربيّة وأقومَهم عليها[١]؛ فهؤلاء قرّاء أهل مكّة في زمانهم.

وكان من قرّاء الكوفة يحيى بنُ وَثّابٍ، وعاصم بن أبي النَّجُود، والأَعْمَشُ. وكان أقدم الثلاثة وأعلاهم يحيى. يُقال: إنّه قرأ على عبيد الله بن نضيلة، صاحب عبد الله. ثمّ تبعه عاصم، وكان أخذ القراءةَ عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيّ وزِرّ بن حُبيش. ثمّ كان الأعمش، فكان إمامَ أهل الكوفة المقدّم في زمانه عليهم حتّى بلغ إلى أن قرأ عليه طلحةُ بنُ مصرّف وكان أقدمَ من الأعمش؛ فهؤلاء الثلاثة [٤٣٠] هم رؤساء الكوفة في القراءة. ثمّ تَلَاهُمْ حمزةُ بنُ حبيب الزَّيَّاتُ رابعاً؛ وهو الذي صار عظمُ أهلِ الكوفةِ إلى قراءته من غير أن يُطْبِقَ عليه جَمَاعَتُهُمْ. وكان مِمَّنِ اتَّبَعَ حمزةَ في قراءته سُلَيْمُ ابنُ عيسى ومَنْ[٢] وافقه. وكان مِمَّنْ فَارَقَهُ أبو بكر بنُ عَيَّاشٍ ومَنْ[٣] وافقه. وأمّا الكسائيّ، فإنّه كان يتخيّر القراءات، فأَخَذَ مِنْ قراءةِ حمزةَ ببَعْضٍ وتَرَكَ بَعْضاً[٤]، فهؤلاءِ قرّاءُ أهلِ الكوفة.

---

(١) يُقابَل: غاية النهاية (١٦٧/٢) (س١٥ - ١٧) هناك: «وأقواهم عليها».

(٢) ومَن: وممن، كما في المطبوع.

(٣) ومَن: وممن، كما في المطبوع.

(٤) يُقابَل: غاية النهاية (٥٣٨/٢) (س٤ - ٧) نقلًا من كتاب القراءات لأبي عبيد.

كان مِنْ[1] قُرّاءِ أهلِ البصرة: عبدُ الله بنُ أبي إسحاقَ الحضرميُّ، وأبو عمرو بنُ العَلَاءِ، وعيسى بنُ عُمَرَ الثقفيُّ. وكان أقدم الثلاثة ابن أبي إسحاق. وكانت قراءتُه مأخوذةً عن يحيى بنِ يعمر ونصرِ بنِ عاصمٍ. وكان عيسى بنُ عمر عالِماً بالنحو، غير أنّه كان له اختيارٌ في القراءة على مذاهب العربيّة، يفارق قراءةَ العامّة ويستنكرها الناسُ. وكان الغالبُ عليه حبَّ النَّصْبِ ما وجد إليه سبيلاً. منه [٤٣١] قوله: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، و«الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي» [النور: ٢]، «وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ» [المائدة: ٣٨]. وكذلك قوله: «هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ» [هود: ٧٨][2]. والذي صار إليه أهل البصرة، فاتخذوه إماماً أبو عمرو بن العلاء؛ فهؤلاء قرّاء أهل البصرة. وقد كان لهم رابعٌ، وهو عاصم الجَحْدَريّ[3]. لَمْ يُرْوَ عنه في الكثرة ما رُوي عن هؤلاء الثلاثة.

وكان من قرّاء أهل الشام عبد الله بن عامر اليحصبيّ، ويحيى بن الحارث الذماريّ وثالثٌ قد سُمّي لي بالشام ونسيتُ اسْمَهُ[4]؛ فكان أقدم هؤلاء الثلاثة عبد الله بن عامر، وهو إمام أهل دمشق في دهره وإليه صارَتْ قراءتُهم. ثمّ اتّبعه يحيى بنُ الحارثِ الذماريُّ وخَلَفَهُ في القراءة وقام مقامه. قال: وقد ذكروا لي الثالثَ بصفةٍ لا أحفظها، فهؤلاء قرّاءُ الأمصار الذين كانوا بعد التابعين»[5].

---

(١) من: ممن، كما في المطبوع.

(٢) نقل ابن الجزري ما جاء عن عيسى البصرة في ترجمته عن أبي عبيد في غاية النهاية (٦١٣/١) (س١١ - ١٦).

(٣) الجحدريّ: الحجدري، كما في المطبوع.

(٤) قال أبو شامة المقدسيُّ (ت: ٦٦٥هـ) في كتاب المرشد الوجيز (١٦٥): «الذي نَسِيَهُ أبو عبيدٍ قِيلَ: هو خليدُ بنُ سَعْدٍ، صاحب أبي الدَّرْدَاء. وعندي أنّه عطيّة بنُ قَيْس الكِلَابيُّ (ت: ١٢١هـ) أو إسماعيلُ بنُ عُبيدِ الله بنِ أبي المهاجر (ت: ١٣١هـ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما كان قارئاً للجُنْدِ. وكان عطيّةُ بنُ قيسٍ تُصْلَحُ المصاحفُ على قراءتِهِ بدمشق على ما نقلناه في ترجمتهما في التاريخ». عن عطيّة يُراجَع: غاية النهاية (٥١٣/١ - ٥١٤) (٢١٢٥). يُقارَن ما قاله ابن الجزري في ترجمة أبي حيوة شريح بن يزيد (ت: ٢٠٣هـ) في غاية النهاية (٣٢٥/١) «وهو أحد الثلاثة الذين سُمُّوا لأبي عُبيدٍ ونَسِيَ اسْمَهُ. قاله الدانيُّ عن شيخه أبي الفتح. وهذا هو الصحيح. والله أعلمُ». أقول: أبو حيوة هذا حمصيّ، وأبو الفتح هذا (فارس بن أحمد بن موسى)، حمصيّ المولد، قد وُلد بحمص سنة (٣٣٣هـ)، وتوفّي بمصر سنة (٤٠١هـ). عنه غاية النهاية (٥/٢ - ٦) (٢٥٤٤).

(٥) إلى هنا ينتهي هذا الاقتباس الطويل من كتاب القراءات لأبي عبيد الذي نقله علم الدين السخاويّ (ت: ٦٤٣هـ) في جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٢٤/٢ - ٤٣١). بعضه منقول في كتاب المرشد الوجيز (١٦٣ - ١٦٥).

بعد عرض هذا النقل: جليٌّ من كلام أبي عُبيدٍ أنّه قام في كتابه هذا بعمليّة تقنين القراءات مقسَّمة على الأمصار الخمسة: المدينة ومكّة والكوفة والبصرة ودمشق، فاختار ثلاثة قرّاء من كلّ مصر، فحصل المجموع عنده خمسة عشر قارئاً. ثمّ أبرز في كلّ مجموعة ثلاثيّة القارئ الذي صارت إليه قراءة أهل المصر، فذكر أنّ قراءة أهل المدينة صارت إلى نافع (ت: ١٦٩هـ)، وقراءة أهل مكّة إلى ابن كثير (ت: ١٢٠هـ)، وقراءة أهل البصرة إلى أبي عمرٍو (ت: ١٥٤هـ)، وقراءة أهل الشام إلى ابنِ عامرٍ (ت: ١١٨هـ)، لكنّه استثنى من ذلك أهل الكوفة، فصارت قراءتهم حسب وصفه إلى خمسة من قرّائها، فثلاثة هم يحيى بن وثّاب (ت: ١٠٣هـ)، وعاصم (ت: ١٢٧هـ)، والأعمش (ت: ١٤٨هـ)، كانوا رُؤَسَاءَ الكوفةِ في القراءة في أزمانهم بالإجماع، ثمّ حمزة الزيّات (ت: ١٥٦هـ) بشبهِ إجماعٍ، ثمّ الكسائيّ (ت: ١٨٩هـ). بذلك يكون عدد القرّاء عند أبي عُبيدٍ سبعة عشر قارئاً أو ثمانية عشر قارئاً بحُسْبان عاصم الجحدريّ.

هذا عن مَبْنَى كتابِه. أمّا مَنْهَجُهُ في اختياره، فتحدّث عنه بنفسه موضحاً أركانه الثلاثة فيما يلي: «إنّما تَوَخَّيْنَا في جميع ما اخْتَرْنَا من القراءاتِ أكثرَها من القَرَأَةِ أَهْلاً، وأعربَها في كَلَامِ العربِ لغةً، وأصحّها في التأويلِ مَذْهَباً بِمَبْلَغِ عِلْمِنَا واجتهادِ رَأْيِنا، والله الموفّق للصواب»[1]. هذا ما أكّده الأندرابيّ (ت بعد٥٠٠هـ)[2]، وذلك بدون مخالفة الأئمّة المنصوص عليهم في كتابه في شيء من قراءاتهم، فحظي اختياره بقَبُولٍ في الأوساط العامّة في الأمصار الإسلاميّة. قال الأندرابيّ: «قد عرف وُجُوهَ القراءاتِ، فاختار منها للعامّةِ قراءةً، أكثرُها من الأئمّة أَهْلاً، وأعربُها في كلام العرب لغةً، وأصحُّها في التأويلِ مذهباً عنده مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَالِفَ في شَيْءٍ من ذلك الأئمّةَ الذين

(١) كتاب الإيضاح في القراءات (٩٢ب). كذلك قراءات القرّاء المعروفين (١٤٥). [في المطبوع (أخبرنا) مكان (اخْترنَا)، (القراءة أصلاً) مكان (القَرَأَة أَهْلاً). كلّ ذلك مُصَحَّفٌ؛ فليُعْلَمْ.]

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن أبي عمر الخراسانيُّ المعروف بالأندرابيّ، صاحب كتاب الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم (خ). عنه غاية النهاية (٩٣/١) (٤٢٦).

تقدّم ذكرُهم في الكتاب. واجتمع على ذلك لاخْتِيَارِه كثيرٌ مِنَ العَوَامِّ في كثيرٍ مِنْ أَمْصَارِ المسلمين من وقتِه إلى وقتِنا»[1].

أمّا فرش الحروف فيه، فثمّة نقول بخصوصها، فقد عرف الطحاويّ (ت: ٣٢١هـ) كتاب أبي عبيد في القراءات روايةً عن عليّ بن عبد العزيز البغويّ (ت: ٢٨٧هـ)[2] عنه، فنقل عنه في بعض المباحث المتعلّقة بالقراءة في شرح مشكل الآثار. من ذلك:

أوّلاً: «قد اختلف أهلُ القراءة في هذا الحرف؛ فقرأه بعضُهم بالضمّ. وممّن قرأه منهم كذلك: أبو جعفرٍ، وشيبة، ونافع، وعبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرٍو، والكسائيّ؛ وقرأه بعضهم بالفتح، وممّن قرأه منهم كذلك: يحيى بن وثّاب، وعاصمٌ، والأعمشُ. وكذلك أجازه لنا عليُّ بنُ عبد العزيز عن أبي عبيد. وذكر لنا عن أبي عبيد اختياره للقراءة الأولى ﴿مِن ضُعْفٍ﴾ اتِّبَاعاً للنبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ مَنِ اتَّبَعَهُ عليها»[3].

ثانياً: «حَكَى لنا عليُّ بنُ عَبْدِ العزيزِ عن أبي عُبيدٍ في القرآن[4] جميعاً كذلك. زاد فِيمَنْ قرأ ﴿يُغَلَّ﴾، فقال: وكذلك قرأ أبو جعفر وشيبةُ والكسائيُّ. ثمّ قال: قال أبو عبيد بالقراءة الأولى، فقَرَأَ ﴿يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١] لِمَا قد رُوي فيها عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، من قوله: «كيف لا يُغَلُّ وقَدْ يُقْتَلُ؟» ولأنّ العربَ أيضاً تقول للرجلِ إذا أتى ما لا يكونُ إتيانُه: «ما [٢٥٤] كان له أنْ يَفْعَلَ»، وإذا أُتِيَ إليه بما لا ينبغي أن يُؤتَى: «ما كان لهم أن يفعلوا ذلك».

---

(١) كتاب الإيضاح في القراءات (٩٢أ). كذلك قراءات القرّاء المعروفين (١٤٢). في المطبوع (أصلًا) مكان (أَهْلًا)، (العلوم) مكان (العَوَامّ). كلاهما مُصَحَّفٌ. يُقابَل الكامل في القراءات الخمسين (٥٣٩/٣) «واختار اختياراً وافق فيه الأثرَ والعربيّة». نظيره قولُ ابنِ الجزريّ في ترجمته في غاية النهاية (١٨/٢) (س١٠) «له اختيار في القراءة، وافق فيه العربيّةَ والأثرَ».

(٢) عنه غاية النهاية (٥٤٩/١ - ٥٥٠) (٢٢٤٦). فيه «قال الدانّي: وهو أجلُّ أصحابِه وأثبتُهم فيه، من أهل ثُغُورِ بغو بناحية خراسان. انتقل إلى مكّة ولزم أبا عبيدٍ حتّى مات».

(٣) شرح مشكل الآثار (١٦٠/٨) (٣١٣٢) (٤٩٨).

(٤) في القرآن: كذا في المطبوع. لعلّه (في القراءات) إشارةً إلى كتاب أبي عبيد في القراءات.

قال: فهذا وجهُ الكلام. والآخرُ أيضاً جائزٌ، غيرُ مُمْتَنِعٍ»[1].

واضح من هذين المثالين أنّه قد اختار لنفسه اختياراً في القراءة واحتجّ على صحّة ما اختاره لنفسه، وذلك بالأحاديث المرفوعة للنبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والآثار الموقوفة عن مشاهير الصحابة ولغة العرب وكلامهم.

لا يظهر من هذين المثالين أنّه كان يُسْنِدُ قراءةَ كلِّ قارئٍ بسندٍ متّصل به، لكن بالإمكان توكيد ذلك تماماً من خلالِ نقولٍ أخرى، قد نقلها ابن المنذر (ت: ٣١٨هـ) في تفسيره تحديثاً عن عليّ بن عبد العزيز البغويّ (ت: ٢٨٧هـ)[2] عنه. منها ما يلي:

- «حدّثنا عليٌّ، عن أبي عُبيدٍ، قال: أخبرني اليزيديُّ، عن أبي عمرو بن العلاء، قال: لَمْ أسمَعِ العربَ تضمُّ القافَ في قَبُولٍ. وكان القياسُ الضَّمَّ؛ لأنّه مَصْدَرٌ، مثلَ دُخُولٍ وخُرُوجٍ. قال: ولم أسمع بحرفٍ آخرَ يُشْبِهُهُ في كلام العرب. قال أبو عُبيدٍ: «وقد اجتمعتِ القُرّاءُ عليه بالفتح، لا أعلمُه اختلفوا فيه»[3].

تعليق: هذه الرواية المبكّرة من الأهمّيّة بمكان؛ لأنّها تنصّ على أنّ القياس في القراءة لا يُؤْخَذُ به البتّة؛ ولأنّها صادرة عن أبي عمرو البصريّ (ت: ١٥٤هـ)، إمام في القراءة (أحد القرّاء السبعة)، وهو من مشاهير النحاة وأهل اللغة المعروفين. وقد أكّد أبو عمرو الدانيّ ذلك غاية التأكيد بقوله: «أئمّة القراءة لا تَعْمَلُ في شيءٍ من حروفِ القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربيّة، بل على الأَثْبَتِ في الأَثَرِ والأَصَحِّ في النَّقْلِ. والروايةُ إذا ثبتت لا يردُّها قياسُ عربيّةٍ ولا فُشُوُّ لغةٍ؛ لأنّ القراءةَ سُنّةٌ مُتَّبَعَةٌ، يلزم قَبولُها والمصيرُ إليها»[4].

---

(١) شرح مشكل الآثار (١٤/٢٥٣ - ٢٥٤). تعليق: هذا الموضع بالقراءتين يندرج ضمن مباحث عصمة النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الخطأ والنسيان والقتل والخيانة والغلول [هنا]. يُقابَل كتاب الكشف لمكّيّ القيسيّ (١/٣٥٩ - ٣٦٠) (٧٨ - ٨٢) (آ ١٤٦: ٣)، (٣٦٣ - ٣٦٤) (٩١ - ٩٣) (آ ١٦١: ٣).

(٢) بهذا الراوي يشترك ابن المنذر مع الطحاويّ في روايتهما عنه عن أبي عبيد.

(٣) تفسير ابن المنذر (١/١٧٨) (٣٨٩).

(٤) جامع البيان (٣٩٦). أمّا القياس عند النحاة وأهل اللغة، بعضهم من القرّاء، فكان يؤخذ به عندهم. من هؤلاء النحويّ البصريّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (٢٩ - ١١٧هـ)، كما في إنباه الرواة على أنباهِ النحاة (٢/١٠٥). كذلك يُقابَل نزهة الألبّاء (٣٠) (س٥) (٥١) (س١١)، (٦٢) (س٤١ - ١٥)، (٨٢) (س٦ - ٨)، (١٠٢) (س١٤ - ١٥).

- «حدّثنا عليّ، عن أبي عُبيدٍ، عن الكسائيّ وغيره في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]، مَنْ قرأها بالتشديد أراد: كفّلها اللهُ زكريّا؛ أيْ: ضَمَّهَا إليه، وبالتشديد قرأها الكسائيُّ. ومَنْ خفّف ﴿كَفَلَهَا﴾، جعل الكفلَ لزكريّا. قال أبو عبيد: وهذه قراءةُ أهلِ المدينةِ، وكذلك قرأها أبو عمرٍو»(١).
- «حدّثنا عليّ، عن أبي عُبيدٍ، عن الكسائيّ في قوله: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩] بالياء(٢). هكذا قرأه الكسائيُّ. وكذلك رُوي عن عبد الله. قال أبو عبيد: حدّثنا جريرٌ، عن مغيرةَ، عن إبراهيمَ، قال: كان عبدُ اللهِ يُذَكِّرُ الملائكةَ في القرآن»(٣).
- «كذلك حدّثنا عليٌّ، عن أبي عُبيدٍ، قال: حدّثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، عن نافع: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] جماعاً ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] على التوحيد.
- حدّثنا عليٌّ، عن أبي عُبيدٍ، قال: حدّثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، عن أبي جعفرٍ: «كَهَيْئَةِ الطَّائِرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَائِراً بِإِذْنِ اللهِ» [آل عمران: ٤٩] كلاهما على التوحيد»(٤).

مِنْ أقرانِ ابنِ المُنْذِرِ يَجْدُرُ ذِكْرُ ابنِ الأنباريّ (٢٧١ - ٣٢٨هـ) الذي قد اطّلع على كتاب القراءات لأبي عبيد (ت: ٢٢٤هـ) ونَقَل منه العديد من المواضع في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ (ط) له وإنْ لم يُصَرِّحْ بذلك. مِنْ أهمّها نَقْلٌ في مَوْضُوعِ الوَقْفِ على هاءِ السَّكْتِ، تحدّث فيه أبو عبيد عن أركان القراءة المقبولة، قد اصطلح عليها مصطلح (المعاني الثلاثة)، كالتالي:

(١) تفسير ابن المنذر (١/١٧٩ - ١٨٠) (٣٩٢).
(٢) أيْ بألفٍ مُمَالَةٍ نحو الياء. بالإضافة إلى الكسائيِّ قرأ بها حمزة وخلف، ثلاثتهم على أصلهم في الإمالة. يُنظَر: المبسوط في القراءات العشر (١٦٣) (١١).
(٣) تفسير ابن المنذر (١/١٨٤ - ١٨٥) (٤٠٧).
(٤) تفسير ابن المنذر (١/٢٠٨ - ٢٨١) (٤٩٠ - ٤٩١).

«قال أبو عبيد القاسم بن سلّام الأسديّ: الاختيارُ عندي في هذا البابِ كُلِّهِ الوقوفُ عليها بالهاء بالتَّعَمُّدِ لذلك؛ لأنّها إنْ أُدْمِجَتْ في القراءةِ مع إثباتِ الهاءِ، كان خُرُوجاً من كلام العربِ، وإنْ حُذِفَتْ في الوصلِ، كان خلافِ الكُتَّابِ، فإذا صار قارئُها إلى السكتِ عندها على ثبوتِ الهاءات، اجْتَمَعَتْ له المعاني الثلاثةُ مِنْ أنْ يكونَ مُصِيباً في العربيّة وموافقاً للخطّ وغَيْرَ خارج مِن قراءةِ القُرّاءِ»(١).

كذلك عرَّف الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ) كتاب أبي عبيد واستشهد به ونقل منه؛ فقد كان بحوزته وكتاب المعاني له أيضاً. من ذلك:

- «قال أبو عبيد في كتاب القراءات [في المطبوع (القرآن)] عنه [= عن الكسائيّ] عن أبي بكرٍ يُشِمُّ اللام الضمّة مع جزم الدال؛ وإشمام اللام خطأٌ منه. وقد قال في كتاب المعاني عن الكسائيّ عن أبي بكرٍ بفتح اللام؛ وهو الصواب، غير أنّه لم يذكر الدالَ هناك»(٢).

أمّا ابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ)، فقد استفاد منه كثيراً، واستشهد بنقول منه، خاصّة في غاية النهاية في طبقات القرّاء، لكنّها بواسطة، ليست مباشرةً منها:

- «قال أبو عبيد: وكان من قرّاء مكّة عبدُ الله بنُ كثيرٍ، وحُميدُ بنُ قيسٍ، ومحمّدُ بنُ مُحَيْصِنٍ. وكان ابنُ محيصنٍ أعلمَهم بالعربيّة وأقواهم عليها»(٣).

تعليق: لَمْ يصرّح ابنُ الجزريّ هنا بكتاب القراءات لأبي عبيد، لكنّ هذا النقل من ديباجته.

---

(١) كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ (٣١١/١). أصاب مصطفى باشا كَبِدَ هذه الحقيقة رغم أنّه اعتمد في ذلك مصدراً آخر هو (حجّة القراءات لابن زنجلة)، حين قال في مقاله:
"The early Arabic grammarians' contributions" 84: «the true spirit of these conditions reveals a much earlier provenance, particularly the condition of concordance with 'Uthmānic codices.».
وقد كنتُ أشرتُ في بداية هذا البحث إلى شرط موافقة خطّ المصحف وقِدَمِ اعتمادِه في سياق مشروع المصاحف الثاني.

(٢) جامع البيان (٦٠٥) [الآية ٧٦: ١٨]. كذلك جامع البيان (٤٠٠) [الآية ٦٧: ٢]، (٤١٢) [الآية ١٦٥: ٢].

(٣) غاية النهاية (١٦٧/٢) (س١٥ - ١٧).

- «قال [٣٥٧] في كتابه القراءات: ثنا أبو الأسودِ، عن ابنِ لَهِيعَةَ، قال: سَمِعْتُ أبا طُعْمَةَ يقرأ: ﴿عَلَىٰ رَفَرِفٍ(١) خُضْرٍ وَعَبَقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن: ٧٦]. قال: وكان أبو طعمةَ مِنْ قُرّاء المدينة»(٢).
- «قال أبو عبيد في كتابه القراءات: ثنا حجّاج، عن هارون: أنا واصل مَوْلَى أبي عيينة، عن يحيى بن عقيل، قال: قرأتُ على أبي عبد الرحمن السُّلَميّ ويحيى ابن يعمر، فما اختلفا إلّا في حرفَيْنِ. قال أبو عبد الرحمن: ﴿مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ﴾ [نوح: ٢١] بفتح الواو. وقال ابن يعمر: ﴿وَوُلْدُهُ﴾ بضمّ الواو. وقال أبو عبد الرحمن: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ﴾ [المدثر: ٣٣]. وقال ابن يعمر: ﴿إِذَا دَبَرَ﴾»(٣).

قال السلُّوم معلّقاً على هذه الرواية: «هذا نصٌّ مهمٌّ جدّاً، قد اختَصَرَ لنا قراءةَ يحيى بن يعمر البصريِّ؛ فإنّ قراءةَ أبي عبد الرحمن السلميّ محفوظةٌ معلومةٌ، وهي قراءةُ حَفْصِ بنِ سليمان، لأنَّ حفصاً رَوَى القراءةَ عن عاصمٍ(٤)، عن أبي عبد الرحمن، فعلمنا من هذا النصِّ أنّ قراءة يحيى بن يعمر هي قراءةُ حفصٍ إلّا في هذين الحرفين المذكورين، والله أعلم»(٥). أقول: ما قاله هو عين الحقّ والصواب، ويجب التنبُّه له والتنبيه عليه عند آخرين من أهل القرآن(٦).

---

(١) وفق نسخة (ع) نسخة المكتبة العموميّة في الآستانة، كما هو مشار إليه في الحاشية هناك. غاية النهاية (٣٥٧/٢) وهو الصواب، بينما في المطبوع بناءً على نسختي دار الكتب المصريّة غاية النهاية (٣٥٧/٢) (س٢) «رفاريف». يُقابَل المحتسَب لابن جنّي (٣٠٥/٢) «من ذلك قراءةُ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعُثْمَانَ ونَصْرِ بنِ عليٍّ والجَحْدَرِيِّ وأبي الجَلْدِ ومالكِ ابنِ دينارٍ وأبي طُعْمَةَ وابنِ مُحَيْصِنٍ وزُهَيْرٍ الفُرْقُبِيِّ ﴿رَفَرِفَ خُضْرٍ وَعَبَقَرِيَّ حِسَانٍ﴾».

(٢) غاية النهاية (٣٥٦/٢) (س٢٤) - (٣٥٧) (س٣).

(٣) غاية النهاية (٣٧٥/٢) (س٣ - ٨).

(٤) بالإضافة إلى رواية حفص (ت: ١٨٠هـ) عن عاصم (ت: ١٢٧هـ) ثمّة روايات متواترات أُخْرَيَات عنه، كرواية أبي بكر شعبة (ت: ١٨٩هـ). سند الأولى: حفص - عاصم - أبو عبد الرحمن السلميّ - عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. سند الأخرى: أبو بكر - عاصم - زِرّ بن حُبيش - عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٥) جهود الإمام أبي عبيد (٢١٨).

(٦) كالذي رواه الأهوازيّ (ت: ٤٤٦هـ) بإسناده إلى حمزة الزيّات، قال: «قرأتُ على جعفر الصادق بالمدينة؛ فقال: ما قرأ عليَّ أقرأ منك. ولستُ أخالفكَ في شيء من قراءتك إلّا في عشرة أحرف» إلى آخر الرواية نقلاً من جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٣٨/٢ - ٤٣٩).

أمّا اختياره على وجه الخصوص، فمنصوص عليه كاملاً في عدّة مصادر من كتب القراءات؛ فقد قرأ الأهوازيّ (ت: ٤٤٦هـ) القرآن جميعه باختيار أبي عبيد بسنده المتّصل إليه من طريق ورّاقِه ثابت بن عمرو[١] وطريق البيسانيّ، كلاهما عنه، فأورد اختياره في كتاب الإقناع ضمن أصحاب الاختيارات العشرة الواردين فيه[٢]. لم يصل منه على حدّ علمي القاصر إلاّ قطعة، ذكر فيها أسانيده إلى أهل الاختيارات العشرة وبعض الأبواب من الأصول، لكن لحسن الحظّ قد اعتمد المرنديّ في جملة مصادره في كتاب قرّة عين القرّاء في القراءات (خ) على كتاب الإقناع للأهوازيّ، فنقل منه أيضاً اختيار أبي عبيد.

كذلك رواه الهذليُّ (ت: ٤٦٥هـ) في كتاب الكامل في القراءات الخمسين (ط) من روايتين: ثابت بن عمرو، ورّاق أبي عبيد، وعليّ بن عبد العزيز البغويّ (ت: ٢٨٧هـ)[٣]. هو مرويّ أيضاً بهاتين الروايتين في كتاب الإيضاح في القراءات (خ) للأَنْدَرَابيّ (ت بعد ٥٠٠هـ) بسنده المتّصل إليهما[٤].

المطلب الثاني: الطبريّ مُصَنِّف الجامع في القراءات[٥]:

إنّ أوّلَ مصدرٍ أشار إلى كتاب القراءات للطبريّ هو الطبريّ ذاته؛ فقد ذكره في بداية تفسيره الشهير تحت مسمَّى «كتاب القراءات»، وذلك بعد معرض ذكره ثلاث قراءات في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]. «قال أبو جعفر: القرّاءُ مختلفون في تلاوةِ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾؛ فبعضُهم يتلوه ﴿مَلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ وبعضُهم يتلوه ﴿مَٰلِكِ

(١) روى عن أبي عبيد كتبه كلّها. عنه الفهرست (٩٧)، غاية النهاية (١٨٨/١) (٨٦٥).
(٢) يُراجَع الأهوازيّ وجهوده في علوم القراءات (١٠٦ - ١١١) (٢) الإقناع (٢٠٣ - ٢٠٥) كتاب الإقناع.
(٣) كتاب الكامل في القراءات الخمسين (٥٣٥/٣ - ٥٤٠) اختيار أبي عبيد.
(٤) كتاب الإيضاح في القراءات (٩٢أ - ٩٢ب) في القسم المطبوع منه: قراءات القرّاء المعروفين (١٤٣).
(٥) يُقابَل:
Hamdan: "Können die verschollenen Korantexte der Frühzeit durch nichtkanonische Lesarten rekonstruiert werden?" 28 - 30 § 1. A - abarī und seine Qirā'āt - Enzyklopädie.

﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ وبعضُهم يتلوه (مَالكَ يَوْمِ الدِّينِ) بنصبِ الكافِ. وقد اسْتَقْصَيْنَا حكايةَ الروايةِ عَمَّنْ رُوي عنه في ذلك قراءةٌ في كتاب القراءات، وأخبرنا الذي نختار من القراءة فيه والعلّةِ الموجبةِ صِحَّةَ ما اخترنا من القراءةِ فيه، فكرهنا إعادةَ ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي قَصَدْنَا له في كتابِنا هذا البَيانَ عن وجوه تأويل آيِ القرآن دون وجوه قراءتها»[1].

هذا الموضع النادر بالغ الأهمّيّة للأمور التالية:

١. فيه يؤكّد الطبريّ على أنّه ألّف كتاب القراءات قبل تفسيره المسمَّى (جامع البيان عن تأويل القرآن) (ط). هذا يعني أنّ كتاب القراءات قد أتمّه قبل تفسيره، وقد حَظِيَ عنده بأولويّة في التأليف قبل التفسير الذي كان قد أملاه من سنة (٢٨٣هـ) إلى سنة (٢٩٠هـ)[2]، إنْ لم يكن قبل ذلك على قول ابنِ كاملٍ (ت: ٣٥٠هـ): «أملى علينا كتابَ التفسير مائة وخمسين آيةً، ثمّ خَرَجَ بعد ذلك إلى آخرِ القرآنِ، فقرأه علينا، وذلك في سنة سبعين ومائتين. واشْتُهِرَ الكتابُ وارْتَفَعَ ذِكْرُهُ وأبو العبّاس أحمدُ بنُ يحيى ثعلبٌ (ت: ٢٩١هـ) وأبو العبّاس محمّدُ بنُ يزيدَ المبرّدُ (ت: ٢٨٥/٦هـ) يَحْيَيَان [...] وحُمِلَ هذا الكتابُ مشرقاً ومغرباً، وقرأه كُلُّ مَنْ كان في وقتِه من العلماء. وكُلٌّ فَضَّلَهُ وقَدَّمَهُ»[3].

٢. بذلك نعلم يقيناً صحّة نسبة كتاب القراءات إليه.

(١) تفسير الطبريّ (٩٤/١ - ٩٥).

(٢) معجم الأدباء (٢٤٤٢/٦) «من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين». كذلك مقدّمة روزنتال (١٠٦)، مقال جيليو (٧٢) (٢٦)، (EI2) (14/10).

(٣) معجم الأدباء (٢٤٥٢/٦). عن هذا الاحتمال كذلك عبرّ روزنتال في مقدّمته (١٠٦) وجيليو في مقاله (٧٢) (٢٦). تجدر الإشارة هنا أنّه لا احتمال لوقوع تصحيف في كلمة «سبعين» علاه؛ لأنّ أقدم السبعة المذكورين في الرواية آنفاً في حياة الطبريّ هو المبرّد المتوفَّى (٢٨٥هـ) في قولٍ، كما في نزهة الألبّاء (١٢٨)، أو (٢٨٦هـ) في آخَرَ، كما في طبقات النحويّين واللغويّين (الزبيديّ) (١١٠).

٣. بناءً على جملته الأخيرة «فكرهنا إعادةَ ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي قَصَدْنَا له في كتابِنا هذا البَيانَ عن وجوه تأويل آيِ القرآن دون وجوه قراءتها» يُستَدَلُّ أنّ ما أورده في تفسيره من قراءات هنا وهناك - وإن لم يكن بالقليل - ليس كافياً ولا وافياً من الناحية المنهجيّة لاستخلاص صورة سويّة عن مواقف الطبريّ من القرّاء وكيفيّة تعاطيه مع قراءاتهم؛ فاستصدار مواقفه تجاه القرّاء وقراءتهم بناءً على ما ورد في تفسيره فقط ليس بمنصف بحقّه من الناحية العلميّة.

٤. بذلك نعلم أيضاً أنّ له اختياراً في القراءة، منصوصاً عليه فيه.

٥. تطرّق الطبريُّ في هذا الموضع إلى مضمون كتابه؛ فقوله أو جملته: «وقد اسْتَقْصَيْنَا»... إلخ، فيه دلالة واضحة على الإحاطة والشمول بكلّ ما رُوي من قراءة مشهورة وغير مشهورة، متواترة وغير متواترة، قد جمعها فيه. بذلك يصحّ أن يُطلَق عليه اسم الجامع، وبذلك أيضاً يندرج ضمن سلسلة الكتب الجوامع. ثمّ ذكر في الجملة التالية: «وأخبرنا الذي نختار من القراءة فيه والعلّةِ الموجبةِ صحَّةَ ما اخترنا من القراءةِ فيه» اختياره في القراءة ونهجه المعتمد فيما اختاره.

يزيد الأمرَ الثانيَ توكيداً إجماعُ المصادرِ التي ترجمت له أنّه صاحبُ تأليفٍ في القراءات، لكنّها تتفاوت في ضبط عنوانه؛ فأقدمها كتاب الصلة للفَرْغَانيّ (٢٨٢ - ٣٦٢هـ) الذي أكمل به تاريخ شيخه الطبريّ (ت: ٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك (ط)، وترجم له فيه ترجمة، ذكر فيها مجموعة تصانيفه، منها «تَمَّ من كُتُبِه أيضاً كتاب القراءات والتنزيل والعدد»[1].

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (١٩٦/٥٢)، طبقات المفسّرين للداوديّ (٣٧٧) كلاهما نقلًا من تاريخ الفرغانيّ. يجدر التنبيه هنا أنّ نصّ العنوان في مطبوع الطبقات مصحَّف، كالتالي: (وتمّ من كتبه أيضاً كتاب «الغرائب» و«التنزيل» و«العدد»)؛ فالغرائب مصحَّفة عن القراءات. كذلك لا حاجة لتقطيع العنوان على هذا النحو في مطبوع ابن عساكر والداوديّ، كأنّه ثلاثة كتبٍ مفردة مستقلّة.

ثمّ الفهرست لابن النديم (ت: ٣٨٠هـ)، إذ جاء في ترجمة الطبريّ فيه «كتاب القراءات»[١]، كما عند الطبريّ في تفسيره. بهذه العنونة أَخَذَ ابن النديم في تسمية (الكتب المؤلَّفة في القراءات) التي أوردها[٢] وتندرج في الكتب الجوامع في القراءات. من اللافت للنظر أنّه لم يَذْكُرْ فيها كتابَ القراءات للطبريّ.

كذلك هو بهذا العنوان عند مكّيّ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ) في موضعين في كتاب الإبانة[٣]. بذلك زيادة توكيد في صحّة هذا العنوان.

من جهته ذكره الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ) في موضعين في جامع البيان بقوله: «جامعه»[٤]، أيْ جامع الطبريّ في القراءات. وهو مذكور عنده بهذا العنوان في الأرجوزة المنبّهة[٥].

كذلك ذكره ابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ) نقلاً عن الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ) فيما يلي: «قال الدانيّ: وصنّف كتاباً حسناً في القراءات، سمّاه الجامع»[٦]. وقد أخذ ابن الجزريّ بهذه التسمية، فاعتمدها كذلك في مقدّمة نَشْرِه في موضعين كالتالي: «جمع كتاباً حافلاً، سمّاه الجامع»[٧]، «الإمام أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ، جمع كتاباً، سمّاه الجامع»[٨]، ثمّ ذكره في النشر في موضع آخر على الإضافة: «تبعه على ذلك الطبريُّ في جامعه»[٩]؛ فهو الجامع في القراءات[١٠].

---

(١) الفهرست (٢٨٨) الفنّ السابع من المقالة السادسة: الطبريّ وأصحابه.

(٢) الفهرست (٥٤ - ٥٥).

(٣) يُراجَع كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٢٧) «كتاب القراءات له» و(٤٠) «كتاب القراءات له».

(٤) جامع البيان (٤٧٧) و(٦٢٣).

(٥) الأرجوزة المنبّهة (١٦٢) البيتان (٤٥٢ - ٤٥٣).

(٦) غاية النهاية (١٠٧/٢).

(٧) النشر في القراءات العشر (٣٤/١).

(٨) النشر في القراءات العشر (٣٤/١). كذلك حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) في كشف الظنون (٥٧٦/١) «لأبي جعفر محمّد ابن جرير الطبريّ المتوفَّى (٣١٠هـ) عشر وثلاثمائة كتابٌ حافلٌ، فيه نيّف وعشرون قراءةً، سمّاه الجامع»، (١٤٤٩/٢) نقلاً من النشر «ثمّ أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ، جمع كتاباً حافلاً، سمّاه الجامع، فيه نيّف وعشرون قراءة».

(٩) النشر في القراءات العشر (٣٠٨/١).

(١٠) كما ضبطه إسماعيل باشا البغداديّ (ت: ١٣٣٩هـ) في هديّة العارفين (٢٧/٢) «الجامع في القراءات».

أمّا الأهوازيّ (ت: ٤٤٦هـ)، فقد ذكره في كتاب «الإقناع» له ولم يضبطْ له عنواناً رغم اطّلاعه على نسخة خطّيّة منه بقوله: «له في القراءاتِ كتابٌ جليلٌ كبيرٌ، رأيتُه في ثمانيَ عشرة مجلّدةً، إلّا أنّه كان بخطوطٍ كبار، ذَكَرَ فيه جميعَ القراءاتِ من المشهورِ والشَّوَاذِّ وعَلَّلَ ذلك وشَرَحَهُ، فاختار منها قراءةً، لَمْ يَخْرُجْ بها عَنِ المشهور»[(١)]. هذا نصّ بالغ الأهمّيّة؛ لأنّ في وَصْفِ الأهوازيّ فحاوِيَه دلالةً قاطعةً على مطالعته الوافية والشاملة له على ضخامته، ممّا أهّله أن يخرج بحكم سَوِيّ بصدد اختيار الطبريّ؛ فهو يعني للأهوازيِّ أمرين محوريّيْن: الأوّل: أنّ جامع الطبريّ أحد مصادر الأهوازيّ في القراءات، وبخاصّة الجامع الأكبر له، إن لم يكن من أهمّها على الإطلاق. الثاني: أنّه هو المدوّنة اليتيمة والمباشرة التي تتيح للأهوازيّ فرصة الإحاطة باختيار الطبريّ والاطّلاع على تفاصيله وحيثيّاته.

أمّا ترجمة الطبريّ في تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ (ت: ٤٦٣هـ)، فذكر الأخير في موضع واحد منها ثلاثة من أبرز كتبه: تاريخ الأمم والملوك والتفسير وتهذيب الآثار، ليس بينها كتاب القراءات، ولا ذِكْرَ له فيها عموماً، لكن الداوديّ (ت: ٩٤٥هـ) نصّ عليه بالتعويل على الخطيب البغداديّ الذي نقل كلامه، كالتالي: «كتابٌ حسنٌ في القراءات، سمّاه الجامع»؛ فإمّا أن يكون ذلك سقطاً في الترجمة - وهو مستبعدٌ؛ لأنّ كلّ من نقل عن الخطيب البغداديّ كلامه عن الطبريِّ ليس عنده هذا المقطع - أو مستوفًى من قبل الداوديّ - وبه أقطع. على كلّ حالٍ يُلاحَظ تَشَابُهُ هذه المعلومة بمعلومة الدانيّ.

(١) يُنظَر هنا الملحق. كذلك كتاب الإقناع (٢٤٤)، معجم الأدباء (٢٤٤٤/٦). يجدر التنبيه هنا أنّ روزنتال ترجم هذا النصّ إلى الإنكليزيّة [تاريخ الطبريّ (٩٧/١) (مقدّمة عامّة)]، لكنّه لم يُوَفَّق في ترجمة آخره: «فاختار منها قراءةً، لَمْ يَخْرُجْ بها عَنِ المشهور»، فقدّم وأخّر فيه دون حاجة:

"He did not diverge from what was generally known with respect to any reading he preferred (as being acceptable to him)."

ترجم ياقوت الحمويّ (ت: ٦٢٦هـ) ترجمةً للطبريّ في معجم الأدباء، ذكر فيها كتابَه في القراءات في ثلاثة مواضع بثلاثة عناوين مختلفة.

الموضع الأوّل: «كتاب القراءات وتنزيل القرآن»، وذلك نقلاً عمّا وجده على جزءٍ من تفسير الطبريّ من قطعة من تصانيفه، كَتَبَهَا عبد الله بن أحمد الفرغانيّ بخطّه في شعبان سنة ستٍّ وثلاثين وثلاثمائة[١]. وهذا الفرغانّي من جلّة تلاميذ الطبريّ، وهو صاحب كتاب الصلة الذي وَصَلَ به تاريخ الرسل والملوك للطبريّ[٢].

الموضع الثاني: «أحكام القراءات»[٣]، وذلك نقلًا عمّا قاله أبو محمّد عبد العزيز بن محمّد الطبريّ (ت: ٣٧٨هـ).

الموضع الثالث: «كتابُ الفَصْلِ بين القِرَاءَات»[٤]. وفي هذا الموضع وَصَفَ فحاوِيَهُ وَصْفاً تفصيليّاً، كما سيأتي بيانه، ممّا يدلّ دلالة قاطعة على اطّلاع عليه ومطالعته له، وقد مكّنه ذلك من إصدار حكم بحقّه في قوله: «وهو من جيّد الكتب»[٥].

ثمّ ترجم له ابن الساعي (ت: ٦٧٤هـ) في «الدرّ الثمين في أسماء المصنّفين»، فذكر كتابه هذا مرّتين في موضعين منفصلين ضمن تعداد كتبه، فقال بدايةً: «من كتبه أيضاً كتاب القراءات[٦] والتنزيل والعدد»[٧]، ثمّ قال: «كتاب القراءات»[٨]. لا شكّ أنّهما واحد، لا اثنان كيفما أوردهما.

---

(١) معجم الأدباء (٦/٢٤٤٤).

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٤٤٣).

(٣) معجم الأدباء (٦/٢٤٥١).

(٤) في مطبوع معجم الأدباء (٦/٢٤٥٤) (القَرَأَة) بدل (القراءات). ضبطته كذلك تماشياً مع وصف ياقوت الحموي لفحواه، حين قال: «فيه من الفصلِ بين كلّ قراءةٍ». هو كذلك عند جيليو، مقاله (٧٢ و٧٣) «كتاب الفَصْل بَيْن القراءَات»، مع العلم أنّه اعتمد معجم الأدباء طبعة القاهرة بتحقيق أحمد فريد الرفاعيّ (١٣٥٥ - ١٣٥٧هـ) (١٨/٦٥)، حيث فيها «كتاب في القراءة»، كما هو عند روزنتال (١/٩٣) وفي مقال مصطفى باشا (٩٢) «الفَصْل بَيْن القراءَة».

(٥) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٤).

(٦) القراءات: القرآن، كما في المطبوع.

(٧) الدرّ الثمين في أسماء المصنّفين (٩٣).

(٨) الدرّ الثمين في أسماء المصنّفين (٩٤).

أمّا الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ)، فنقل في ترجمته له عن الفرغانيّ قوله: «تَمَّ له كتاب القراءات والتنزيل والعدد»[١]. في ذلك توكيد لصحّة ما ضبطه الفرغانيُّ في تاريخه، كما هو عند ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ) في تاريخه والداوديّ (ت: ٩٤٥هـ) [كلاهما نقلاً عن تاريخ الفرغانيّ] وابن الساعي (ت: ٦٧٤هـ) في «الدرّ الثمين»، بالمقارنة مثلاً مع ما ضبطه السبكيّ (ت: ٧٧١هـ) في ترجمة الطبريّ في طبقاته بتقديم وتأخير فيه على النحو التالي: «كتاب القراءات والعدد والتنزيل»[٢].

يمكن إجمال عناوينه[٣] المنصوص عليها كالتالي:

١. كتاب القراءات.

٢. الجامع في القراءات.

٣. كتابُ الفَصْلِ بين القراءات.

٤. كتاب القراءات وتنزيل القرآن.

٥. كتاب القراءات والتنزيل والعدد.

٦. كتاب القراءات والعدد والتنزيل.

٧. أحكام القراءات.

لا شكّ أنّ موضوع الكتاب هو القراءات، كما تجمع العناوين الستّة عليه، لكن العنوان الرابع يشير إلى موضوع إضافيّ، هو تنزيل القرآن، أيْ مكّيّه ومدنيّه، كما هو مشار إليه في العنوان الخامس والسادس بلفظ (التنزيل)،

(١) هكذا في سير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٤)، لكن في تاريخ الإسلام (٢٨٣/٢٣) «تَمَّ كتاب القراءات والعدد والتنزيل» مع تقديم وتأخير.

(٢) طبقات الشافعيّة الكبرى (١٢١/٣). كذلك في تاريخ الإسلام، كما في الحاشية السابقة.

(٣) لتباين بعض العناوين التبس الأمر على مصطفى باشا، فذكر في مقاله (٩٢) أنّ الطبريَّ ألّف عَمْلَيْنِ في القراءات: «الفصل بين القراءة» و(كتاب) «القراءات» أو «الجامع».

لكنّهما يحويان كذلك موضوع العدد، أيْ: عدد آي السور، حسب أنظمة العدد في الأمصار الإسلاميّة[١]. أمّا العنوان الثالث، ففيه إشارة قويّة إلى منهج الطبريّ في عرض القراءات من الفصل بين كلّ قراءة، فيذكر وجهها، وتأويلها، والدلالة على ما ذهب إليه كلُّ قارئ لها، واختياره الصواب منها، والبرهان على صحّة ما اختاره لنفسه، كما سيأتي بيانه لاحقاً. أمّا الأخير، فيدلّ، إنْ صحّ[٢]، على معالجة خاصّة للأحكام الفقهيّة المنوطة بأوجه القراءة.

أمّا في الدراسات المعاصرة، فكان فؤاد سزكين أوّلَ مَنْ أشار إلى مخطوط من «الجامع في القراءات» (من المشهور والشواذّ) للطبريّ، محفوظاً في المكتبة الأزهريّة، قراءات (١١٧٨) (١٢٨) ورقة، تاريخ النسخ (١١٤٣هـ)، لكنّه شكّك في صحّة نسبته إليه دون ذكر دوافع تشكيكه[٣]. ثُمّ تلاه كلود جيليو، فذكره في مقاله الأوّل عن الأحرف السبعة (١٩٨٥م) مُحِيلاً على سزكين وتشكيكه في صحّة نسبته إليه[٤]، ثمّ تحدّث عنه بمزيد من التفصيل في مقاله عن أعمال الطبريّ (١٩٨٩م)[٥]، لكنّه لم يتفحّصه رغم اهتمامه واشتغاله البالغَين بتحصيل الطبريّ، ونتاجه العلميّ، بل ذكر في آخر المبحث أنّه لم يتمكّن من الاطّلاع على المخطوط المحفوظ في الأزهر، لكنْ نِسْبَتُهُ إليه مشكوكٌ فيها، علاوةً على إفادة أستاذٍ متخصّصٍ عن أستاذٍ آخَرَ أنّه لم يَعْثُرْ عليه[٦]. ثمّ جاء

(١) كالعدد المدنيّ الأوّل والأخير والعدد المكّيّ والعدد الكوفيّ والعدد البصريّ والعدد الدمشقيّ. وثمّة بعض الأعداد الأخرى، كالعدد الحمصيّ، وأخرى معزوة لأصحابها، كعدد عاصم الجحدريّ وعدد أيّوب بن المتوكّل. يُراجَع البيان في عدّ آي القرآن (٧٩ - ٨٢)، كتاب الكامل في القراءات الخمسين (للهذليّ) (٣١٦/١ - ٣٢١).

(٢) يُقابَل:

Gilliot: “Les œuvres de Tabari (mort en 310/923)” 73 - 74.

(٣) Sezgin: Geschichte des arabischen Schrifttums 1/328 (9)

(٤) Gilliot: “Les sept “lectures”: Corps social et écriture révélée” 10

(٥) Gilliot: “Les œuvres de Tabari (mort en 310/923)” 72 - 74 (27)

(٦) Gilliot: “Les œuvres de Tabari (mort en 310/923)” 74.

فرانتس روزنتال، فتحدّث عن هذا الكتاب في مقدّمته العامّة لترجمته «تاريخ الرسل والملوك» للطبريّ إلى الإنكليزيّة، فأحال بشأن المخطوط المشار إليه هنا عليهما دون مراجعة، فذكر أنّه لم يَزَلْ بَعْدُ غيرَ منشورٍ، لكنّه لم يُشِرْ إلى تشكيك سزكين بهذا المخطوط(١). تبعه بُوسْوُرْث أنّه (الفَصْل بَيْنَ القراءَة) محفوظ، غير منشور(٢).

بعد هذا العرض يجدر الوقوف على وصف هذا المخطوط، كما جاء في فهرس المكتبة الأزهريّة: «مختصر الجامع في القراءات العشر: تأليف الإمام أبي معشر الطبريّ. أوّله: المحمود الله، والمصطفى رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... إلخ. نسخة في مجلّد بقلم نسخ، تمّت في شعبان سنة (١١٤٢هـ). أوّلها مجدول ومحلًّى بالذهب، وباقيها مجدول بالمداد الأحمر، في (١٢٨) ورقة، ومسطرتها (١٦) سطراً، في حجم الربع (١١٧٨) حليم (٣٢٨٦٧)»(٣).

من هذه المعلومات يُسْتَشَفُّ سبب عزو بعضهم هذا المخطوط للطبريّ (ت: ٣١٠هـ)، وهو التشابه بين اسمه وطبريّ آخر، هو أبو معشر الطبريّ (ت: ٤٧٨هـ)، من كبار علماء القراءات، صاحب الجامع المعروف بـ«سوق العروس» (خ) و«التلخيص في القراءات الثمان» (ط)(٤). لعلّ هذا ما دعا سزكين إلى التشكيك بصحّة نسبته إليه؛ وهي ما تزال غير مقررة، ومدار جدل ونقاش؛ فبعضهم(٥) يرى أنّ مؤلّفه هو أبو الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد الشيرازيّ، المقرئ (ت: ٤٦١هـ)، صاحب «الجامع في القراءات العشر وقراءة ابن محيصن والأعمش» (خ)(٦)، بينما يرى بعضهم

(١) Rosenthal: *The History of al-Ṭabarī* 1/94 (General introdution and from the craetion to the flood).

(٢) Bosworth: "al-Ṭabarī", EI2 10/15a (vii)

(٣) فهرس المكتبة الأزهريّة (١١٢/١).

(٤) عنه معرفة القرّاء الكبار (٨٢٧/٢ - ٨٣٠) (٥٣٩)، غاية النهاية (٤٠١/١) (١٧٠٨)، هديّة العارفين (٦٠٨/١)، إعلام أهل البصائر (٣٦٥ - ٣٦٦) (٢٢٦ - ٢٢٧).

(٥) مثل صلاح محمّد الخيمي، كما في فهرس مخطوطات درا الكتب الظاهريّة (٣٤٨/١) (علوم القرآن الكريم).

(٦) عنه معرفة القرّاء الكبار (٨٠١/٢ - ٨٠٢) (٥١٤)، غاية النهاية (٣٣٦/٢ - ٣٣٧) (٣٧٢٩)، إعلام أهل البصائر (٣٦٠ - ٢١٠).

الآخر أنّه أبو القاسم يوسف بن عليّ بن جُبَارة الهذليّ البسكريّ (ت: ٤٦٥هـ)، صاحب كتاب «الكامل في القراءات الخمسين» (ط)[١][٢].

من المؤكّد أنّه مختصَر لجامِعٍ في القراءات العشر، كلاهما لمؤلِّفٍ واحِدٍ؛ كما هو واضح من كلامه في مقدّمة هذا المخطوط: «[...] أنْ أجمعَ لك في الجامع ذكرَ قراءاتِ القرّاء العشرة، وهم أهل العراق، والحجاز، والشام، وأنْ أختصرَها بألفاظٍ لطيفةٍ، وتراجم مُوجزةٍ، وأنْ أذكرَ من القراءات مأثورَها، ومن الرواياتِ مشهورها، [...]»؛ فهو على كلّ حال ليس لأبي جعفر الطبريّ (ت: ٣١٠هـ)، ولا لأبي معشر الطبريّ (ت: ٤٧٨هـ)،[٣].

---

(١) عنه معرفة القرّاء الكبار (٨١٥/٢ - ٨٢٠) (٥٢٩)، غاية النهاية (٣٩٩/٢ - ٤٠١) (٣٩٢٩)، إعلام أهل البصائر (٣٦١) (٢١١)، كتاب الكامل (٩/١ - ٥٦) مقدّمة التحقيق.

(٢) تُراجَع المداخلات في الرابطَيْنِ التالَيَيْنِ:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=233057,
http://vb.tafsir.net/tafsir33244/#. VcRHfbkVjcc.

(٣) يجدر التنبيه هنا على مسألة وقوع اللبس والخلط بين هذين الطبريَّين، كما حصل مع مخطوط المكتبة الأزهريّة، وبخاصّة إذا ذُكر الواحد منها بنسبته دون كنيته، فيصعب التفريق بينهما، ممّا قد يؤدّي إلى وقوع خلط بينهما، كما حدث مع محقّق شرح الدرر اللوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع، للمِنْتَوْرِيّ (ت: ٨٣٤هـ) (د. م.) (د. ن.) (ط١) (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م) (٢ج)، فظنّ معذوراً لصعوبة التمييز، أنّ الطبريّ الذي نقل المنتوريُّ عنه أقوالاً من جامعه، هو أبو جعفر، بينما الصواب: هو أبو معشر، وجامعه هو المعروف بسوق العروس. يُنظَر فيه المواضع التالية، كما أوردها المحقّق: في فهرس الأعلام والأشخاص (٩٥٢/١: ٤٦/١) مع الحاشية (٥) «وقال الطبريّ في الجامع» (٥٠) مع الحاشية (٦) «وقال الطبريّ في الجامع»، (٥٢٢/٢) مع الحاشية (١٢) «وذكر الطبريُّ في الجامع»، (٦٤١) مع الحاشية (١٥) - (٦٤٢) مع الحاشية (٢) «وقال الطبريُّ في الجامع»، (٦٦٦) مع الحاشية (٥ و١٤) «وذكر الطبريُّ في الجامع»، (٧٩٦) مع الحاشية (١٤ و١٥) «والطبريّ في الجامع»، (٨٠٧) مع الحاشية (٧ و٨) «وقال الطبريّ في الجامع»، (٨٦٤) مع الحاشية (٥ و٦) «وقال الطبريُّ في الجامع». وقد ذكر المنتوريُّ أبا معشر الطبريَّ بكنيته ونسبته مرّة واحدة في شرحه هذا (٦٥٤/١) معوّلاً عليه دون التصريح باسم كتابه.
كذلك وقوع الخلط بينه وبين طبريّ آخر، يتشابهان في الاسم، واسم الوالد، والكنية، والنسبة، ويختلفان في الجدّ، هو محمّد بن جرير بن رستم، أبو جعفر الطبريّ، من أعلام الشيعة، من أقرانه. وقد سبّب هذا الخلط إلى نسب بعض الأمور إلى الطبريّ (ت: ٣١٠هـ)، صاحب التفسير. من ذلك ما قاله الذهبيُّ في ترجمته في سير أعلام النبلاء: (٢٧٧/١٤): «بعضُهم ينقل عنه أنّه كان يجيزُ مَسْحَ الرِّجْلَيْنِ في الوضوء. ولَمْ نَرَ في كتبه»؛ فإنّه مذهب الشيعة. يُقابَل: لسان الميزان لابن حجر العسقلانيّ (٧٥٨/٥) و(٧٦٢/٥) (٧١٩١). ضبطه ياقوت الحمويّ بأبي جعفر الرستميّ في ترجمة الطبريّ (ت: ٣١٠هـ) في معجم الأدباء (٢٤٥٢/٦) للتمييز بينهما.

بالتالي يبقى جامع أبي جعفر الطبريّ في عداد الكتب المفقودة، إلى أن يأتي يومٌ يُكْشَفُ فيه النقاب عن بعض نسخه المجهولة.

ثمّة مسألة أخرى، من الجدير الوقوف عليها وتوضيحها، هي لماذا لم يَحْظَ جامع الطبريّ باشتهار قويّ، وشيوع كبير عند علماء القراءات من عصره ومن تلاهم، بخلاف تفسيره جامع البيان، وتاريخ الرسل والملوك، اللذَين أصبحا عمدةً يعوَّل عليها، ويُرجَع إليها، مع شهرة وصيت بلغت الآفاق؟ أريد هنا أن أسلّط الضوء على سببٍ أو عاملٍ أساسيّ، قد أضعف من مكانة جامع الطبريّ وحيّده تماماً، فلا يُذكَر ولا يُنقَل منه إلّا في النادر، وبخاصّة لنقده في بعض المواضع، لا أكثر، هو استمرار التأليف فيما أُطْلِقُ عليه سلسلة «الجوامع في القراءات من المشهور والشاذّ»، ابتداءً بكتابِ هارون بن موسى البصريّ، ومُرُوراً بجامع يعقوب، وأبي عبيد، وخلف القارئ، وأبي حاتم السجستانيّ، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، ووُصُولاً إلى جامع أبي جعفر الطبريّ، وتضخُّم موادّها مع الأوقات؛ لتوسُّع دائرة الطرق في روايات القراءات، وامتداد شبكاتها على مختلف الطبقات والأعصار، كأنّ هذه السلسلة - إن صحّ التعبير - عبارة عن طبعات مزيدة لجامع أوّليّ (لعلّه كتاب القراءات الصادر عن مشروع المصاحف الثاني)، إذ المتأخّر منها يحايد المتقدّم منها وهكذا دواليك؛ فما كاد الطبريّ يعزّز من مكانةِ جامِعِهِ على أنّه الطبعةُ المستوعبة في عَصْرِهِ لِمَا تقدّمها[1]، إذ جامِعُهُ المَزِيدُ يحوي (٢٢) قراءةً على قول مكّيّ القيسيّ، بالمقارنة مع كتاب أبي عبيد الحاوي (١٨) قراءةً، وكتاب القاضي الحاوي (٢٠) قراءةً، كما سيأتي الكلام على ذلك بعد قليل، إذ ظهرت خلال مدّة قصيرة بدائل عنه مزيدة؛ فها هو قرينه الداجونيّ الكبير (ت: ٣٤٢هـ) وضع جامعاً في القراءات، ثمّ تلاه ابنُ مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، من تلاميذ الطبريّ، بتأليفه الواسع الذي عُرف بكتاب القراءات الكبير. بحقّ هذا العمل الضخم «قال أبو بكر بن

(١) يُقابَل الأرجوزة المنبّهة (١٥٥) البيت (٤٠٤):

«أَرْبَى عَلَى كُلِّ المُصَنَّفاتِ الجَامِعَاتِ المُتَقَدِّمَاتِ»

أَشْتَةَ في كتاب المحبَّر له: إنّ شيخَه الإمامَ أبا بكر بن مجاهد صنّف بعد كتابِ السبعةِ الكتابَ الكبيرَ الذي ذكر فيه أكثرَ من سبعةٍ وسبعين مِنْ بينِ صحابيٍّ وتابعيٍّ وإمامٍ متقدّمٍ ومتأخّرٍ، بَيَّنَ منازِلَهم من علم القرآنِ وذكرَ مذاهبَهم في القراءات وأُتِمَامِ الناسِ بِهِمْ في الأيّامِ القديمةِ والرواية عنهم»[1].

واضح أنّه لا مجال لجامع الطبريّ أن يزاحم جامع ابن مجاهد، شيخ الصنعة، بل الأخير استوعبه واستوعب غيره ممّا تقدّمه ابتداءً بكتاب القراءات الصادر عن أعمال مشروع المصاحف الثاني.

لا حاجة لمزيد من توضيح هذه المسألة التي طرحتها، لكن يجب أن أتمّم القول: إنّ هذه السلسلة، سلسلة الجوامع لم تتوقّف عند جامع ابن مجاهد، بل استمرّ مِنْ بَعدِهِ ظهورُ كتب جوامع (طبعات مُحْتَلَنَات) بتصاعدٍ ملحوظ في أحجامها، نحو الجامع الأكبر[2] للأهوازيّ (ت: ٤٤٦هـ)، شيخ القرّاء في عصره، ثمّ موسوعة الهذلّي (ت: ٤٦٥هـ)، أحد تلاميذ الأهوازيّ، في القراءات الموسومة بكتاب الكامل في القراءات الخمسين (ط)، جمع فيه خمسين قراءة عن أئمّة الأمصار الخمسة، وألفاً وأربعمائة وتسعاً وخمسين روايةً وطريقاً، ثم جامع أبي معشر الطبريّ (ت: ٤٧٨هـ) المعروف بسوق العروس (خ)، فيه ألفٌ وخمسمائة وخمسون روايةً وطريقاً[3]، ثمّ الجامع الأكبر والبحر الأزخر لأبي القاسم عيسى بن عبد العزيز بن عيسى الإسكندريّ المالكيّ (ت: ٦٢٩هـ)، يحتوي على سبعةِ آلافِ روايةٍ وطريقٍ، كما قال ابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ) الذي لا يعلم أحداً جَمَعَ أكثرَ منه[4].

---

(١) نقلًا عن المنتوريّ: شرح الدرر اللوامع (٨٦٥/٢).

(٢) كشف الظنون (١٣١٩/٢) (حرف الجيم) «الجامع الأكبر للأهوازيّ». يُراجَع الأهوازيُّ وجهودُه في علوم القراءات (١٢٠) «الجامع الأكبر»، (١٢٠) «جامع المشهور والشاذّ»، (١٣٠ - ١٤٠) (١٢) «مفردات القرّاء».

(٣) النشر (٣٥/١). يُراجَع كتاب الكامل (٥٣/١) مقدّمة التحقيق.

(٤) النشر (٣٥/١). يُراجَع كتاب الكامل (٥٣/١) مقدّمة التحقيق. أمّا ما تكلّم به الذهبي على هذا الكتاب وصاحبه، فيُراجَع في ترجمته له في تاريخ الإسلام (ط٦٣/٣٦٥ - ٣٦٩) (٥٣٨).

المطلب الثالث: مبنى كتاب الجامع:

إنّ أوّلَ مَنْ وصف فحوى جامع الطبريّ على حدّ علمي القاصر هو أبو عليّ الأهوازيّ الذي رآه واطّلع عليه وطالعه، كما أسلفت الإشارة إلى ذلك، إذ اعتمده من مصادره المدوّنة، فوصف مضمونه في أدقّ عبارة وأوجزِ لفظٍ، إذ قال: «له في القراءاتِ كتابٌ جليلٌ كبيرٌ، رأيتُه في ثمانيَ عشرة مجلّدةً، إلّا أنّه كان بخطوطٍ كبار، ذَكَرَ فيه جميعَ القراءاتِ من المشهورِ والشَّوَاذِّ وعَلَّلَ ذلك وشَرَحَهُ، فاختار منها قراءةً، لَمْ يَخْرُجْ بها عنِ المشهور»[1].

ولا أعلم أحداً وَصَفَهُ بعد الأهوازيّ على حدّ علمي العاجز إلّا ياقوت الحمويّ (ت: ٦٢٦هـ) الذي اطّلع عليه ورسم صورة تفصيليّة دقيقة عن فحوى جامع الطبريّ ومبناه، فقال: «من كُتُبِه كتابُ الفَصْلِ بين القَرَأَة، ذَكَرَ فيه اختلافَ القُرّاء في حروفِ القرآنِ - وهو من جيّدِ الكتبِ - وفَصَّلَ أسماءَ القرّاء بالمدينة ومكّة والكوفة والبصرة والشام وغيرها. وفيه من الفَصْلِ بين كلِّ قراءةٍ، فيذكر وَجْهَها وتأويلَها والدلالةَ على ما ذَهَبَ إليه كلُّ قارئٍ لها واختيارَه الصوابَ منها والبرهانَ على صحّةِ ما اختاره مُسْتَظْهِراً في ذلك بقوّته في التفسيرِ والإعرابِ الذي لم يشتمل على حفظِ مثلِه أحدٌ من القرّاءِ وإن كان لهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ من الفَضْلِ والسَّبْقِ ما لا يَدْفَعُ ذو بصيرةٍ بعد أن صَدَّرَهُ بخُطْبَةٍ تَلِيقُ به. وكذلك كان يعمل في كُتُبِهِ أن يأتيَ بخُطْبَتِهِ على معنى كتابه، فيأتي الكتابُ منظوماً على ما تَقْتَضِيهِ الخطبةُ»[2].

تشير المصادرُ إلى أنّ كتابه في القراءات حوى اثنتين وعشرين قراءة، من ذلك ما قاله مكّيّ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ) في كتاب الإبانة: «كذلك زاد الطبريُّ في كتاب القراءات له على هؤلاء السبعةِ خمسةَ عشرَ رجلاً. وكذلك فعل أبو عُبيدٍ وإسماعيلُ القاضي»[3].

---

(١) يُنظَر هنا الملحق.

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٤).

(٣) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٢٧).

يُفهَم من كلامه أنّ لكلّ واحدٍ من هؤلاء العلماء الثلاثة: أبي عبيدٍ وإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت: ٢٨٢هـ) والطبريّ (ت: ٣١٠هـ)، مؤلَّفاً في القراءات، قد شمل قراءة اثنين وعشرين قارئاً، منهم السبعة الذين وقع اختيارُ ابنِ مجاهدٍ (ت: ٣٢٤هـ) عليهم في إطار عمليّة تقنين القراءات، كما في كتاب «السبعة في القراءات» له.

ما قاله مكّيّ القيسيّ بحقّ هؤلاء العلماء الثلاثة وكتبهم في القراءات يصبُّ في حركة تأليف الكتب الجوامع وهو القاسم المشترك بينها. لذلك ذكرها جميعاً في موضع واحد وسياق واحد. أمّا عدد القراءات المجموعة في جامع الطبريّ حسب مكّيّ القيسيّ، وسحبه ذلك على الكتابَيْنِ الآخَرَيْنِ، فليس من الضروريّ حمله على ظاهره، بل الأَوْلَى فهمه على أنّه مؤشِّر قويّ لتصاعد حركة التأليف في الكتب الجوامع؛ فها هو يذكر كتاب القراءات للطبريّ مرّة أخرى (ناقلاً منه بعض النقول) مع عبارة تقريبيّة: «وقد ألّف هو كتابه في القراءات، فذكر فيه اختلافَ نحوِ عشرين من الأئمّة من الصحابة والتابعين ومَن دونهم»[١]. من جهته ذكر أبو عُبيدٍ بدايةً أنّ عدد الأئمّة المختارين عنده خمسة عشر قارئاً مع السبعة، كما نصّ على ذلك في ديباجة كتاب القراءات له - وكذلك نصّ عليه ابن حجر العسقلانيّ (ت: ٨٥٢هـ)[٢]، ثمّ زادهم بُعيد ذلك اثنين ضمن مجموعة أهل الكوفة، هما حمزة الزيّات والكسائيّ[٣]، فأصبح عددهم (١٧) قارئاً، ثمّ زاد إماماً آخر في مجموعة البصريّين، هو عاصم الجحدريّ، فأصبحوا (١٨) قارئاً. كذلك أوصاف ابن الجزريّ غير المتباينة لِما قاله مكّيّ القيسيّ تعضد هذه النظرة؛ فقال ابن الجزريّ بحقّ أبي عبيد وكتابه: «كان أوّلَ إمامٍ معتبرٍ جَمَعَ [٣٤] القراءاتِ في كتابٍ أبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلَّامٍ. وجعلهم فيما

(١) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٤٠).

(٢) قال في فتح الباري (٣١/٩): «اقتصر أبو عبيدٍ [في المطبوع (عبيدة)] في كتابه على خمسَةَ عشَر رجلًا، مِنْ كُلِّ مِصر ثلاثةُ أَنْفُسٍ»، فذكرهم.

(٣) فاتتْ هذه الزيادةَ ابنُ حجر العسقلانيّ (ت: ٨٥٢هـ)، فقال معذوراً في فتح الباري (٣١/٩): «ولم يَذْكُرْ في الكوفيِّين حمزةَ ولا الكسائيَّ».

أحسبُ خمسةً وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة»[1]. أمّا القاضي فقال ابن الجزريّ بحقّ كتابه: «ألّف كتاباً في القراءات، جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة»[2]. أمّا الطبريّ، فعلى قول ابن الجزريّ أيضاً قد «جمع كتاباً حافلًا، سمّاه الجامع، فيه نيفٌ وعشرونَ قراءةً»[3]؛ فالتباين بينهما عن الأخيرين ليس بكبير، لكن اللافت للنظر أنّ ابن الجزريّ لم يذكر عبارته «فيما أحسبه» بحقّ الأخيرين بخلاف الأوّل المطابق لكلام مكّيّ القيسيّ.

رغم ذلك كلّه لا يمكن تجاهل أوجه التشابه بين هذه الكتب الثلاثة، سواء في المبنى أم في المنهج والفحوى؛ فها هي خطوة تقنين القراءات الأولى التي قام بها أبو عبيد والممثَّلة بحصر الأئمّة القرّاء على الأمصار الخمسة (فكرة تخميس الأمصار) وبتمثيلِ كلِّ مصرٍ بإمام صار أهله إلى قراءته باستثناء الكوفة مثّلها بأربعة أئمّة (فكرة تثمين القراءات) قد حظيت بالقبول عند مَن صنّف في القراءات من العلماء من بعده إلى عصر الطبريّ (ت: ٣١٠هـ)، فتولّد عنها دائرة التقاطع التي تحدّث عنها مكّيّ القيسيّ الممثَّلة بالأئمّة السبعة المعروفين، وكانت الأساس الذي تَمّ اعتماده وإقراره في مرحلة التسبيع مع بعض التعديلات فيما يخصّ أهل الكوفة من أجل موازنتهم مع أهل البصرة. قال مكّيّ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ): «وكان الناسُ على رأس المائتَيْنِ بالبصرة على قراءة أبي عمرٍو ويعقوبَ، وبالكوفة على قراءةِ حمزةَ وعاصمٍ، وبالشام على قراءةِ ابنِ عامرٍ، وبمكّة على قراءةِ ابنِ كثيرٍ، وبالمدينة على قراءةِ نافعٍ. واستمرُّوا على ذلك؛ فلَمّا كان على رأس الثلاثمائة، أثبت ابنُ مجاهد اسمَ الكسائيّ وحَذَفَ يعقوبَ»[4].

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/٣٣ - ٣٤).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/٣٤).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/٣٤).

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/٣١) (٦٦) كتاب فضائل القرآن. يُقابَل كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٢٨).

بناءً عليه يكون القرن الثالث الهجريّ قد عرف منظومة سُبَاعِيّة في القراءات، وبقيت سباعيّةً مع ما أجراه ابن مجاهد من تعديل أوائل القرن الرابع الهجريّ. وفقاً لهذه المعطيات ليس ابنُ مجاهد بمسبّع للقراءات في الحقيقة، بل هو مقرّ لمنظومتها المتعارف عليها عصرئذٍ مع تعديل واحد من باب الإبدال، لا الزيادة أو النقصان فيها.

لذا أرى أنّ علماء القراءات في القرن الثالث الهجريّ قد اعتمدوا نهج أبي عبيد لبنةً لِمَا آل إلى تسبيعها وأقرّوه مع تعديلٍ يوازن أهلَ الكوفةِ مع أهل البصرة، فأُسْقِطَ من مجموعة أبي عبيد الرباعيّة بحقّ أهل الكوفة [يحيى وعاصم والأعمش وحمزة] اثنان، هما يحيى والأعمش، وأضيف يعقوب الحضرميّ إلى جانب أبي عمرو لصالح أهل البصرة من باب الموازنة؛ فأصبحت بذلك سُبَاعيّة.

كما يبدو أنّ هذا التعديل الذي حظي بقبول جمهور علماء القراءات طوال القرن الثالث الهجريّ قد تعرّض من بداية القرن الثالث وعلى مرّ عقوده إلى تجاذباتٍ وردودِ فعلٍ متفاوتةٍ من قبل البعض؛ فها هو مكّيّ القيسيّ مرّة أخرى يتحدّث عن إلحاق الكسائيّ بهم على حساب يعقوب الحضرميّ في خلافة المأمون (حكم ١٩٨ - ٢١٨هـ). قال: «والكسائيُّ أُلْحِقَ بالسبعة بالأمسِ في أيّامِ المأمون، وغيرُه كان السابع، وهو يعقوب الحضرميّ»[1]؛ فهذه المحاولة تولّـد عنها تسبيع للقراءات منذ بداية القرن الثالث قبل تسبيع ابن مجاهد بداية القرن الرابع، كلاهما سيّان بالعدد والأشخاص؛ وهو كتاب مصنَّفٌ في قراءات السبعة قبل كتاب السبعة لابن مجاهد بقرن من الزمان، يرجّح على هذا النحو كفّة الكوفيّين، بل الأصحّ يخفّف من كِفَّة البصريّين، ممّا جلب ردّة فعل قويّة من قبلهم على ذلك ممثّلة بأبي حاتم السِّجِسْتَانيّ (ت: ٢٤٨هـ)، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض، وكان إمام جامع

(١) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٢٨). كذلك كتاب المرشد الوجيز (١٥٢ - ١٥٣) نقلًا عنه.

البصرة؛ ففي جامعه[1] الذي كان يفخر به أهلُ البصرة[2] «ذكر أبو حاتم زيادةً على عشرين رجلاً ولم يذكر فيهم ابن عامر ولا حمزة ولا الكسائيّ»[3]، وفيه طَعَنَ على حمزة الزيّات لأجل قراءته أحرفاً تَضْعُفُ في القياس[4]. لقد عُرف بشدّة تعصُّبه على الكوفيّين وادّعائه عليهم الأباطيل، كما قال ابن الأنباريّ (ت: ٣٢٨هـ)[5]. «وقال أبو الطيّب اللغويّ في كتاب (مراتب النحويّين) عن أبي حاتم، قال: لم يكن لجميع الكوفيّين عالِمٌ بالقرآن ولا كلام العرب. ولولا أنّ الكسائيّ دنا من الخلفاء، فرفعوا ذِكْرَه، لم يكن شيئاً. وعِلْمُه مختلطٌ بلا حُجَجٍ ولا عِلَلٍ إلّا حكايات الأعرابِ مطروحة، لأنّه كان يلقّنُهم ما يُرِيدُ؛ وهو على ذلك أعلمُ الكوفيّين بالعربيّة والقرآنِ وهو قدوتُهم وإليه يَرْجِعُونَ»[6].

لا شكّ أنّ زيادته شملت جماعةً من القُرّاء، ومن المؤكّد أنّ يعقوب الحضرميَّ على رأسهم، فهو من جلّة أصحابه[7]. ولعلّ تَرْكَه ابنَ عامرٍ هو من باب الإشارة أنّ أهل الكوفة ليسوا الوحيدين المقصودين بهذا الترك دون غيرهم.

---

(١) تهذيب اللغة (٢٠/١) «له مؤلَّفات حسان وكتابٌ في قراءات القرآن جامعٌ». نظم أبو عمرو الدانيُّ بيتين في الأرجوزة المنبّهة (١٥١) البيتان (٣٨٢ - ٣٨٣)، ذكر فيهما أنّه صنّف الحروفَ والمقارئَ غير مصحوبة بالآثار مع اهتمام بالتعليل دون إسهاب ولا تطويل.

(٢) إنباه الرواة على أنباهِ النحاة (٦٣/٢) «كتابه في القراءات ممّا يفخر به أهل البصرة؛ فإنّه أجلُّ كتاب صُنّف في هذا النوع إلى زمانه»، معجم الأدباء (١٤٠٦/٣) «كان يقال: لأهل البصرة ثلاثة كتب يفتخرون بها على أهل الأرض: كتاب النحو لسيبويه، وكتاب الحيوان للجاحظ، وكتاب أبي حاتم في القراءات»، كتاب نور القبس (٢٢٥ - ٢٢٦) «قال إبراهيم بن أحمد الغِفاريّ القاضي عن أبيه: لأهل البصرة أربعة كتب يفتخرون بها على أهل الأرض: العينُ للخليل، والنحو لسيبويه، والحيوان للجاحظ، والقراءات لأبي حاتم»، معرفة القرّاء الكبار (٤٣٥/١) «كان يُقال: أهل البصرة يفخرون على أهل الدنيا بكتاب سيبويه، وكتاب الحيوان للجاحظ، وكتاب القراءات لأبي حاتم».

(٣) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٢٦)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١/٩) اللفظ للأخير.

(٤) كما قاله أبو عمرو الدانّي (ت: ٤٤٤هـ) منظوماً في الأرجوزة المنبّهة (١٥١) البيت (٣٨٤ - ٣٨٥) وعدّ طعنه عليه معصية عند الخالق ثمّ ردّ عليه البيت (٣٨٦ - ٣٨٧).

(٥) المذكّر والمؤنّث (١٥٠/١).

(٦) معجم الأدباء (١٧٤٦/٤ - ١٧٤٧).

(٧) غاية النهاية (٣٢٠/١) (س٨).

هنا بالإمكان إدخال أحمد بن جبير الكوفيّ (ت: ٢٥٨هـ)، نزيل أنطاكية، وسيطاً على خطّ المنافسة والمفاضلة بين الكوفيّين والبصريّين، فيحاول من جهته أن يحزم هذا الأمر بين الطرفين بفكرة حياديّة، فألّف كتاباً في القراءات، سمّاه كتاب الخمسة، فاقتصر على الأمصار الخمسة، فاختار من كلّ مصر إماماً. بذلك تكون جميع الأمصار الخمسة متعادلة في التمثيل، متساوية في العدد.

ثمّة مَنْ ذهب باتّجاهٍ آخَرَ، يفضي أيضاً إلى نوع من الموازنة بين الكوفيّين والبصريّين، فألّف كتاباً سمّاه كتاب الثمانية، زاد على الأئمّةِ السبعةِ يعقوبَ الحضرميَّ[١]. «وإنّما أُلْحِقَ يعقوبُ بهؤلاء السبعة أخيراً لكَثْرَة روايتِهِ وحسنِ اختيارِهِ ودرايتِهِ»[٢].

أمّا ابن مجاهد فالْحَقُّ أنّه لم يُثبِتِ الكسائيَّ مكان يعقوبَ بقدرِ أنّه قد رجع إلى خطّة أبي عبيد وتبنّاها، غير أنّه قدّم الكسائيّ على يحي والأعمش المذكورين في مجموعة أبي عبيد الرباعيّة إماماً مع السبعة. ولا يخلو هذا التقديم من موجباتٍ جديرةٍ وحقيقةٍ مُجْمَعٍ عليها، كوُرودِ الكسائيِّ ضمن دائرة التقاطع الآنف ذكرها، لكن من المحتمل أنّ ابن مجاهد أراد ضمّ بغداد حاضرة العالم الإسلاميّ بشكل غير مباشر إلى دائرة الأمصار الخمسة دون أدنى تغيير في فكرة تخميس الأمصار التي رَسَمَهَا أبو عبيد في كتاب القراءات له، وذلك أنّ الكسائيَّ - وإن كان بحقٍّ يُحسَبُ على الكوفيّين ويُعَدُّ فيهم، إذ كان أخذ القراءة عرضاً عن حمزة الزيّات (٨٠ - ١٥٦هـ) أربع مرّات وعليه اعتماده وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة - لم يُقِمْ بالكوفة، إذ كان كثير الترحال[٣]، فخرج على سبيل المثال إلى البصرة وإلى وادي الحجاز وتهامة ونَجْد، ثمّ استقرّ به المطاف ببغداد، فاستوطنها[٤]، وفيها عُرِف اختياره في القراءة واشتُهر.

(١) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٦٦). كذلك كتاب المرشد الوجيز (١٥٩) نقلًا عنه.
(٢) كتاب المرشد الوجيز (١٥٤).
(٣) كتاب السبعة (٧٨) نقلًا عن خلف القارئ (ت: ٤٢٩هـ) «لم يُقِمْ بالكوفة. كان يتنقّل في البلاد».
(٤) معجم الأدباء (١٧٣٨/٤) «هو من أهل الكوفة. استوطن بغداد».

قال ابن الجزريّ وهو يتحدّث عن ترجيحِ احتمالِ دخولِه دمشق أيضاً: «لا يمنع دخول الكسائيّ دمشق، فإنّه كان أوّلاً يطوف البلاد، كما ذكر غيرُ واحدٍ. وإنّما أقام ببغداد في آخرِ وَقْتٍ»(١). لقد كان أحضره الخليفة العبّاسي هارون الرشيد سنة (١٨٢هـ)(٢) ولازمه إلى أن مات بالريّ في صحبة الرشيد سنة (١٨٩هـ) على أرجح الأقوال. وكان أقرأ بقراءة حمزة ببغداد، ثمّ ترك كثيراً من قراءته، وذلك بعد واقعة جرت معه، ضُرب فيها بالنعال والأيدي وغير ذلك، لأنّه صلّى بعض الصلوات وقت حجّه مع الرشيد، فقرأ قوله: ﴿ضِعٰفاً﴾ [النساء: ٩] بالإمالة(٣). لعلّ ذلك سنة (١٨٦هـ) حين حجّ هارون الرشيد (١٤٩ - ١٩٣هـ) بولدَيْهِ الأمين والمأمون(٤). ثمّ اختار لنفسه قراءةً، فأقرأ بها الناسَ في خلافة هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٢هـ)(٥)، فأُخِذَتْ عنه واتُّبِعَ فيها. هذا يعني أنّ اختياره في القراءة - أيْ قراءته - لم يُعرَف بين الناس ببغداد إلّا إلى آخر وقتٍ من حياته، إذ كان يُوضَع له منبرٌ، إذا كان شعبانُ، يقرأ على الناس في كلِّ يومٍ نصف سبعٍ، يختم ختمتين فيه(٦). لذا يمكن في نظر ابن مجاهد البغداديّ أنْ يُعَدَّ في البغداديّين، من أهل بغداد، مدينة السلام، وذلك للافتخار به(٧) وللاعتزاز بإمامته في القراءة، ولاسيما أنّ المعروفين من رُواته الذين يُؤخذ بروايتهم عنه هم بغداديّون، أمثال أبي عمر الدُّورِيّ (ت: ٢٤٦هـ)، نسبة إلى الدُّور، موضع ببغداد ومحلّة بالجانب الشرقيّ، وأبي المنذر نُصير بن يوسف الرازيّ ثمّ البغداديّ (ت حوالي ٢٤٠هـ)، وأبي الحارث الليث بن خالد البغداديّ (ت: ٢٤٠هـ).

(١) غاية النهاية (٥٣٧/١) (س٢١ - ٢٢).
(٢) معجم الأدباء (١٧٤٠/٤).
(٣) معجم الأدباء (١٧٤٠/٤ - ١٧٤١).
(٤) سير أعلام النبلاء (٢٩٣/٩) ترجمة هارون الرشيد.
(٥) الفهرست (٤٨).
(٦) غاية النهاية (٥٣٨/١) (١٨ - ١٩). كذلك كتاب السبعة (٧٨) «وهو يقرأ على الناس القرآنَ مرّتين».
(٧) نظير ذلك اعتبار الطبريّ كوفيّاً في نظر ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١هـ)، أحد شيوخ الطبريّ من أهل الكوفة، حينما سأل ابنَ مجاهد عمّن بقي عندهم من النحاة، فأجابه: ما بقي أحد، مات الشيوخ. ثمّ استثنى الطبريَّ الفقيهَ؛ فقال ثعلب: «ذاك مِنْ حُذَّاقِ الكوفيّين». معجم الأدباء (٢٤٥١/٦ - ٢٤٥٢)، وذلك لِمَا لهم عليه من فضل كبير في مسيرته العلميّة.

ومن لطائف النوادر أنّ أبا الحارث هذا قد أَخَذَ القراءةَ عرضاً عنه محمّدُ بنُ يحيى البغداديّ (ت: ٢٧٢/٢٨٠/٢٨٨هـ)، يُعرَف عندهم بالكسائيّ الصغير تمييزاً عن الكسائيّ الكبير (ت: ١٨٩هـ)، صاحب القراءة، وهو أجلّ أصحاب أبي الحارث. وهذا إنْ دلّ على شيء، فإنّه يدلّ قطعاً على حظوة الكسائيّ الكبير، صاحب الاختيار، ورفعة إمامته وعلوّ مقامه عند البغداديّين؛ فمجرّد التسمّي به عندهم يرمز إلى تقديرهم الشديد وتعظيمهم البليغ له لما ترك بين ظَهْرَانَيْهِمْ من أَثَارَةٍ من علم القراءات. يعضد ذلك أنّ ابن مجاهد بالذات كان يميل إلى ذلك بقوة، فيطلق الاسمَ (الكسائيّ) لا على نجباء تلامذته فحسب، بل يكفي أن يكون الشخصُ قرأ عليه، كأنّ الكلَّ في نظره خرّيجو مدرسة الكسائيّ الكبير وممثّلوها. خير مثال على ذلك ما قاله أبو بكر أحمد بن كامل (٢٦٠ - ٣٥٠هـ): «وكان يُسَمِّيني في بَعْضِ الأَوْقَاتِ لقِرَاءَتِي عليه الكسائيَّ؛ فقال لي: كسائيّ! فِيمَ أَنْتُمْ؟ فَعَرَّفْتُهُ»[١]؛ فلا عَجَبَ أن عدّه ابن النديم في الكوفيّين، فقال: «من القرّاء السبعة من أهل الكوفة»[٢]، وعدّه أيضاً في البغداديّين، فقال: «وكان الكسائيُّ من قُرّاءِ مدينة السلام»[٣].

إنّ هذا التبنِّي لخطّة أبي عبيد يقوّيه مقابلةُ أقوالِ ابنِ مجاهد بحقّ الأئمّة القرّاء في كتاب السبعة في القراءات له مع تلك لأبي عبيد التي قالها في ديباجته في كتاب القراءات؛ فهي هي.

قال أبو عبيد: «ثمّ ثلّثهما نافعُ بنُ أبي نُعيم وإليه صارت قراءةُ أهل المدينة وبها تمسّكوا إلى اليوم»؛ بالمقابل قال ابن مجاهد: «كان الإمامَ الذي قام بالقراءة بمدينة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد التابعين أبو عبد الرحمن نافعُ بنُ عبد الرحمن بن أبي نُعيم»[٤].

(١) معجم الأدباء (٦/٢٤٤٨).
(٢) الفهرست (٤٨).
(٣) الفهرست (٤٨).
(٤) كتاب السبعة (٥٣).

كلاهما بدأ بأهل المدينة. ثمّ أكّد الأخير استمرار ذلك إلى عصره. «قال أبو بكر [= ابن مجاهد]: وعلى قراءةِ نافعٍ أهلُ المدينة إلى اليوم»(١).

ثمّ قال أبو عبيد: «فكان أقدم هؤلاء الثلاثة ابن كثير. وإليه صارت قراءةُ أهل مكّة، وأكثرهم به اقتدوا فيها»؛ بالمقابل. قال ابن مجاهد: «كان الإمام الذي انتهت إليه القراءة بمكّة وأُتَمَّ به أهلُها في عصره عبد الله بن كثير»(٢). ثمّ وكّد دوام ذلك إلى عهده: «والذي أَجْمَعَ أهلُ مكّة على قراءته إلى اليوم ابنُ كثير»(٣).

ثمّ تحدّث أبو عبيد عن أهل الكوفة بأنّ معظمَهم يتّبعون قراءةَ حمزةَ، وبَعْضَهم يتّبع قراءة عاصم: «ثمّ تَلَاهُمْ حمزةُ بنُ حبيب الزَّيَّاتُ رابعاً؛ وهو الذي صار عظمُ أهلِ الكوفةِ إلى قراءته من غير أن يُطْبِقَ عليه جَمَاعَتُهُمْ. وكان مِمَّنِ اتَّبَعَ حمزةَ في قراءته سُلَيْمُ بنُ عيسى ومَنْ وَافَقَهُ. وكان مِمَّنْ فَارَقَهُ أبو بكر بنُ عَيَّاشٍ ومَنْ وَافَقَهُ». بالمقابل قال ابن مجاهد كلاماً مطابقاً لكلام أبي عبيد مع شرح الظرفيّة التي آلت إلى إمامة القراءة في الكوفة، كما يلي: «إلى عاصم صار بعضُ أهل الكوفة، وليستْ بالغالبةِ عليهم؛ لأنّ أَضْبَطَ مَنْ أخذ عن عاصم أبو بكر بنُ عيّاشٍ فيما يقال، لأنّه تعلّمها منه تعلُّماً: خَمْساً خَمْساً. وكان أهلُ الكوفةِ لا يَأْتَمُّونَ في قراءة عاصم بأحدٍ مِمَّنْ يثبتونه في القراءةِ عليه إلّا بأبي بكر بنِ عيّاشٍ. وكان [أبو بكر] لا يكادُ يمكّن مِنْ نَفْسِهِ مَنْ أرادها منه، فقَلَّتْ بالكوفةِ من أجل ذلك، وعَزَّ مَنْ يُحْسِنُها، وصار الغالبُ على أهل الكوفة إلى اليوم قراءةَ حمزةَ بنِ حَبِيبٍ الزيّاتِ»(٤).

أمّا الكسائيّ، فكما تركه أبو عبيد دون تقييد بقوله: «وأمّا الكسائيّ، فإنّه كان يتخيّر القراءات، فأَخَذَ مِنْ قراءةِ حمزةَ ببَعْضٍ وتَرَكَ بَعْضاً»، تركه ابن مجاهد كذلك بقوله: «قد قرأ على حمزة [...] واختار من قراءة حمزة وقراءةِ غيرِه قراءةً متوسّطةً غير

(١) كتاب السبعة (٦٣).
(٢) كتاب السبعة (٦٤).
(٣) كتاب السبعة (٦٥).
(٤) كتاب السبعة (٧٥).

خارجةٍ عن آثارِ مَنْ تقدّم من الأئمّة. وكان إمامَ الناسِ في القراءةِ في عصره. وكان يأخذُ الناسُ عنه ألفاظَه بقراءته عليهم»[1]. يُلاحَظ استعمالهُ لفظ (الناس) العامّ ولفظ (العصر) دون تحديد مكان؛ فكلاهما لم يَقُلْ قاصداً: إنّ أهل مصر كذا صاروا إلى قراءته بخلاف الأمر مع الأئمّة الآخرين. بالطبع تكشف مقابلة الروايات أنّ أخذ الناس عنه في هذا السياق كان في بغداد، نحو رواية خلف القارئ: «كنتُ أحضرُ بين يَدَي الكسائيِّ وهو يقرأ على الناسِ وينقطون مصاحفهم بقراءته عليهم»[2].

ثمّ تحدّث أبو عبيد عن أهل البصرة، فقال: «والذي صار إليه أهلُ البصرة، فاتّخذوه إماماً أبو عمرو بن العلاء». بالمقابل قال ابن مجاهد: «وإلى قراءته صار أهلُ البصرة أو أكثرُهم»[3]، فعبارته الأخيرة: «أو أكثرُهم» تُظْهِرُ تطوُّراً حاصلًا بعد أبي عمرٍو بظهور يعقوب الحضرميّ على الساحة البصريّة[4].

كذلك الأمر إلى آخرهم عندهما، وهو ابن عامر. قال أبو عبيد: «فكان أقدم هؤلاء الثلاثة عبد الله بن عامر؛ وهو إمام أهل دمشق في دهره وإليه صارت قراءتهم [...]، فهؤلاء قرّاء الأمصار الذين كانوا بعد التابعين». بالمقابل قال ابن مجاهد: «أمّا أهل الشام، فيسندون قراءتهم إلى عبد الله بن عامر اليحصبيّ [...]، وعلى قراءة ابن عامر أهلُ الشام وبلاد الجزيرة إلّا نفراً من أهل مصر، فإنّهم ينتحلون قراءة نافعٍ، والغالبُ على أهل الشام قراءةُ أهلِ الشام[5]، فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام، خَلَفُوا في القراءة التابعين وأجمعت على قراءتهم العوامُّ من أهل كلِّ مصرٍ من هذه الأمصار»[6].

---

(١) كتاب السبعة (٧٨).

(٢) كتاب السبعة (٧٨).

(٣) كتاب السبعة (٨٤).

(٤) يُقابَل كتاب الإيضاح (٩١أ)، قراءات القُرَّاء المعروفين (١٣٥)، غاية النهاية (٣٨٧/٢) (س١٧ - ١٩) و(٣٨٨/٢) (س٦ - ٨).

(٥) يعني في عصره، عصر ابن مجاهد.

(٦) كتاب السبعة (٨٥ - ٨٧).

فالحاصل أنّ عَمَلَ أبي عبيد في تخميس الأمصار واختيار الأئمّة القرّاء (تثمين القراءات) هو ما أخذ به ابنُ مجاهدٍ توكيداً وإقراراً له. لقد ساعده بقوّة في هذا الاعتماد والإقرار أنّه وجد شَيْخَه الطبريَّ (البغداديَّ)، عَلَمَ زمانه المقرئ المحدّث الفقيه المؤرّخ، قد أخذ بصنيع أبي عبيد وتبنّاه؛ فقد كان ابن مجاهد مطّلعاً على كتابيهما في القراءات. أمّا (كتاب القراءات) لأبي عُبيد، فكانت بحوزة ابن مجاهد نسخة منه، وكذلك نسخة من (كتاب المعاني) له أيضاً، نقل منهما، وذلك من باب إجراء المقابلات بين موادّهما حالة الاختلاف. من الشواهد على ذلك ما نقله عنهما في كتاب السبعة: «رَوَى أبو عُبيدٍ، عن الكسائيّ، عن أبي بكر، عن عاصم في كتاب القراءات «لُدْنى» [الكهف: ٧٦] بضمّ اللام وتسكين الدال؛ وهو غلط. وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سورة طه عن الكسائيّ عن أبي بكر عن عاصم «لَدْنِي» مفتوحة اللام، ساكنة الدال. وقال: حفصٌ عن عاصم ﴿لَّدُنِّي﴾ مثل أبي عمرٍو وحمزة»[1].

أمّا الطبريّ فكان ابنُ مجاهد يُثْنِي عليه ويمدحه ويفضّل كتابه في القراءات على غيره، كما «قال أبو بكر بن كامل: قال لنا أبو بكر بن مجاهد وقد كان لا يَجْرِي ذِكْرُهُ إلّا فَضَّلَهُ: ما صُنّف في مَعْنَى كتابِه مثلُه. وقال لنا: ما سمعتُ في المحرابِ أقرأَ من أبي جعفرٍ - أو كلاماً هذا معناه»[2]. وقد طالع كتابَه هذا مطالعةً تامّةً، ممّا مكّنه من الوقوفِ على ما فيه من غلطٍ قد التمس له فيه عذراً، كما «قال ابن كامل: قال لنا أبو بكر بن مجاهد وقد ذَكَرَ فَضْلَ كتابِهِ في القراءات وقال: إلّا أنّي وَجَدْتُ فيه غلطاً. وذكره لي وعجبتُ من ذلك مع قراءته لحمزة وتجويده له، ثمّ قال: والعلّة في ذلك أبو عبيد القاسمُ بنُ سلّام، لأنّه بَنَى كتابَه على كتابِ أبي عُبيد؛ فأغفل أبو عُبيد هذا الحرفَ، فنقله أبو جعفرٍ على ذلك»[3].

(١) كتاب السبعة (٣٩٦) (٢٧). يُقابَل جامع البيان (٦٠٥).
(٢) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٥).
(٣) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٥).

تؤكّد هذه الرواية أموراً كالتالي:

أوّلاً: بناءُ الطبريّ كتابَه في القراءات على كتاب أبي عُبيد في القراءات، كما يُقَوِّيه ما قاله ياقوت الحمويّ (ت: ٦٢٦هـ): «كتابُه في القراءات يشتمل على كتاب أبي عبيد القاسم بن سلّام؛ لأنّه كان عنده عن أحمد بن يوسف التغلبيّ[١] عنه، وعليه بنى كتابه»[٢].

ثانياً: صدور هذا التصريح عن عالم عارف بهذا الفنّ، مثل ابن مجاهد، ممّا يعني حتماً اطّلاع الأخير على هذين الكتابين تمام الاطّلاع وإحاطته بهما غاية الإحاطة.

ثالثاً: تقدير ابن مجاهد لشيخه الطبريّ المقرئ وثناؤه عليه وعلى صنعته في كتابه، كما في جملته «ما صُنّف في مَعْنَى كتابِه مثلُه». بذلك ميّز ابنُ مجاهدٍ بين مبنى كتابِه المستعار وبين معنى كتابِه الذي يعكس جهده وصنيعه في تعليل أوجه القراءات وبيان معانيها والاحتجاج لها ثمّ تعليل اختياره. يعضد ذلك ما قاله أيضاً ياقوت الحمويّ (ت: ٦٢٦هـ) بهذا الخصوص: «ذَكَرَ فيه اختلافَ القرّاءِ في حروف القرآن؛ وهو من جيّد الكتب. وفصّل فيه أسماءَ القرّاء بالمدينة ومكّة والكوفة والبصرة والشام وغيرها. وفيه من الفَصْلِ بين كلّ قراءة، فيذكر وجهَها وتأويلَها والدلالةَ على ما ذَهَبَ إليه كلُّ قارئٍ لها واختياره الصوابَ منها والبرهان على صحّةِ ما اختاره»[٣]؛ فذكرُه وجوهَ القراءاتِ وشروحَها، وأدلّةَ مَا قرأ به كلّ قارئ، وعللَ اختيارِه في القراءة، هذا كلّه من صنيعه واجتهاده، لكن ذكر اختلاف القرّاء وتفصيل أسمائهم والفصل بين قراءاتهم، ليس مِنْ صَنْعَتِهِ، بل هو مستعار من كتاب القراءات لأبي عبيد.

---

(١) في المطبوع (الثعلبي) مصحَّفاً.
(٢) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٦).
(٣) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٤).

يجدر هنا الإشارة إلى أنّ الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)، حين تطرّق إلى كتاب الطبريّ في القراءات بقوله: «صَنَّفَ كتاباً حسناً في القراءات»، تحدّث عن تصنيف كتابٍ، بينما استخدم ابنُ الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ) بهذا الصدد لفظ الجمع، فقال: «جَمَعَ كتاباً حافلاً، سمّاه الجامع»؛ فهذا محقّ بجملته «صَنَّفَ» التي تشير إلى صَنْعَتِهِ في الكتاب، وذاك محقّ بجملته «جَمَعَ» التي قد تشير إلى ما استعاره في مبنى كتابه من معلومات وموادّ.

من أجل تقريب الصورة يمكن أن نَعُدَّ تفسير الطبريّ الموسوم «بجامع البيان عن تأويل آي القرآن» مثالاً مطابقاً ونموذجاً موازياً إلى حدّ كبير لكتابه في القراءات في البنية والمنهج، فتفسيرُه عبارةٌ عن مجاميع من الروايات التفسيريّة عن أئمّة الصحابة والتابعين التي جمعها وركّزها في مجموع كبير، ترجع إلى تفاسير مدوّنة، قد رواها بأسانيده الموصولة إلى أصحابها، فعرضها مرتّبة على أقوالٍ على تسلسل الآيات والسور، ثمّ اختار أولى الأقوال منها مع التعليل لما اختاره أو ذهب إليه والاحتجاج بالحديث والقراءات والشواهد اللغويّة، كالشعر، حيث لزم الأمر. كذلك الحال مع كتابه في القراءات، فلم يبدأه من الصفر[1]، بل توافرت عنده معلومات كثيرة متعلّقة بالقراءات، قد استعارها من كتاب حافل في القراءات، مثل كتاب أبي عبيد في القراءات، فطبّق عليها منهجه في الترجيح، فتولّد عن ذلك ما يُعرَف باختياره في القراءة.

رابعاً: قراءته لحمزة الزيّات (ت: ١٥٤هـ)، كما ذكر ابن كامل (ت: ٣٥٠هـ) ذلك في موضع سابق: «كان أبو جعفر يقرأ قديماً لحمزة قبل أن يختار قراءتَه»[2].

المطلب الرابع: ما انتُقِدَ عليه الطبريُّ:

كانت بعض الأمور التي ذكرها في كتابه في القراءات محلّ انتقاد شديد من قبل علماء كبار، قد لمسوها في أثناء مطالعتهم كتابَه هذا، من هؤلاء من يلي ذكره:

(١) نظير ذلك تاريخ الطبريّ. جاء في معجم الأدباء (٦/٢٤٤٦) نقلًا عن ابن كامل (ت: ٣٥٠هـ)، صاحب الطبريّ: «كَتَبَ عن أحمد بن محمّد كتابَ المبتدأ والمغازي عن سلمة بن المفضَّل عن محمّد بن إسحاق. وعليه بنى تاريخه».

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٥).

الباب الأوّل: نقد ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ):

كان ابن مجاهد يثني على شيخه الطبريّ، ويذكر فَضْلَ كتابه في القراءات، فما وجده من غلط فيه هو بمنزلة مدح للطبريّ ولكتابه، لا العكس، مع التماسه له في ذلك عذراً، إذ يدلّ ذلك على خلوّه عموماً من الأغلاط الكثيرة والأخطاء الجسيمة إلّا ما ندر. «قال ابن كامل: قال لنا أبو بكر بن مجاهد وقد ذَكَرَ فَضْلَ كتابِهِ في القراءات، وقال: إلّا أنّي وَجَدْتُ فيه غلطاً. وذكره لي وعجبتُ من ذلك مع قراءته لحمزة وتجويده له، ثمّ قال: والعلّة في ذلك أبو عبيد القاسمُ بنُ سلّام، لأنّه بَنَى كتابَه على كتابِ أبي عُبيد؛ فأغفل أبو عُبيد هذا الحرفَ، فنقله أبو جعفرٍ على ذلك»[١].

فالأمر نسبيٌّ، كما قيل لأبي عُبيد: إنّ إسحاق الموصليّ يقول: «إنّ في كتابك «غريب المصنَّف» ألفَ حرفٍ خطأ، فقال أبو عبيد: كتابٌ فيه أكثرُ من مائةِ ألفٍ يقع فيه ألفٌ ليس بكثير، ولعلّ إسحاقَ عنده روايةٌ وعندنا روايةٌ، فلم يَعْلَمْ، فخطّأنا، والروايتان صوابٌ، ولعلّه أخطأ في حروفٍ وأخطأنا في حروفٍ، فيبقى الخطأ يسيراً»[٢].

الباب الثاني: نقد مكّيّ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ):

أشار إلى تناقض بعض أقواله، نحو ما ذهب إليه من القول بأنّ قراءة أهل الإسلام ما هي إلّا على حرف واحد، كما قال ذلك في كتاب البيان عن أصول الأحكام له[٣]، وما ذهب إليه من القول بعدم جواز تخطئة مَنْ قرأ بما صحّ من القراءات التي علّمها النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمّته من الأحرف السبعة، كما قاله في كتاب القراءات له. قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد قال الطبريّ في كتاب البيان: (لا قراءة اليوم للمسلمين إلّا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق عليهم، الناصح لهم، دون ما عداه من الأحرف السبعة). وقد ذكرنا هذا من مذهبه. وقد ألّف هو كتابه في القراءات، فذكر فيه اختلافَ نحوِ

(١) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/٥٠٢). وانظر: الفهرست (٩٧)، إنباه الرواة (٣/١٩ - ٢٠).

(٣) يُراجَع جامع البيان [= تفسير الطبريّ] (٢/٥٤) «كما قد بيّنّا في كتابنا كتاب البيان عن أصول الأحكام».

عشرين من الأئمّة من الصحابة والتابعين ومَن دونهم، فنقض مذهبه بذلك. وقد قال في كتاب القراءات له كلاماً نقض أيضاً به مذهبه. قال: (كلّ ما صحّ عندنا من القراءات أنّه علّمه رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأمّته من الأحرف السبعة التي أذن اللهُ له ولهم أن يقرأوا بها القرآن، فليس لنا اليوم أنْ نُخَطِّئَ مَنْ قرأ به، إذا كان ذلك موافقاً لخطّ المصحف؛ فإن كان مخالفاً لخطّ المصحف، لم [٤١] نقرأ به ووقفنا عنه وعن الكلام فيه). وقد تقدّم مِن قوله: إنّ جميعَ مَا اختُلف فيه ممّا يوافق خطَّ المصحف فهو حرفٌ واحدٌ، وإنّ الأحرف الستّة تُرِكَ العملُ بها. وهذا مذهبٌ متناقضٌ»[١].

للتعليق: هذا قد يعني أنّ الطبريّ قد أعاد النظر في بعض مباحثه وأقواله، وهو أمر طبيعيّ حاصل عند عموم العلماء في مختلف العلوم والفنون، فرجع عن رأيٍ قد تبنّاه سابقاً تبيّن له لاحقاً أنّه لا يصحّ الأخذ به.

الباب الثالث: نقد أبي عمرو الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ) والشاطبيّ (ت: ٥٩٠هـ) وعلم الدين السخاويّ (ت: ٦٤٣هـ) وابن وهبان (ت: ٧٦٨هـ) وابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ):

ذكر الدانيّ في (ذكر رجال ابن عامر) اعتراض الطبريّ على اتّصال قراءة ابن عامر، فقال: «قد كان محمّد بن جرير الطبريُّ فيما أخبرنا الفارسيُّ عن عبد الواحد ابن عمر عنه يضعّف اتّصال قراءة ابن عامر»[٢]، وذلك لسببين أوردهما: كون عراك بن خالد من المجاهيل، وعدم ادّعاء أحدٍ أنّ عثمان بن عفّان أقرأه القرآن، فردّ عليه: «هذا القول من محمّد بن جرير عندنا فاسدٌ مردود ولا يثبتُ ولا يصحُّ، والأمرُ في كلّ ما أَتَى به وأورده وقطع بصحّته ظاهرٌ بخلاف ما قاله وذهب إليه، ونحن نوضّح ذلك ونبيّن خطأَه وغَفْلَتَه فيما أورده، وظَنَّ أنّه دليلٌ على صحّةِ قولِه بما لا يخفَى عن ذي لبٍّ وفَهْمٍ ودينٍ وإنصافٍ، إن شاء الله»[٣]، فساق ردّه مفصّلًا[٤].

(١) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (٤٠ - ٤١).
(٢) جامع البيان (٨٢).
(٣) جامع البيان (٨٢).
(٤) جامع البيان (٨٢ - ٨٦).

كذلك انتقده الشاطبيُّ (ت: ٥٩٠هـ) في طعنه على ابن عامر. وقد تبعه في ذلك تلميذه السخاويّ، فنقل تحذير شيخه له من ذلك: «قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إيّاك وطعنَ الطبريّ على ابن عامر!»[1]. وقد ردّ السخاويّ على الطبريّ مدافعاً عن ابن عامر وقراءته، فنقل أوّلاً كلام الطبريّ بهذا الخصوص من كتاب القراءات، وهو نقل نفيس لقلّة النقول منه، فقال: «وقد تكلّم محمّدُ بنُ جَرير الطبريُّ في قراءة ابن عامر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال: «وقد زعم بعضُهم أنّ عبد الله بنَ عامرٍ أَخَذَ قراءتَه عن المغيرة ابن أبي شهاب المخزوميّ وعليه قرأ القرآن، وأنّ المغيرةَ قرأ على عثمان بن عفّان. قال: وهذا غيرُ معروفٍ عن عثمان، وذلك أنّا لا نعلمُ أحداً ادّعى أنّ عثمان أقرأه القرآن، بل لا نحفظُ عنه من حروف القرآن إلّا أحرفاً يسيرة. ولو كان سبيلُه في الانتصابِ على مَنْ قرأ عليه السبيلَ التي وصفها الراوي عن المغيرةِ بن أبي شهاب ما ذكرنا، كان لا شَكَّ قد شارك المغيرةَ في القراءةِ عليه والحكايةِ عنه غيرُه من المسلمين، إمّا من أدانيه وأهل الخصوص به، وإمّا من الأباعد والأقاصي، فقد كان له من أقاربه وأدانيه مَنْ هو أمسُّ رحماً وأوجبُ حقّاً من المغيرة، كأولاده وبني أعمامه ومواليه وعشيرته، ومن الأباعد مَن لا يُحصَى عددُه كثرةً. وفي عدم مدّعي ذلك عن عثمانَ الدليلُ الواضحُ على بُطولِ قولِ مَنْ أضافَ قراءةَ عبد الله بن عامر إلى المغيرة بن أبي شهاب، ثمّ إلى أن أخذها المغيرة بن أبي شهابٍ عن عثمانَ قراءةً عليه. قال: وبعد، فإنّ الذي حكى ذلك وقاله رجلٌ مجهول من أهل الشام، لا يُعرَفُ بالنقلِ في أهل النقل ولا بالقرآن في أهل القرآن، يُقالُ له: عِرَاك بن خالد المرّيّ. ذكر ذلك عنه هشامُ بنُ عمّارٍ، وعراكٌ لا يعرفُه أهلُ الآثار، ولا نعلمُ أحداً رَوى عنه غير هشام بن عمّار. قال: وقد حدّثني بقراءة عبد الله بن عامر كلِّها العبّاسُ بنُ الوليدِ البيروتيُّ وقال: حدّثني عبد الحميد بن بكّار، عن أيّوب ابن تميم، عن يحي بن الحارث، عن عبد الله بن عامر اليحصبيِّ أنّ هذه حروفُ أهل

(١) جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٣٤/٢). كذلك أحاسن الأخبار (٢٦١ - ٢٦٢)، غاية النهاية (٤٢٤/١). يُقابَل:
Gilliot: *Exégèse, langue, et théologie en Islam* 158.

الشام التي يقرؤونها. قال: فنَسَبَ عبدُ الله بنُ عامرٍ قراءتَه إلى أنّها حروفُ أهل الشام في هذه الرواية التي رواها لي العبّاسُ بن الوليد، ولم يُضِفْها إلى أحدٍ منهم بعينه. ولعلّه أراد بقوله: إنّها حروفُ أهل الشام، أنّه قد أخذ ذلك عن جماعةٍ من قرّائها؛ فقد كان أدركَ منهم من الصحابةِ وقدماء السلف خلقاً كثيراً. ولو كانتْ قراءتُه أَخَذَهَا، كما ذكر عن عراك بن خالد عن يحيى بن الحارث عنه، عن المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان بن عفّان، لم يَكُنْ لِيَتْرُكَ بيانَ ذلك، إن شاء الله، مع جلالةِ قدرِ عثمانَ ومكانِه عند أهلِ الشامِ، ليُعَرِّفَهُمْ بذلك فَضْلَ حروفِه على غيرها من حُرُوفِ القرّاء»[1].

إنّ كلام الطبريّ هنا يصبّ في نقد الأسانيد، أي: أسانيد القراءات[2]، تحديداً إسنادَ قراءة ابنِ عامرٍ عن المغيرة عن عثمان؛ فقد دفع نقدُه هذا العديدَ من العلماء إلى الردّ على كلامه وتفنيده، كالسخاويّ (ت: ٦٤٣هـ)[3]، ثمّ تبعه ابنُ وَهْبَان (ت: ٧٦٨هـ) في ذلك، فنقل ردّه تأييداً له في كتاب أحاسن الأخبار[4]، ثمّ قال: «انتهى ما نقله السخاويّ. والعجبُ من الطاعن في قراءته كيف يتمسّكُ بما هو تقويةٌ لها»[5]؟ ثمّ ذكر مطلباً في سَنَدِ ابنِ عامرٍ في القراءة على أشياخه على اثني عشر قولاً[6].

ثمّ تبعهم ابنُ الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ) في ذلك، فقال في ترجمة المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ: «فانظرْ إلى هذا القولِ الساقطِ مِنْ مِثْلِ هذا الإمامِ الكبيرِ! لا جَرَم كان الإمامُ الشاطبيُّ يحذّر من قولِ ابنِ جريرٍ هذا. قال السخاويّ: وهذا قولٌ، ظاهرُ السُّقُوطِ»[7]،

(١) جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٣٢/٢ - ٤٣٣). أقول: بعض كلام الطبريّ نقله أبو عمرو الدانّي في جامع البيان (٨٢) من «ولو كان سبيله» إلى «عن عثمان قراءة عليه».

(٢) يُقابَل تفسير الطبريّ (٤٥٦/٥) (١٤٤٣٢).

(٣) جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٣٤/٢ - ٤٣٥).

(٤) أحاسن الأخبار (٢٦١ - ٢٦٥).

(٥) أحاسن الأخبار (٢٦٥).

(٦) أحاسن الأخبار (٢٦٥ - ٢٦٧).

(٧) غاية النهاية (٣٠٦/٢) (٣٦٣٥) (س٢ - ٤).

فنقل ردّه عليه، ثمّ زاد من طرقه أنّ عبد الله بن ذكوان ومحمّد بن وهب بن عطيّة قد رَوَيَا عن عراك بن خالد الْمُرّيّ[1] الذي عدّه الطبريُّ من المجاهيل.

وقال في ترجمة ابن عامر: «أمّا طعنُ ابنِ جريرٍ فيه، فهو مِمّا عُدَّ مِنْ سَقَطَاتِ ابنِ جريرٍ حتّى قال السخاويُّ: قال لي شيخُنا أبو القاسم الشاطبيُّ: إيّاكَ وطعنَ الطبريِّ على ابن عامرٍ! وأمّا قولُ أبي طاهر بنِ أبي هاشمٍ في ذلك، فلا يُلْتَفَتُ إليه. وما نَقَلَ عن ابنِ مجاهدٍ في ذلك، فغيرُ صحيحٍ، بل قولُ ابنِ مجاهدٍ: «وعلى قراءتِه أهلُ الشامِ والجزيرةِ» أعظمُ دليلٍ على قوّتِها. وكيف يسوغُ أن يُتَصَوَّرَ قراءةٌ لا أَصْلَ لها ويُجْمِعُ الناسُ وأهلُ العلمِ من الصَّدْرِ الأوّل وإلى آخرِ وقتٍ على قبولِها وتلاوتِها والصلاةِ بها وتَلْقِينِها مع شدّةِ مُؤَاخَذَتِهم في اليسيرِ»[2]؟ ثمّ نَقَلَ كلامَ الأهوازيِّ (ت: ٤٤٦هـ) في إمامة ابن عامر وعدالته وثقته وسلامة روايته وصحّة نقله وفضائل أخرى[3].

إنّ الفَصْلَ في الإشكال الذي أثاره الطبريُّ أنّ قراءةَ المغيرة على عثمان بن عفّان أمرٌ غيرُ معروفٍ عن عثمان هو فيما قاله الأهوازيّ (ت: ٤٤٦هـ)، حين تحدّث عن مصاحف الأمصار المستنسخة، فذكر أنّ الخليفة أَمَرَ الصحابيَّ زيد بن ثابت أن يُقْرِئَ أهلَ المدينةِ بالمصحف المدنيّ وأنفذ أربعة مصاحف، مع كلّ مصحفٍ إمام قارئ. «قال أبو عليّ [= الأهوازيّ]: أمر عثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زيدَ بنَ ثابتٍ أن يُقْرِئَ بالمدنيِّ. وبعث عبدَ الله بنَ السائبِ مَعَ المكّيِّ والمغيرةَ بنَ شِهَابٍ[4] مع الشاميِّ وأبا عبد الرحمن السُّلَميَّ مع الكوفيِّ وعامرَ بنَ عبدِ قَيْسٍ مع البصريِّ»[5].

---

(١) غاية النهاية (٣٠٦/٢) (س١٤).

(٢) غاية النهاية (٤٢٤/١) (س١٨ - ٢٤).

(٣) غاية النهاية (٤٢٥/١) (س٢ - ٨).

(٤) شهاب: كذا في الأصل المخطوط.

(٥) نقله الجعبريُّ (ت: ٧٣٢) في جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة القصائد (٣٢أ) (س١٧ - ٢٠). لقد ردّ الفيفي في مقاله في (المبحث الثاني: دعوى ابن جرير في إسناد قراءة ابن عامر ومناقشته) (هناك ٢٩٢ - ٣٠٢) بستّة أدلّة، خامسها قول الأهوازيّ الذي استشهد به (هناك ٢٩٩).

أقول: هذه خطوة من قبل الخليفة ذاتُ بُعْدِ نظرٍ فائقٍ للغاية. فالعمدة كلّ العمدة، على الرواية الشفهيّة بالتلقّي والتلقين، فلا بدّ لأهلِ الأمصار من أئمّة قرّاء يتلقّون عنهم القرآن. والكلام هنا على حقبة تاريخيّة حسّاسة لا تحتمل أدنى مجازفة؛ فلا يُعْقَلُ أن يبعث الخليفة عثمانُ بأشخاص، مثل المغيرة، مع مهمّة في غاية الأهميّة والخطورة، وهو لا يعرفهم ولا تربطهم به صلة، بل العكس تماماً، قد عرفهم تمام المعرفة واختارهم لهذه المهمّة الجليلة لثقته العليا بهم، فهم أئمّة قرّاء، عدول ثقات، قرأ بعضهم عليه القرآن، مثل المغيرة والسلميّ، كما هو منصوص عليه في كتب التراجم[1].

الباب الرابع: الطبريّ وابن مجاهد البغداديّان وطبيعة العلاقة العلميّة بينهما:

كمّا تقدّم، كان ابن مجاهد يقدّر الطبريّ غاية التقدير[2] ويثني على كتابه في القراءات[3] الذي لم يجد فيه من الغلط ما يعيبه أو ينتقص من قيمته[4]، فكان لهذا التقدير أثره في ابن مجاهد (٢٤٥ - ٣٢٤هـ)، وكذلك في صاحبه أبي طاهر عبد الواحد ابن عمر بن محمّد بن أبي هاشم البغداديّ (ت: ٣٤٩هـ)[5] - الذي أُجمِع على تقديمه بعد وفاة ابن مجاهد، فتصدّر للإقراء في مجلسه - وقبلهما على الداجونيّ (٢٧٣ - ٣٢٤هـ)، فرَوَوْا عن الطبريّ وأخذوا عن كتابه الجامع في القراءات الذي أربى على جميع الجوامع المتقدّمة له في القراءات على قول الدانيّ. يشهد لذلك ما ذكره الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ) في ترجمته: «صنّف كتاباً حسناً في القراءات، فأخذ عنه ابنُ مجاهد، ومحمّد بنُ أحمد الداجونيّ، وعبد الواحد بنُ أبي هاشم»[6].

---

(١) كما في معرفة القرّاء الكبار (١٠٢/١) ترجمة عثمان، (١٣٦/١) ترجمة المغيرة، (١٤٧/١) ترجمة السلميّ، غاية النهاية (٤١٣/١) (س٣ - ٤) ترجمة السلميّ، (٥٠٧/١) (س٩ - ١٠) ترجمة عثمان، (٣٠٥/٢) (س٩ - ١٠) ترجمة المغيرة.

(٢) معجم الأدباء (٢٤٤٨/٦) «ثمّ أخذ أبو بكر بن مجاهد في مدح أبي جعفر الطبريّ».

(٣) معجم الأدباء (٢٤٥٥/٦) «قال لنا أبو بكر بن مجاهد وقد كان لا يُجْرِي ذِكْرُهُ إلاّ فضّله: ما صُنِّف في معنىً كتابِه مثلُه».

(٤) معجم الأدباء (٢٤٥٥/٦) «قال لنا أبو بكر بن مجاهد وقد ذَكَرَ فَضْلَ كتابِه في القراءات وقال: إلاّ أنّي وجدتُ فيه غلطاً».

(٥) عنه: غاية النهاية (٤٧٥/١ - ٤٧٧) (١٩٨٣). سمع الحروف من الطبريّ [هناك ٤٧٥/١ - ٤٧٦]. روى عنه قراءة نافع برواية ورش من طريق يونس بن عبد الأعلى، كما في جامع البيان (١٠٨).

(٦) تاريخ الإسلام (٢٨٠/٢٣).

أمّا ابن مجاهد، فبالإضافة إلى أخذه عن الطبريّ وعمله قد أخذ أيضاً عن الداجونيّ وعمله. هذا ما أكّده ابنُ الجزريّ حين قال عن ابن مجاهد: إنّه «أوّلُ مَنِ اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط. ورَوَى فيه عن هذا الداجونيِّ وعن ابن جرير أيضاً»(١). يجب التوضيح هنا أنّ الهاء في «فيه» لا ترجع إلى كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، الذي قد وصلنا وهو مطبوع (ط)، إذ لا ذكر لهما فيه(٢)، لكنّها ترجع إلى كتاب الجامع له على الأرجح(٣).

يجب الإشارة هنا أنّ ابن مجاهد كان يدلّس بعض أسماء شيوخه(٤)، منهم الطبريّ والداجونيّ(٥). قال ابن الجزريّ في ترجمة الداجونيّ: «وقد دلّس ابنُ مجاهدٍ اسْمَهُ في كتابه، فقال: حدّثنا أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الرمليّ المقرئ، قال: حدّثنا عبد الرزّاق؛ فمحمّد بن عبد الله هذا هو الداجونيّ. وقال في مكان آخر: حدّثنا محمّد بن أحمد المقرئ، قال: حدّثنا عبد الرزّاق بن الحسن؛ والمقرئ هذا هو الداجونيّ»(٦).

أمّا الطبريّ، فقال أبو عمرو الدانيّ في إسناده قراءة نافع برواية ورش من طريق يونس: «حدّثنا محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا ابنُ مجاهد، قال: أخبرني محمّد بن عبد الله، قال: حدّثنا يونس بن عبد الأعلى عن ورشٍ عن نافعٍ. قال أبو عمرٍو [= الدانيّ]: محمّد ابن عبد الله هذا هو الذي يروي عنه ابنُ مجاهدٍ هو محمّد بن جرير بن يزيد الطبريّ.

---

(١) النشر في القراءات العشر (٣٤/١).

(٢) أمّا الطبريّ، فغير مذكور فيه على الإطلاق. أمّا الداجونيّ، فلم يذكره ابن مجاهد فيه إلاّ في موضعين مدلّساً. كتاب السبعة (٢١٥) (٢٩) و(٢٦٨) (٤٦).

(٣) هو في عداد الكتب المفقودة. عن هذا الكتاب يُنظَر: شمول التعاريف (٢٤٨) (٧١).

(٤) جاء في علوم الحديث (٧٤): «ما رُوي لنا عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرئ أنّه رَوَى عن أبي بكرٍ عبد الله بن أبي داود السِّجِسْتَانيّ، فقال: حدّثنا عبد الله بن أبي عبد الله. ورَوَى عن أبي بكرٍ محمّد بن الحسن النقّاش المفسّر المقرئ، فقال: حدّثنا محمّد بن سند. نَسَبَهُ إلى جَدٍّ له. والله أعلم». أمّا الحكم عليه والغرض الحامل عليه، فكذلك يُراجَع: علوم الحديث (٧٦).

(٥) يُعرَف هذا بتدليس الشيوخ عند أهل مصطلح الحديث. قال ابن الصَّلاَح (ت: ٦٤٣هـ) في علوم الحديث (٧٤): «وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسمّيه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرَفُ به، كي لا يُعرَفَ».

(٦) غاية النهاية (٧٧/٢). يُقابَل كتاب السبعة (٢١٥) (٢٩) [الآية ١٢٠: ٣]، (٢٦٨) (٤٦) [الآية ١٢٥: ٦].

دلّسه ابنُ مجاهد». نظيره ما نقله ابن الجزريّ في ترجمة الطبريّ: «قال الدانيّ: رَوَى عنه (ج) ابن مجاهدٍ، غير أنّه دلّس اسمَه. قلتُ [= ابن الجزريّ]: قال في إسناده قراءة نافع: حدّثني محمّد بن عبد الله، قال: حدّثنا يونس عن ورشٍ وسقلاب عن نافعٍ. قال صالح ابنُ إدريس: محمّد بن عبد الله هذا هو محمّد بن جرير»[1]. أقول: صالح بن إدريس (ت: ٣٤٥هـ) هو «أبو سهل البغداديّ، نزيل دمشق، أستاذ ماهر، ضابط متقن، قرأ على ابن مجاهد»[2] وغيره.

بذلك تَكْشِف حالات من هذا القبيل عن موارد معمّاة ومظانّ غير مسمّاة لعلماء كبار، أمثال الطبريّ والداجونيّ الكبير وغيرهما، كان لهم بالغ الأثر في إبداعهم الفكريّ وإنتاجهم العلميّ خلال عصور النهضة في الإسلام.

من بين الروايات المبثوثة في تراجم الطبريّ مجموعة يرويها ابن مجاهد عن شيخه الطبريّ مادحاً له وذاكراً فضله[3]، من خلالها يتّضح كذلك أنّه كان حريصاً غاية الحرص على ألّا تَفُوتَهُ فرصةُ صحبة الطبريّ مع رفعة منزلته وعلوّ مكانته في الأوساط البغداديّة، لينهل من علمه ويأخذ عنه، فكان قد تَرَكَ الناسَ ينتظرونه لصلاة التراويح في إحدى ليالي العشر الأواخر بعدما خرج من داره واجتاز مسجده، فلم يدخله وسار إلى آخر سُوقِ العَطَشِ، فوقف بباب مسجد الطبريّ وهو يقرأ سورة الرحمن، فاستمع قراءته طويلاً ثمّ انصرف[4].

يحكي ابن كامل أنّ ابن مجاهد حرص مع موضعه في نفسه وعند الطبريّ، أن يسمع منه قراءة نافع برواية ورش من طريق يونس بن عبد الأعلى الذي قرأ عليه الطبريُّ

(١) غاية النهاية (١٠٧/٢). كذلك ذكر ذلك في ترجمة ابن مجاهد في غاية النهاية (١٤٠/١) (٦٦٣) «(ج) محمّد بن جرير الطبريّ - ودلّسه، فقال فيه: محمّد بن عبد الله».

(٢) غاية النهاية (٣٣٢/١) (١٤٤٣).

(٣) معجم الأدباء (٢٤٤٨/٦) و(٢٤٥٥/٦).

(٤) تاريخ بغداد (١٦٤/٢). كذلك تاريخ مدينة دمشق (٢٠٠/٥٢) [نقلًا عنه].

بمصر، فأبَى إلّا أنْ يَسْمَعَهَا مع الناس، فما أثّر ذلك في نفس ابن مجاهد. وكان ذلك كرهاً من الطبريّ أن يخصّ أحداً بشيء من العلم. وكان ذلك في أخلاقه(١).

لا يختلف الأمر خارج إطار التدريس، فقد كان ابن مجاهد كذلك حريصاً ألّا يفوّت على نفسه فرصة مرافقته وملازمته؛ فكان الطبريّ رُبَّما خرج إلى الصحراء، فيخرج معه(٢).

لا شكّ أنّ ما تلقّاه ابنُ مجاهد عن شيخه الطبريّ واستفاده من معارفه في مختلف العلوم والفنون كان له بالغ الأثر عليه في التعاطي مع الروايات والأخبار والأحاديث والحكم عليها بنظرة نقديّة، وهو منهج أهل العلم من المحدّثين والفقهاء، كما أشار إليهم ابنُ مجاهد في قوله: «وإنّما ينتقد ذلك أهلُ العلم بالأخبار والحرام والحلال والأحكام. وليس انتقادُ ذلك إلى مَنْ لا يعرفُ الحديثَ ولا يُبْصِرُ الروايةَ والاختلافَ»(٣)؛ فهو يتحدّث عن أهل الحديث وعلماء الرجال والفقهاء، على رأسهم شيخه الطبريّ المفسّر والمحدّث والفقيه والمؤرِّخ.

بناء على منهج هؤلاء عدَّ ابن مجاهد اختلاف الناس في القراءة كاختلافهم في الأحكام(٤)، فعدّ الآثار المرويّة في حروف القرآن كالآثار المرويّة في الأحكام ووضعها في ميزان نقد واحد. قال: «أمّا الآثار التي رُويت في الحروف، فكالآثار التي رُويت في الأحكام، منها [= من آثار الأحكام] المجتمَعُ عليه السائرُ المعروف، ومنها المتروكُ المكروهُ عند الناسِ المعيبُ مَنْ أخذ به وإنْ كان رُوي وحُفظ، ومنها ما تَوَهَّمَ فيه مَنْ

(١) معجم الأدباء (٦/٢٤٥٥) بتصرُّف طفيف.

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٤٦٦).

(٣) كتاب السبعة (٤٩). لذا لا يصحّ حصر المقارنة في المنهج بين القرّاء والفقهاء، كما فعل شادي ناصر [هناك ٨٧]، بل هي بينهم وبين أهل العلم من المحدّثين والفقهاء، كما صرّح بذلك ابن مجاهد أعلاه وأكّدتُ عليه من جهتي؛ فتجاهل أهل الحديث وعلماء الرجال وإسقاطهم من المقارنة المنهجيّة خطأ بَيِّن، إذ لهم منظومتهم من الضوابط والثوابت والقواعد التي اعتمدوها في الحكم على الحديث وروايته إسناداً ومتناً، بل جهودهم في هذا الباب تفوق غيرهم، أمثال يحيى بن سعيد القطّان (١٢٠ - ١٩٨هـ) وعبد الرحمن بن مهديّ (١٣٥ - ١٩٨هـ).

(٤) كتاب السبعة (٤٥).

رواه، فضيّع روايتَه ونَسِيَ سماعَه [٤٩] لطُولِ عَهْدِهِ، فإذا عُرِضَ على أهلِه، عَرَفُوا تَوَهُّمَه ورَدُّوهُ على مَنْ حَمَلَهُ، وربّما سقطت روايته لذلك بإصراره على لُزُومه وتركه الانصرافَ عنه، ولعلّ كثيراً ممّا تُرِكَ حديثُه واتُّهم في روايتِه كانتْ هذه عِلَّته. وإنّما ينتقد ذلك أهل العلم بالأخبار والحرام والأحكام. وليس انتقادُ ذلك إلى مَنْ لا يعرفُ الحديثَ ولا يُبْصِرُ الرواية والاختلاف. كذلك ما رُوِيَ من الآثار في حروف القرآن، منها المعربُ السائرُ الواضحُ، ومنها المعربُ الواضحُ غيرُ السائر، ومنها اللغةُ الشاذَّةُ القليلة، ومنها الضعيفُ المعنى في الإعراب، غير أنّه قد قُرِئَ به، ومنها ما تُوُهِّمَ فيه، فغُلِطَ به، فهو لَحْنٌ غيرُ جائزٍ عِنْدَ مَنْ لا يبصرُ من العربيّة إلّا اليسيرَ، ومنها اللحنُ الخفيُّ الذي لا يعرفُهُ إلّا العالِمُ النِّحْرِير. وبكلٍّ قد جاءتِ الآثار في القراءات»[١]. إذ «حَمَلَةُ القرآنِ مُتَفَاضِلُونَ في حَمْلِهِ»، كما قال ابن مجاهد[٢].

يجب التوكيد هنا مرّة أخرى أنّ الاختلافَ الذي تحدّث عنه ابن مجاهد هنا وغيره من العلماء في سياقات مختلفة هو اختلافُ تَنَوُّعٍ لا اختلاف تَضَادٍّ[٣].

---

(١) كتاب السبعة (٤٨ - ٤٩).

(٢) كتاب السبعة (٤٥).

(٣) فات شادي ناصر توكيد هذه الحقيقة، حين تحدّث عن فكرة الاختلاف مقابل الاتّفاق في القراءات [«اختلفوا» ('they have disagreed') مقابل «اتّفقوا» ('they have agreed')] في مقاله "Revisiting Ibn Mujāhid's Position on the Seven Canonical Readings" [هناك ٨٦ - ٨٧] ونقل جملةَ ابنِ مجاهد الافتتاحيّة «اختلف الناسُ في القراءةِ كما اختلفوا في الأحكام» كتاب السبعة (٤٥) هناك (٨٧)، واكتفى بذلك دون زيادة توضيح، مع العلم أنّ ابن مجاهد قد أبان معنى الاختلاف والقصد منه بما أتبعه من جملة: «ورُويت الآثارُ بالاختلافِ عن الصحابةِ والتابعين توسعةً ورحمةً للمسلمين، وبعضُ ذلك قريبٌ من بعض». كتاب السبعة (٤٥). ثمّ ألفيْتُه يذكرُ هذه المسألة في نتائج مقاله (هناك ١٠٤)، فعطف (التناقضات) على (الاختلافات) في عبارته (disagreements and paradoxes)، ممّا يكشف بوضوح قصده وفهمه لمصطلح الاختلاف على أنّه اختلاف تضادّ. ثمّ ألفيتُه بعد ذلك بقليل [هناك ١٠٤] يستعمل مصطلح (الخلاف) بدل (الاختلاف) في عبارته (the disputes and disagreements among the eponymous Readers) *(khilāf)*، فخرج بذلك كلّيّةً من الاختلاف المتعارف عليه بنوعيه إلى الخلاف الذي هو - كما توحي عبارته - أقرب إلى معنى النزاع والخصام؛ فهذا خلط بيِّن في استعمال المصطلحات وفهم خاطئ لدلالاتها.

من المسائل المتعلّقة بالقراءات والتي تأثّر بها ابن مجاهد من قِبَل الطبريّ[1] انتقاد الأخير سند قراءة ابن عامر (ت: ١١٨هـ)، فقد صدر عنه أيضاً تضعيفُه لإسنادها؛ فقد جمع بينهما في هذه المسألة[2] صاحبُه أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمّد بن أبي هاشم البغداديّ (ت: ٣٤٩هـ)[3]. «قال: وكان مِمّن حفظتُ عنه تضعيفَ إسنادِ قراءةِ ابن عامرٍ أبو بكرٍ شيخنا ومحمّدُ بنُ جريرٍ. قال: وهذان كانا عَلَمَيْ زمانِهما»[4].

فذكر عن الطبريّ نحواً مِمّا ذكره السخاويّ، ثمّ قال: «وأمّا أبو بكر شيخنا، فإنّي سمعتُه يقول: إنّما قراءةُ ابنِ عامرٍ شيءٌ جاءنا من الشام. ثمّ قال: يعني بذلك، والله أعلم، أنّها لم تَجِئ القراءةُ عن الأئمّةِ التي تقوم بأسانيدها الحجّةُ[5].

ثمّ قال بعد ذلك: ولولا أنّ أبا بكرٍ شيخنا جَعَلَهُ سابِعاً لأئمّة القرّاء، فاقْتَدَيْنَا بِفِعْلِهِ، لَمَا كان إسنادُ قراءتِه مرضيّاً، ولكان أبو محمّد سليمانُ بنُ مهران الأعمشُ بذلك أَوْلَى منه، إذ كانت قراءتُه منقولةً عن الأئمّةِ المرضيّين وموافقةً للمصحف المأمور باتّباعِ ما فيه»[6].

---

(١) للمزيد عن نقد القراءات عند الطبريّ يُراجَع إسماعيل الحطّان: ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبريّ فيها (٣١٩ - ٣٥٩).

(٢) للإحاطة بهذه المسألة يُراجَع يحيى الفيفي: دعوى ابن جرير الطبريّ في عدم اتّصال قراءة ابن عامر الدمشقّي (عرض ومناقشة)، القراءات القرآنيّة في العالم الإسلاميّ: أوضاع ومقاصد (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م) (٢٨١/١ - ٣١٨).

(٣) عنه: غاية النهاية (٤٧٥/١ - ٤٧٧) (١٩٨٣).

(٤) جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٣٥/٢). يُقابَل كتاب المرشد الوجيز (١٦١).

(٥) يعلّق الفيفي بحقٍّ في مقاله (٣٠٢) على نهج أبي طاهر: «هذا كلام لم يسلك فيه هذا الإمامُ طريقةَ أهلِ العلمِ في التحقيق، فإنّ قراءةَ القرآن لا تُؤْخَذُ بهذه الطريقة، ولا يسوغ في قبولها مجرّدُ تقليدِ العالِم، ولا يكفي الاستئناسُ فيها بمثلِ ما ذكره أبو طاهرٍ، فكأنّه رَحِمَهُ اللَّهُ ارتضاها تقليداً مع ضعفها عنده. وهذا مسلكٌ خطيرٌ لا يرضاه أهلُ العلم».

(٦) جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٣٥/٢). كذلك كتاب المرشد الوجيز (١٦٢). تعقيب: هناك مَنْ ذهب إلى القول بشذوذ قراءة الأعمش ومخالفتها المصحف. يُراجَع كتاب المرشد الوجيز (١٠٥)، القراءات القرآنيّة لقابة (٢٠٨) (٤)، دعوى ابن جرير للفيفي (٣٠١).

كذلك رَدُّ السخاويُّ (ت: ٦٤٣هـ) على ما نقله ابن أبي هاشم عن شيخه ابن مجاهد وما أوّله من كلام شيخه[١]. من اللافت للنظر هنا أمران. الأوّل ما قاله ابن أبي هاشم (ت: ٣٤٩هـ) بحقّ الأعمش وقراءته بإيجاب مطلق، فقد يكون أساسُ ذلك ما قاله أبو عبيد في ديباجته في كتاب القراءات عنه: «ثمّ كان الأعمش، فكان إمامَ الكوفةِ المقدَّمَ في زمانه عليهم»[٢]، فعدّه في رُؤَسَاءِ الكوفةِ الثلاثةِ في القراءة[٣]. يُضافُ إلى ذلك أنّ هذا الإيجاب المطلق بحقّ الأعمش مدعّم بمعرفة متينة عند أبي طاهرٍ، فقد أفرد فيها كتاباً، سمّاه كتاب قراءة الأعمش[٤].

الأمر الثاني موقف أبي شامة المقدسيّ (ت: ٦٦٥هـ) ممّا ردّ به شيخُه عَلَمُ الدينِ السَّخَاوِيُّ (ت: ٦٤٣هـ) على كلام أبي طاهر (ت: ٣٤٩هـ)؛ فهو أقرب إلى الإنصاف والحياديّة بحقّ الطبريّ. ها نصّه: «قلتُ: ووقع في كتاب البيان لأبي طاهر بن أبي هاشم كلامٌ لأبي جعفر الطبريّ، ظنّ منه أنّه طعن على قراءة ابن عامر. وإنّما حاصِلُه أنّه استبعد قراءتَه على عثمان بن عفّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ما جاء في بعض الروايات عنه، على ما نقلناه في الكتاب الكبير من إبراز المعاني، وذلك غيرُ ضائرٍ، فهَبْ أنّه لم يَصِحَّ أنّه قرأ على عثمان، فقد قرأ على غيرِهِ من الصحابة وكان يقولُ: هذه حُرُوفُ أهلِ الشام التي يقرؤُونها. قال أبو جعفر: ولعلّه أرادَ أنّه أخذ ذلك عن جماعةٍ مِنْ قُرّائها، فقد كان أَدْرَكَ منهم من الصحابةِ وقدماءِ السلف خلقاً كثيراً»[٥]. وهذا كلام الطبريّ في جامعه، قد صدّره بلطيف العبارة: «ولعلّه أرادَ [...]». ثمّ نقل أبو شامة بعض كلام أبي طاهر إلى

(١) جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٣٦/٢ - ٤٣٧). أمّا أبو شامة المقدسّي (٦٦٥)، فكان ردّه أنّ ابن أبي هاشم ظَنَّ من كلام الطبريِّ أنّ الأخيرَ طعن على قراءة ابن عامر، بل الحاصل استبعاده قراءة ابن عامر على عثمان بن عفّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ما جاء في بعض الروايات عنه. يُراجَع كتاب المرشد الوجيز (١٦١).

(٢) جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٢٩/٢).

(٣) جمال القرّاء وكمال الإقراء (٤٢٩/٢ - ٤٣٠).

(٤) ذكره ابن النديم في ترجمة أبي طاهر بن أبي هاشم في الفهرست (٥١).

(٥) كتاب المرشد الوجيز (١٦١).

أن انتهى إلى قوله المتقدّم ذكره «[...] وموافقةً للمصحف المأثور [كذا] باتّباع ما فيه» مع إضافة «ولكنّا لا نعدل عمّا مَضَى عليه أئمّتنا، ولا نتجاوزُ ما رَسَمَهُ أوّلُونَا، إذ كان ذلك بنا أَوْلَى، وكنّا إلى التَّمَسُّكِ بِفِعْلِهِمْ أَحْرَى»[1]. أقول: من الملاحَظ ممّا تقدّم أنّ الذي هوّل الأمر وضخّمه وذهب به بعيداً هو أبو طاهر، لا الطبريّ ولا ابن مجاهد الذي قال بحقّ ابن عامر وقراءتِه: «أمّا أهل الشام، فيُسْنِدُونَ قراءتَهم إلى عبد الله بن عامر اليحصبيّ. وكان عبدُ الله قد أخذ القراءةَ عن المغيرةِ بنِ أبي شهابٍ المخزوميّ؛ وأخذها المغيرةُ عن عثمانَ بنِ عفّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[2].

أمّا نقد الطبريّ وابن مجاهد (على قول صاحبه ابن أبي هاشم) لإسناد قراءة ابن عامر، فذلك حالة من حالات كثيرة في نقد الروايات والأسانيد في القراءة، تشكّل ظاهرةً قويّةً في علم القراءات؛ فرغم أنّنا لا نقف على كتب في القراءات من فترة أبي عبيد إلى ابن مجاهد إلّا كتاب السبعة للأخير، فهو - مصدراً - كافٍ أن يكشف لنا عن حضور هذه الظاهرة، فقد ضعّف ابن مجاهد فيه القراءات في خمسة وثلاثين موضعاً[3]، وعبرّ عن ذلك بجمل مختلفة، مثل (هو غلطٌ) أو (هو خطأ) أو (هو وهمٌ) أو (ليس بشيءٍ) أو (ليس له وجهٌ) أو (لا يجوزُ)[4]. من الأمثلة على ذلك قوله: «روى أبو عبيد عن الكسائيّ عن أبي بكر عن عاصم في كتاب القراءات «لُدْنى» [الكهف: ٧٦] بضمّ اللام وتسكين الدال؛ وهو غلط. وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سورة طه عن الكسائيّ عن أبي بكر عن عاصم ﴿لَّدُنِّي﴾ مفتوحة اللام، ساكنة الدال. وقال: حفصٌ عن عاصم ﴿لَّدُنِّي﴾ مثل أبي عمرو وحمزة»[5].

---

(١) كتاب المرشد الوجيز (١٦٢).

(٢) كتاب السبعة (٨٥).

(٣) هذا العدد حصيلة الباحث السالم الجكني في بحثه «القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط أو الخطأ في كتابه السبعة: عرضٌ ودراسةٌ» الذي ردّ فيه على ابن مجاهد في تضعيفه لها.

(٤) يُنظَر: القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط أو الخطأ في كتابه السبعة (٦).

(٥) كتاب السبعة (٣٩٦) (٢٧).

بالطبع لا يعني ذلك أنّه كان محقّاً في كلّ ما ضعّفه[1]، بل يُحْمَلُ معظمُها على أنّه من حيث الرواية، كما نبّه على ذلك أبو عليّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ) في الحجّة للقرّاء السبعة، وكذلك شوقي ضيف محقّق كتاب السبعة في المقدّمة وحواشي التحقيق[2]، والسالم الجكني في بحثه[3]، لكنّ هذا المثال يُظْهِرُ جانب مهمّاً من جوانب منهج ابن مجاهد في التحقُّق من ضبط الروايات وسلامة نقلها حالة الاختلاف بينها. نظيره ما أجراه من مقابلات في قراءة ابن عامر: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣] «بالياء، كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان. ورأيتُ كتابَ موسى بن موسى الختَّليّ عن ابن ذكوان بالتاء أيضاً في آخرِ النمل [٩٣]. وقال الحلوانيُّ عن هشام بن عمّارٍ بإسناده عن ابن عامر ذلك كلّه[4] بالتاء»[5].

أمّا نقد الأسانيد عنده، إذا لمس فيها ما لا يصحّ، فإنّه يقف على ذلك ويبيّن علتّه ووجه الصواب فيه. خيرُ مثالٍ على ذلك ما ساقه من أثر (القراءة سُنَّةٌ) بعد مقاربته الآنف ذكرها بين الآثار المرويّة في الحروف وتلك المرويّة في الأحكام: «وحدّثني [...] شريح بن يزيد، قال: حدّثنا شعيب بن أبي حمزة، عن الزهريِّ، عن محمّد بن المنكدر، قال: القراءةُ سُنّةٌ، يأخذها الآخِرُ عن الأوّلِ. قال أبو بكر [= ابن مجاهد]: هكذا قال: «عن الزهريِّ، عن محمّد بن المنكدر»؛ وهو غَلَطٌ. وقال غيرُه: عن شعيب بن أبي حمزة، عن محمّد بن المنكدر»، ثمّ ساق لذلك ثلاث روايات بإسناده المتّصل إلى ابن المنكدر هذا، ليس فيها الزهريّ، وقال: «وهو الصوابُ». أقول: إذا كان ابن مجاهد بهذا الضبط والتحرّي مع أثرٍ من الآثار، فكيف تعامله وتعاطيه مع المرويّ في الحروف وهو شيخ الصنعة؟

---

(١) كذلك يُقابَل حجّة القراءات (لابن زنجلة) (١٥٥ - ١٥٦).

(٢) يُنظَر كتاب السبعة، مقدّمة الطبعة الأولى (٢٧ - ٣٣)، الحواشي (١٥٤) (ح٣) (١٦٩) (ح٣) (١٧٩) (ح٤) (١٨٣) (ح١) إلخ.

(٣) يُنظَر هنا الحاشية الأولى.

(٤) يعني المواضع التالية في القرآن الكريم: [البقرة: ٧٤، ٨٥، ١٤٤] [الأنعام: ١٣٢] [هود: ١٢٣] [النمل: ٩٣].

(٥) كتاب السبعة (١٦١) (٢٧).

من منهجه كذلك استحضار المألوف والمتعارف عليه في أهل المصر الواحد في عصره، إذا وقف على رواية تخالف هذا المألوف، فيقول: «والمعروفُ عن المكّيّين [...]»[1]، أو ليس عنده عن إمام في إحدى رواياته شيءٌ، كما قال في قراءة قوله: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: «وليس عندي عن ابن عامرٍ في هذا شيء من رواية ابن ذكوان، والمعروفُ عن أهل الشام النَّصْبُ»[2]. أقول: هذا عنده فَيْصَلٌ؛ لأنّه يرتكز على إجماع أهل المصر على حرف واشتهاره وشيوعه في أوساطهم. وهذا بدوره مَنُوطٌ بالتلقّي والتلقين من الأوّل إلى الآخِر. كلّ ذلك راجع إلى صحّة الرواية المسندة مع استفاضة النقل والشهرة.

يشهد على ذلك ما قاله ابن مجاهد شيخ الصنعة: «والقراءةُ التي عليها الناسُ بالمدينة ومكّة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تَلَقَّوْهَا عن أوَّلِيهِمْ تَلَقِّياً وقام بها في كلِّ مِصْرٍ من هذه الأمصار رَجُلٌ مِمَّنْ أَخَذَ عن التابعين، أجمعتِ الخاصَّةُ والعامَّةُ على قراءته وسَلَكُوا فيها طريقه وتَمَسَّكُوا بمذهبه»، بذلك جمع ابنُ مجاهدٍ في معادلة واحدة بين الإجماع والتلقّي المتعلّق بصحّة السند؛ أيْ بما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه. بناءً عليه لا محلّ للادعّاء، ادّعاء شادي ناصر أنّ ابن مجاهد وعلماء آخرين كالطبريّ اعتمدوا الإجماع شرطاً لصحّة القراءة وقبولها (دون صحّة السند)، ثمّ جاء مِنْ بعدهم أمثال مكّيّ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ) والدانيّ (ت: ٤٤٤هـ) والشاطبيّ (ت: ٥٩٠هـ) وغيرهم، فأسقطوا عنصر الإجماع واستبدلوا به مبدأ صحّة السند من منظور مصطلح الحديث وعلومه[3]. لا حاجة هنا لمزيد من البيان منعاً للإطالة، لكن يكفي التذكير هنا: لماذا قامت الدنيا ولم تقعد، حين طُعِنَ على ابن مِقْسَم البغداديّ (ت: ٣٥٤هـ) ما «يُذْكَرُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ كُلَّ قِرَاءَةٍ

(١) كتاب السبعة (١٨٢) (٧٣).
(٢) كتاب السبعة (١٨٣) (٧٧).
(٣) Nasser: "Revisiting Ibn Mujāhid's position on the seven canonical readings" 85.

وَافَقَتِ الْمُصْحَفَ وَوَجْهاً في الْعَرَبِيَّةِ، فالْقِرَاءَةُ بها جَائِزَةٌ وَإِنْ لَم يَكُنْ لَهَا سَنَدٌ»[1]؟ فإسقاطُهُ السَّنَدَ يَهْدِمُ مثلّثَ الأركان الثلاثة، وهو مثلّثٌ متساوي الأضلاع. لذا عُقد له مجلسٌ[2] سنة (٣٢٢هـ) لاسْتِتَابَتِهِ من ذلك، قد شارك فيه ابن مجاهد[3]. ثمّ يقول ابن الجزريّ: «وهذا غَيْرُ مَا كَانَ بِنَحْوِهِ ابْنُ شَنَبُوذَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَى السَّنَدِ وَإِنْ خَالَفَ الْمُصْحَفَ. وهذا [= ابن مقسم] يَعْتَمِدُ عَلَى الْمُصْحَفِ وَإِنْ خَالَفَ النَّقْلَ. وَاتَّفَقَا عَلَى مُوَافَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ»[4]. أقول: في هذا دلالة قاطعة على حضور ركن السند عند ابن شنبوذ (ت: ٣٢٨هـ) الذي عُقِدُ له أيضاً مجلسٌ[5] سنة (٣٢٣هـ) لعدم اعتباره موافقة المصحف شرطاً سابقاً، قد شارك فيه كذلك ابن مجاهد[6]، لكنّ إشكالَ ابنِ شنبوذ وإشكالَ ابنِ مقسمٍ يكمنان في هَدْمِ مُثَلَّثِ الأركانِ الثلاثةِ للقراءة الصحيحة بإسقاط أحد أضلاعه المتساوية، إذ بتوافرها جميعاً في آنٍ واحدٍ يقع التواترُ.

بذلك لم يكن نقد الطبريّ ولا نقد ابن مجاهد بدعاً في ذلك[7]، بل هما كغيرهما من المتقدّمين والمتأخّرين من علماء القراءات الذين نهجوا هذا النهج من باب ضبط الرواية وصحّة النقل[8]؛ فابن مجاهد ينقل بدوره في كتاب السبعة بعض المواضع التي

(١) غاية النهاية (٢/١٢٤) (س١٢ - ١٣).

(٢) للمزيد عن تفاصيل هذا المجلس ومن شارك فيه، في ترجمته في المصادر التالية: يُراجَع تاريخ بغداد (٢/٢٠٦ - ٢٠٨) (٦٣٨)، نزهة الألبّاء (١٧٣ - ١٧٤) (١٠٨)، معجم الأدباء (٦/٢٥٠٣ - ٢٥٠٥) (١٠٣٤)، غاية النهاية (٢/١٢٤). كذلك مقال مصطفى شاه (٧٩ - ٨١).

(٣) تاريخ بغداد (٢/٢٠٧) (س١٣ - ١٨)، معجم الأدباء (٦/٢٥٠٤).

(٤) غاية النهاية (٢/١٢٤) (س١٤ - ١٦).

(٥) للمزيد عن تفاصيل انعقاد هذا المجلس، في ترجمته في الفهرست (٥٠ - ٥١)، تاريخ بغداد (١/٢٨٠ - ٢٨١) (١٢٢)، معجم الأدباء (٥/٢٣٢٤ - ٢٣٢٦)، غاية النهاية (٢/٥٤ - ٥٥). كذلك مقال مصطفى شاه (٨١ - ٨٢).

(٦) معجم الأدباء (٥/٢٣٢٥ و٢٣٢٦).

(٧) لقد تحدّث إسماعيل الطحّان عن ظاهرة نقد القراءات في مرحلة ما قبل الطبريّ وفي مرحلته وما بعدها مشفوعة بأمثلة في مقاله «ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبريّ فيها» (٣٢٢ - ٣٢٩.) قال هناك (٣٢٩): «هذه نماذج للقراءات المردودة عبر سبعة قرون من الزمان، ردّها أئمّةٌ أعلامٌ على قرّاء أعلامٍ من السبعة والعشرة ومَنْ فوقَهم».

(٨) يُقابَل ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبريّ فيها (٣٢٠ - ٣٢١).

وهّم فيها شَيْخُه قُنْبُلٌ (١٩٥ - ٢٩١هـ) شيخَه البَزّيّ (١٧٠ - ٢٥٠هـ)[١]. كذلك ينقل قراءة ابن كثير المكّيّ ﴿وَضِئَاءً﴾ [الأنبياء: ٤٨] بهمزتين، فيورد بشأنها: «كذلك قال قُنْبُلٌ عن القوّاسِ، وأَبَاهُ ابنُ فُليحٍ وغيرُه وقالوا: ﴿وَضِيَآءً﴾ بهمزةٍ واحدةٍ بعدَ الألفِ، مثل سائرِ الناس، وبذلك قرأ الباقون»[٢].

من جهة أخرى قد غُلِّط ابنُ مجاهد بين الحين والآخر فيما صدر عنه من أقوال وإجابات، بعضها ذكره ابنُ مهران (٢٩٥ - ٣٨١هـ) في «المبسوط في القراءات العشر» له[٣]، كالتالي:

«حدّثني أبو عليّ الصفّار المقرئ، قال: اختَلَفَ في هذا الحرف [= ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]] رجلانِ عند ابن مجاهدٍ، فسَأَلَاهُ، فقال: لا يُظهِرُ إلّا حمزةُ، وهذا غلطٌ منه»[٤].

«قال ابنُ مجاهد في مَسَائِلَ رُفعت إليه وأجاب عليها: لا يُدْغِمُهُ [= ﴿أَلَمۡ نَخۡلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]] إلّا أبو عمرٍو، وهذا منه أيضاً غلطٌ كبيرٌ»[٥].

كذلك نهج علماء القراءات في مختلف الطبقات والأعصار أسلوب النقد والتصحيح، لا يسعُ المجال هنا التطرُّق إليهم واحداً واحداً، أمثال الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ) والأهوازيّ (ت: ٤٤٦هـ) والهذليّ (ت: ٤٦٥)، بل يكفي هنا التوقّف عند الدانيّ، من كبار علماء القراءات في عصره وشيخ مشايخ المقرئين؛ فقد نهج هذا النهج بتحرٍّ وعناية. من الأمثلة على ذلك نقده أبا عُبيدٍ والطبريَّ وابنَ مجاهدٍ على السواء.

أمّا الأوّل فنقده في سياق كلامه على قراءة قوله: ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾ [الكهف: ٧٦]: «قال

(١) يُنظَر كتاب السبعة (٤٥٢) (٢) [الآية ٢٤: ٢ و٥٧: ٢٧].
(٢) كتاب السبعة (٤٢٩) (٨). للمزيد من هذه الأمثلة يُراجَع كتاب السبعة (٦٦٥) (٦)، الحجّة للقرّاء السبعة (٣٦١/٦)، جامع البيان (٧٦٨).
(٣) المبسوط في القراءات العشر (١٠١) (٣٠).
(٤) كذلك تطرّق ابن مهران فيه إلى مواضع أخرى من التغليط من قبل آخرين، كما في (٨٧، ١٧٢) (٥٠)، (١٩٧) (٢٣)، (٢٠٧) (٢)، (٢٧٥) (١).
(٥) المبسوط في القراءات العشر (١٠٢) (٣١).

أبو عبيد في كتاب القراءات[1] عنه عن أبي بكرٍ يشمّ اللام الضمّة مع جزم الدال؛ وإشمام اللام خطأٌ منه. وقد قال في كتاب «المعاني» عن الكسائيّ عن أبي بكرٍ بفتح اللام، وهو الصواب، غير أنّه لم يَذْكُرِ الدالَ هناك»[2].

أمّا الثاني، فوجّه إليه انتقاده، كما يلي: «أجمعوا على الياء في الموضع الأوّل من هذه السورة، وهو قوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، لأنّ قولَه: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٩] وهو للغيبة ورد عليها. وقد غلط محمّدُ بنُ جَريرٍ مع تيقُّظِه وحسنِ معرفتِه في هذا الموضع، فجعل في جامِعِه الاختلافَ فيه [النساء: ٤٩] دون الثاني [النساء: ٧٧]، فصَيَّرَ المختلَفَ بذلك فيه مجمَعاً عليه والمجمَعَ عليه مختلَفاً فيه»[3]. ثمّ ذكره في موضع آخر بنقد مضمَّن: «كلُّهم قرأ ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه: ٤٠] بفتح القاف، إلّا ما رواه عبد الحميد ابن بكّار، عن أيّوبَ، عن يحيى، عن ابن عامرٍ أنّه قرأ «تَقِرَّ» بكسرِ القافِ، وهو عندي وَهمٌ من ابن بكّار. والكسرُ لغةٌ معروفةٌ، ولم يذكر ابنُ جرير هذا الحرفَ في جامعه»[4].

أمّا الثالث، فانتقده في الموضع التالي: «قال ابن مجاهد عن التغلبيّ عن أبي عبيد عن إسماعيل «هُزْواً» [البقرة: ٦٧] بالتخفيف؛ وهو وَهمٌ من ابن مجاهد؛ لأنّ أصحاب التغلبيّ رَوَوْا ذلك عن أبي عبيد عن إسماعيل بالتثقيل. وكذلك ذكره أبو عبيد عن إسماعيل بالتثقيل. وكذلك ذكره أبو عبيد في كتابه»[5].

نجد أبا عمرو الدانيَّ قد انتقد أيضاً بعض تلاميذ ابن مجاهد النجباء المبرَّزين، كالمقرئ مسند القرّاء في زمانه عبد الله بن الحسين البغداديّ، نزيل مصر (ت: ٣٨٦هـ).

(١) القراءات: القرآن، كذا في المطبوع.
(٢) جامع البيان (٦٠٥).
(٣) جامع البيان (٤٧٧).
(٤) جامع البيان (٦٢٣).
(٥) جامع البيان (٤٠٠).

من ذلك ما ذكره في قراءة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾ [الأنعام: ٩٦] في مفردة يعقوب: «﴿وَجَٰعِلُ ٱلَّيۡلِ (سَٰكِنٗا)﴾: كذا قرأتُ على فارس عن قراءته على عبد الله بن الحسين، وهو عندي وَهمٌ من عبدِ الله، وأَحْسبُه أنّه لَمَّا رأى في كتابِ قراءةِ يعقوبَ ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾ بالألفِ، ظَنَّ المرادَ بإثبات الألفِ فيه في قوله: (سَٰكِناً) بالألف، وإنّما المرادُ بذلك قوله: ﴿وَجَٰعِلُ﴾ [الأنعام: ٩٦] من حيث كان مُخْتَلَفاً فيه وكان ذلك مُجْمَعاً عليه. ولأجلِ هذا وهم عبدُ اللهِ أيضاً في رواية رَوْحٍ في قوله في الشعراء: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]؛ فحَكَى عنه أنّه أَثْبَتَ الألفَ في الحرفين معاً، وإنّما أراد رَوْحٌ أنَّ يعقوبَ يُثْبِتُها في قوله: ﴿وَٱتَّبَعَكَ﴾ خاصّةً دون قوله: (الأَرَاذِلُونَ). والوَهمُ في مِثْلِ هذا لِمَن يَخْتَلُّ(١) حِفْظُهُ، ويَرْجِعُ إلى المصحف يَقَعُ كثيراً»(٢).

(١) يختلّ: يحتنك، كذا في مطبوع مفردة يعقوب (١٤٧) بتحقيق حسين محمّد العواجي، وهو المعتمد هنا في هذا البحث، أو مفردة يعقوب بن إسحاق الحضرميّ (١١٩) بتحقيق حاتم صالح الضامن، الرياض، دار ابن الجوزيّ (ط١) (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) (١٥٢ص).

(٢) مفردة يعقوب (١٤٧). كذلك مفردة يعقوب (٨٠) [الأنعام: ٩٦] «بألفٍ بعد السين، كذا قرأتُ على أبي الفتح [= فارس بن أحمد (ت: ٤٠١هـ)] عن قراءته [= على عبد الله بن الحسين]؛ وهو غلطٌ. وقرأتُ على أبي الحسن [= ابن غلبون (ت: ٣٩٩هـ)] بغير ألف؛ وهو المعروف عند التالِينَ بقراءة يعقوب» (١٠٥) [الشعراء: ١١] «رَوَى لي فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن رَوْحٍ عن يعقوبَ (الأَرَاذِلُونَ) بفتح الراءِ وألفٍ بعدها وكسرِ الذال. قال لي: ولم أقرأْ بذلك عليه. وقرأتُ أنا عليه وعلى أبي الحسن بغير ألفٍ؛ وهو الصواب. وما رواه عبدُ الله غلطٌ منه، لا يعرفُه أحدٌ من أهل الأداء ولا يأخُذُ به». ثمّة مواضع أخرى من هذا القبيل في مفردة يعقوب (٧٢) [آل عمران: ١٥٤]، (١١٥) [يس: ٨١].

المبحث الثاني

روايات الطبريّ في القراءات

كما تقدّم ذكره، فقد كان الطبريّ يقرأ قديماً لحمزة بن حبيب الزيّات (ت: ١٥٦هـ) قبل أن يختار لنفسه اختياراً في القراءة. هنا لا بدّ من التوقّف عند مسألة جديرة، هي لِمَ كان يقرأ قديماً لحمزة، لا لغيره من أئمّة الكوفة مثل عاصم والكسائيّ، أو لغيره من أئمّة البصرة مثلاً مثل أبي عمرٍو ويعقوب الحضرميّ؟

كنتُ قد أشرتُ عند كلامي على أبي حاتم أنّ الطبريّ لم يرغب في أبي حاتم شيخاً وأستاذاً لتصرُّفات صدرت عنه أَمَامَهُ، وقد كانت البصرة وجهته الأُولى بعد ما غادر بغداد التي دخلها سنة (٢٤١هـ) وكان في نفسه أَنْ يَسْمَعَ مِنِ ابْنِ حنبلٍ (ت: ٢٤١هـ)، فلم يتّفق ذلك لمَوْتِهِ قُبَيْلَ دُخُولِهِ إليها، فأقام فيها عدّة أشهرٍ، يحضر دروس بعض علمائها ويكتب عنهم، ثمّ انحدر إلى البصرة سنة (٢٤٢هـ)، ثمّ توقّف قليلاً بواسط ثمّ الكوفة[١]. ثمّ رجع بعد أقلّ من سنتين إلى بغداد نحو (٢٤٤هـ).

واضح ممّا تقدّم أنّه لم يكن له في البصرة نصيبٌ من تحصيل القراءات، فلا رواية له فيها عن البصريّين، بخلاف الكوفة التي كانت محطّته الثالثة بعد إقامته القصيرة بواسط، وحظي فيها بالقراءة على الطَّلْحِيّ (ت: ٢٥٢هـ)[٢]، كما سيأتي بيانه، فكانت قراءة حمزة الزيّات ذات سَبْقٍ وحَظْوَةٍ عند الطبريّ قبل غيرها من القراءات في رحلاته في طلب العلم، وهي المأخوذ بها عصرئذٍ عند أهل الكوفة. أمّا قراءة الكسائيّ (ت: ١٨٩هـ)، فلم تشتهر بها رغم أنّه في عداد أئمّتهم؛ لأنّ اختياره عُرف بادئ ذي بدءٍ بمدينة السلام في أواخر وقته كما مضى بيانه. أمّا قراءة عاصم (ت: ١٢٧هـ)، فكان أهل الكوفة لا يأتَمُّونَ في قراءتها بأحدٍ ممّن يثبتونه في القراءة عليه إلّا بشُعْبَةَ

(١) معجم الأدباء (٦/٢٤٤٧).
(٢) غاية النهاية (١/٣١٤) (١٣٨٢).

(٩٥ - ١٩٣هـ)، وكان لا يكادُ يمكّنُ مِنْ نَفْسِه مَنْ أرادها منه، فَقَلَّتْ بالكوفة من أجل ذلك، وعَزَّ مَنْ يُحْسِنُهَا[١].

كانت قراءةُ حمزة الزيّات عند الطبريّ برواية سُلَيْمِ بنِ عيسى الحنفيّ (ت: ١٨٨هـ) من طريقين:

طريق الطَّلْحِيّ (ت: ٢٥٢هـ):

قال الأهوازيّ (ت: ٤٦٥هـ): «قرأ أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ على سليمان بن عبد الرحمن بن حمّاد الطَّلْحِيّ، وقرأ سليمان على خلّاد بن خالد الصيرفيّ، وقرأ خلّاد على سُليم بن عيسى الحنفيّ؛ وقرأ سُليم على حمزة بن حبيب الزيّات»[٢]، فالطَّلْحِيّ أحد شيوخ الطبريّ في القراءة، قرأ عليه القرآن مراراً[٣]. قال ابن الجزريّ عنه: «كان ثقةً، ضابطاً، جليلاً، متصدّراً»[٤].

طريق ابن كِيسَةَ الكوفيّ نزيل مصر (ت: ٢٠٢هـ):

قال الفرغانيّ (٢٨٢ - ٣٦٢هـ): «ثمّ أخذها أبو جعفرٍ، عن يونس بن عبد الأعلى، عن عليِّ بنِ كِيسَةَ، عن سُلَيْمٍ، عن حمزة»[٥]؛ فيونس بن عبد الأعلى (ت: ٢٦٤هـ) فقيه كبير، محدّث مقرئ، ثقة. قد انتهت إليه رئاسة العلم وعلوّ الإسناد في الكتاب والسنّة بمصر. كان الطبريُّ روى القراءة عنه وتفقّه عليه وحدّث عنه في أثناء إقامته في مصر[٦].

---

(١) كتاب السبعة (٧١) بتصرُّف طفيف.

(٢) يُنظَر هنا الملحق، كتاب الإقناع (٢٤٠ - ٢٤١). يُقابَل كتاب الكامل في القراءات الخمسين (٢٧٨/٣ - ٢٧٩) طريق الطَّلْحِيّ، تاريخ مدينة دمشق (٢٠٤/٥٢)، معجم الأدباء (٢٤٥٥/٦)، معرفة القرّاء الكبار (٥٢٧/٢): «قرأ القرآن على سليمان بن عبد الرحمن الطَّلْحِيّ، صاحب خلّاد». كذلك يُقابَل الطبريّ لجيليو (١٠) (ش٢٣). الإسناد: الطبريّ > الطلحيّ > خلّاد > سُليم > حمزة.

(٣) كتاب الكامل في القراءات الخمسين (٢٧٨/٣ - ٢٧٩). يُقابَل غاية النهاية (١٠٧/٢) «أخذ القراءة عن سليمان بن عبد الرحمن بن حمّاد عن [في المطبوع (حامد بن)] خلّاد».

(٤) النشر في القراءات العشر (١٦٧/١). نظيره غاية النهاية ٣١٤/١ (١٣٨٢) «مقرئ ثقة». هذه النسبة (الطَّلْحِيّ) إلى طَلْحَة بن عُبيد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يُنظَر: الأنساب للسمعانيّ (٢٤٦/٨ - ٢٤٧).

(٥) تاريخ مدينة دمشق (٢٠٤/٥٢)، معجم الأدباء (٢٤٥٥/٦) اللفظ له. يُقابَل الطبريّ لجيليو (١٤).

(٦) غاية النهاية (٤٠٦/٢ - ٤٠٧) (٣٩٤٩).

أمّا قراءة نافع، فكانت عنده برواية ورشٍ (ت: ١٩٧هـ) من طريق يونس بن عبد الأعلى (١٧٠ - ٢٦٤هـ)[١] الذي سمعها الطبريُّ منه[٢] ورواها عنه. قال ابن كامل: «وكان عند أبي جعفرٍ روايةُ ورشٍ عن نافعٍ، عن يونس بن عبد الأعلى عنه، وكان يُقْصَدُ فيها، فحَرَصَ على ما بَلَغَنِي أبو بكر بنُ مجاهدٍ مَعَ مَوْضِعِه في نَفْسِهِ وعند أبي جعفرٍ أن يَسْمَعَ منه هذه القراءةَ مُنْفَرِداً، فأبَى إلّا أَنْ يَسْمَعَهَا مَعَ الناس، فما أَثَّرَ ذلك في نَفْسِ أبي بكرٍ. وكان ذلك كرهاً من أبي جعفرٍ أنْ يَخُصَّ أحداً بشيءٍ من العلم. وكان في أخلاقه ذلك»[٣].

يبدو أنّ ذلك أثّر في نفس ابن مجاهد؛ فقد رَوَى قراءةَ نافع بهذا السند عن شيخه الطبريّ مدلّساً، «غير أنّه دلّس اسمَه. قال في إسناده قراءة نافع: حدّثني محمّد ابن عبد الله، قال: حدّثنا يونس، عن ورشٍ وسقلاب، عن نافعٍ. قال صالح بن إدريس: محمّد بن عبد الله هذا هو محمّد بن جرير»[٤].

أمّا قراءة ابن عامر (ت: ١١٨هـ)، فقرأ بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على العبّاس ابن الوليد بن مَزْيَد البيروتيّ (١٦٩ - ٢٧٠هـ) على عبد الحميد بن بكّار البيروتيّ على أيّوب بن تميم الدمشقيّ (ت: ٢١٩/١٩٨هـ) على يحيى بن الحارث الذماريّ (ت: ١٥٤هـ) عليه، كما قال الأهوازيّ (ت: ٤٦٥هـ)[٥]، زاد الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ) المكان والمدّة: «تلا بحرفِ ابنِ عامرٍ على العبّاس بن الوليد ببيروت في سبعِ ليالٍ خَتْمَةً عن تلاوته على

(١) طريقه من طرق الهذليّ في كتاب الكامل في القراءات الخمسين (١١٤/٢) طريق يونس بن عبد الأعلى.

(٢) معرفة القرّاء الكبار (٥٢٧/٢) «سمع حرف نافع من يونس بن عبد الأعلى».

(٣) معجم الأدباء (٢٤٥٥/٦). الإسناد: الطبريّ > يونس بن عبد الأعلى > ورش > نافع.

(٤) غاية النهاية (١٠٧/٢) نقلًا من جامع البيان للدانيّ. كذلك ذكر ذلك في ترجمة ابن مجاهد في غاية النهاية (١٤٠/١) (٦٦٣) «(ج) محمّد بن جرير الطبريّ - ودلّسه، فقال فيه: محمّد بن عبد الله» [حرف (ج) رمز لجامع البيان]. أمّا الدانيّ، فقال بعد ذكر الإسناد في جامع البيان (١٠٨): «قال أبو عمرو [= الدانيّ]: محمّد بن عبد الله هذا هو الذي يروي عنه ابنُ مجاهدٍ هو محمّد بن جرير بن يزيد الطبريّ. دلّسه ابنُ مجاهد».

(٥) يُنظَر هنا الملحق، كتاب الإقناع (٢٤١ - ٢٤٢). يُقابَل جامع البيان (١٢٥)، كتاب الكامل في القراءات الخمسين (٤٣٠/٢) رواية عبد الحميد بن بكّار. كذلك يُقابَل الطبريّ لجيليو (١٣).

عبد الحميد بن بكّار عن أيّوب بن تميم»[1]. ما ذكره الأهوازيُّ والذهبيُّ بهذا الصدد قد تقدّم عليهما بالنصّ عليه أبو عليّ الأصبهانيّ (ت: ٣٩٣هـ)[2]، شيخ القرّاء بدمشق في وقته، في كتاب تلخيص قراءات الشاميّين له «أنّ أبا جعفرٍ - يعني محمّد بن جرير الطبريّ - أقام ببيروت أيّاماً، منها تسع ليالٍ، يَبِيتُ في المسجد الجامع بها حتّى ختم القرآن بهذه الرواية تلاوةً على العبّاس بن الوليد»[3]. أقول: هذه همّة عالية من طرف الطبريّ، سواء كان ذلك في سبع ليالٍ أو تسع ليال.

هذه الروايات الثلاث التي تحدّثت عنها المصادر هي مجمل روايات الطبريّ في القراءات، قليلة العدد على نَفَاسَتِهَا. لذا قد يُفهَمُ ما ذكره ابن الجزريّ، بعدما نصّ على أخذِ الطبريِّ القراءةَ عن الطَّلْحيّ وعن العبّاس بن الوليد، من أنّه «رَوَى الحروفَ سماعاً عن العبّاسِ بنِ الوليدِ، ويونسَ بنِ عبدِ الأعلى، وأبي كُرَيب محمّدِ بنِ العَلَاء، وأحمدَ بنِ يوسفَ التَّغْلِبِيّ»[4] على أنّه بعض تقوية للانطباع الصادر عن ضعف اشتغال الطبريّ بالقراءات ورواياتها.

أمّا العبّاس بن الوليد، فقد تقدّم أنّ الطبريَّ أَخَذَ القراءةَ [= قراءة ابن عامر] عنه ختمةً بالتلاوة. «ثمّ سَمِعَ منه الكِتَابَ بعد القراءة. وأخبره أنّه قرأ به على عبد الحميد بن بكّار القرآنَ مرّتين»، كما نصّ على ذلك أبو عليّ الأصبهانيّ المقرئ (ت: ٣٩٣هـ) في كتاب تلخيص قراءات الشاميّين له[5]. هذا يظهر حرص الطبريّ الشديد على أخذها تلاوةً، كما مضى، وكتابةً، مثلما حرص العبّاس بن الوليد، صاحب الكتاب، مِنْ قَبْلِهِ.

(١) معرفة القرّاء الكبار (٥٢٧/٢). يُقابَل غاية النهاية (٣٥٥/١) (١٥٢١)، (١٠٧/٢) «أخذ القراءة [...] عن (ج ك) العبّاس ابن الوليد بن مزيد ببيروت عن عبد الحميد بن بكّار». عنه تاريخ مدينة دمشق (٤٤٩/٢٦ - ٤٥٣) (٣٢٢٨).

(٢) عنه معرفة القرّاء الكبار (٧٠٦/٢) (٤٢٣)، غاية النهاية (١٠١/١) (٤٦٤).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (١٩١/٥٢).

(٤) غاية النهاية (١٠٧/٢).

(٥) تاريخ مدينة دمشق (١٩١/٥٢).

أمّا يونس بن عبد الأعلى، فقد تقدّم كذلك أنّ الطبريّ أَخَذَ عنه قراءةَ حمزةَ وقراءةَ نافعٍ.

أمّا أبو كُرَيب الكوفيّ (ت: ٢٤٣هـ)[١]، فهو من كبار أصحاب الحديث الذين كتب عنهم في الكوفة، حين صار إليها، فعرف قدرَه على حَدَاثَتِه ومكّنه من حديثه، فأكثَرَ عنه[٢]. أمّا في القراءة، فكان أبو كُرَيب من المقلّين، فرَوَى الحروفَ عن أبي بكر عن عاصم؛ فبالتالي يكون الطبريُّ رواها سماعاً عنه، كما ذكر ابن الجزريّ.

أمّا التَّغْلِبِيُّ (ت: ٢٧٣هـ)[٣] صاحب أبي عُبيد، فهو من أهل بغداد، أحدُ شيوخ الطبريّ (ت: ٣١٠هـ) وابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ) والخاقانيّ (ت: ٣٢٥هـ) وغيرهم في القراءة. يظهر دوره عند الطبريِّ في سياقين:

١. رواية الطبريّ كتابَ القراءات لأبي عُبيدٍ عنه. قال ياقوت الحمويّ (ت: ٦٢٦هـ) بهذا الصدد: «كتابُه في القراءات يَشْتَمِلُ على كتاب أبي عبيد القاسم بن سلّام؛ لأنّه كان عنده عن أحمد بن يوسف التغلبيّ[٤] عنه، وعليه بَنَى كتابَه»[٥].

٢. أخْذُ الطبريِّ القراءةَ عنه، كما في ترجمة التغلبيّ، وروى الحروفَ سماعاً عنه، كما في ترجمة الطبريّ. لعلّ الأمر هنا يتعلّق برواية ابن ذكوان.

أمّا مَن أخذ القراءة عن الطبريّ، فليسوا بكُثرٍ، هم: ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، والداجونيّ الكبير (ت: ٣٢٤هـ)، وأبو طاهر بن أبي هاشم (ت: ٣٤٩هـ)[٦]، وعبد الله بن

(١) عنه غاية النهاية (١٩٧/٢) (٣٢٣٥). يُقابَل الطبريّ جيليو (٩) (ش١٦).

(٢) معجم الأدباء (٢٤٤٧/٦).

(٣) عنه غاية النهاية (١٥٢/٢ - ١٥٣) (٧١٠). يُقابَل الطبريّ لجيليو (١١ - ١٢) (ش٣٣). للتنبيه: قد ضبطه روزنتال (الثعلبيّ) مقدّمة عامّة (٩٧) وقال قُبَيْلَها [مقدّمة عامّة (٩٦)، حاشية (٣٣٩)]: نسبته المذكورة أيضاً (التغلبيّ) من المحتمل أنّها غير صحيحة. أقول: بذلك حاد مرّتين عن الصواب.

(٤) التغلبيّ: الثعلبي، كما في المطبوع.

(٥) معجم الأدباء (٢٤٥٦/٦).

(٦) روى عن الطبريّ قراءةَ حمزة برواية سُليم بن عيسى الحنفيّ (ت: ١٨٨هـ) من طريق الطَّلْحيّ (ت: ٢٥٢هـ)، كما في كتاب الكامل في القراءات الخمسين (٢٧٨/٣ - ٢٧٩). كذلك روى عنه قراءةَ ابنِ عامرٍ برواية عبد الحميد بن بكّار، كما في كتاب الكامل في القراءات الخمسين (٤٣٠/٢).

أحمد الفرغانيّ (ت: ٣٦٢هـ)[١]. كذلك قرأ عليه الكَرجيُّ[٢]، شيخ الأهوازيّ الذي قرأ عليه بالأهواز بروايات، فقد «ذكر الأهوازيُّ أنّه تلا على ابن فيروز الكَرجيّ عن قراءته على ابن جرير»[٣]. يُضَافُ إلى هؤلاء محمّد بن القاسم الصَّفَّار[٤]، «شَيْخٌ كان ببغداد في الجانب الشرقيّ، يقرئُ عنه برواية عبد الحميد بن بكّار عن ابن عامر»[٥].

فالحاصل أنّه لم يَقْرَأْ عليه إلّا آحادٌ من الناس، كما قال الأهوازيُّ في كتاب الإقناع[٦].

(١) معرفة القرّاء الكبار (٥٢٨/٢)، غاية النهاية (١٠٧/٢) (س٩ - ١١) [الأخير، وهو الفرغانّي، ذكره ابن الجزريّ فقط].

(٢) هو أبو عبيد الله محمّد بن محمّد بن فيروز. عنه معرفة القرّاء الكبار (٦٤٧/٢) (٣٦٨)، غاية النهاية (٢٤٧/٢) (٣٤٣٢)، الأهوازيُّ وجهوده في علوم القراءات (١٧ - ١٨).

(٣) معرفة القرّاء الكبار (٥٢٨/٢)، غاية النهاية (١٠٧/٢) (س١٣ - ١٤).

(٤) هنا الملحق «كالصّفار»، معرفة القرّاء الكبار (٥٢٩/٢) «تلا عليه محمّد بن القاسم الصّفار».

(٥) يُنظَر هنا الملحق.

(٦) يُنظَر هنا الملحق.

المبحث الثالث

اختيار الطبريّ في القراءة[1]

اختار الطبريّ من القراءات المشهورات دون الشواذّ اختياراً في القراءة، قد دوّنه في كتابه في القراءات، كما قال الأهوازيّ (ت: ٤٦٥هـ): «ذَكَرَ فيه جميعَ القراءاتِ من الْمَشْهُورِ والشَّوَاذِّ، وعَلَّلَ ذلك وشَرَحَهُ، واخْتَارَ مِنْهَا قِرَاءَةً لَمْ يَخْرُجْ بها عَنِ المشهور»[2]. وكان يقرأ قديماً لحمزة قبل أن يختار لنفسه اختياراً في القراءة، كما مضى ذكره.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمّيّة، هي أنّ ما اختاره في القراءة تَمَّ له بعد تجربةٍ واسعةِ المدارك والمعارف العلميّة وإحكامِه شَتَّى العلوم والفنون التي اكتسبها أثناء رحلاته في طلب العلم. هذا ما يُستَفَادُ من كلام القاضي أبي بكر الدينوريّ (ت: ٣٣٣هـ)[3]، صاحب الأمالي الموسومة بالمجالسات وجواهر العلم (ط): «فابْتَدَأَ بعد ما أَحْكَمَ ما أمكَنَه إحْكَامه من علمِ القرآنِ والعربيّةِ والنحوِ وروايةِ شعرِ الجاهليّةِ والإسلامِ ومسندِ حديثٍ للنبيّ ﷺ، وما رُوي عن الصحابةِ والتابعين من علمِ الشريعةِ وعلمِ اختلافِ علماءِ الأمصارِ وعِلَلِهِمْ وكُتُبِ أصحابِ الكلامِ وحُجَجِهِمْ وكلامِ الفلاسفةِ وأصحابِ الطبائعِ وغيرِهم بِتَصْنِيفِ كُتُبِهِ. وكان قَبْلَ تَصْنِيفِهِ كُتُبَهُ يَقْرَأُ وَيُجَوِّدُ بحَرْفِ حَمْزَةَ الزيّاتِ»[4].

إنّ هذا الاختيار - اختياره في القراءة - لَمْ يَحْظَ بشُهْرَةٍ وشُيُوعٍ؛ لأنّ الطبريَّ لم يَشْتَغِلْ بالقراءات ولم يَنْتَصِبْ للإقراء بها، فلم يقرأ عليه إلّا بعضُ الأفراد، كما ذكر

(١) يُقابَل:
Exégèse, langue, et théologie en Islam (154-155) (3).

(٢) كتاب الإقناع (٢٤٥).

(٣) هو أحمد بن مروان المالكيّ، قاضٍ، من رجال الحديث. كان على قضاء القلزم. ثمّ ولي قضاء أسوان بمصر عدّة سنين. عنه الأعلام للزركليّ (٢٥٦/١).

(٤) تاريخ مدينة دمشق (٢٠٣/٥٢ - ٢٠٤).

ذلك الأهوازيّ بقوله: «ولم يكن مُنْتَصِباً للإقراء، ولا قرأ عليه إلّا آحادٌ من الناس، كالصفّار، شيخ كان ببغداد في الجانب الشرقيّ، يُقرِئُ عنه بروايةِ عبدِ الحميدِ بنِ بكّارٍ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ»[1]، فلم يُقرِئْ باختياره أحدٌ غير الْـجُبِّـيِّ (ت: ٣٨١هـ)[2] الذي كان يضنّ به على ما قاله الأهوازيّ: «وأمّا القراءة عليه باختياره، فإنّي ما رأيتُ أحداً أَقْرَأَ به غير أبي الحسين الجُبّيّ، وكان ضَنِيناً به»[3]، فمُجْمَلُ مَنْ قَرَأ على الْـجُبِّـيِّ باختيار الطبريّ ثلاثة فقط، آخرُهم الأهوازيّ، وذلك بعد إلحاحٍ وإصرارٍ شديدين من قبله. قال: «ولقد سَأَلْتُهُ زَمَاناً حَتَّى أَخَذَ عَلَيَّ بِهِ وقال [= الْجُبِّيُّ]: تردّدتُ إلى أبي جعفرٍ نَحْواً مِنْ سَنَةٍ أَسْأَلُهُ ذلك وَيَأْبَاهُ حَتَّى أجْرَمْتُ عليه وَسَأَلْتُهُ. وكُنْتُ قَدْ سَمِعْتُ منه صَدْراً مِنْ كُتُبِهِ، فأَخَذَهُ عَلَيَّ عَلَى جَهْدٍ وقال [= الطبريّ]: لَا تَنْسُبْهَا إِلَيَّ وَأَنَا حَيٌّ! فما أَقْرَأْتُ به أَحَداً حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ في شَوَّالٍ من سَنَةِ عشرٍ [٢٤٦] وثلاثمائة. وقال أبو الحسين الْجُبِّيّ: ما قرأ عَلَيَّ به إلّا اثنانِ وأنتَ ثالثُهم. وقال لي: لَا أَدْرِي كَيْفَ نَشِطْتُ له؟ ولا قَرَأَ عَلَيْهِ بِهِ أَحَدٌ بَعْدِي إلى أن مات سنة إِحْدَى وثمانين وثلاثمائة»[4].

واضح ممّا تقدّم أنّ وراء عدم اشتهارِ اختيار الطبريّ وشيوعه سَبَبَيْنِ: لَمْ يَكُنْ مُنْتَصِباً للإِقْرَاءِ، فَلَمْ يَقْرَأْ عليه إلّا أَفْرَادٌ من جهة، كما مضى، وضَنَّ الْجُبِّيُّ (ت: ٣٨١هـ) به طِوَالَ وَاحِدَةٍ وسبعين سَنَةً مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ الطبريّ، فَلَمْ يَقْرَأْ على هذا الْجُبِّيّ به إلّا ثلاثةٌ فقط، لا يُعْرَفُ مِنْهُمْ أَحَدٌ إلّا الأهوازيّ (ت: ٤٤٦هـ) الذي تحدّث عن نفسه بهذا الصدد، فأسند قراءتَه عَلَيْهِ بِهِ فيما يلي: «أمّا اختيارُ ابنِ جريرٍ الطبريِّ، فإنّي قرأتُ به

(١) كتاب الإقناع (٢٤٥). يُنظَر الطبريّ المفسرّ للأسعد (١٤٧).

(٢) هو أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن الحسين بن إسماعيل المقرئ، شيخ الأهوازيّ الذي قرأ عليه بالأهواز. عنه كتاب الكامل في القراءات الخمسين (٣٨٣/٣)، معرفة القرّاء الكبار (٦٤٥/٢ - ٦٤٦) (٣٦٥)، غاية النهاية (٧٢/١) (٣١٨)، الأهوازيُّ وجهوده في علوم القراءات (١٩ - ٢١).

(٣) كتاب الإقناع (٢٤٥).

(٤) يُنظَر هنا الملحق، كتاب الإقناع (٢٤٥ - ٢٤٦).

القرآنَ من أوّلِهِ إلى خاتمتِهِ على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الحسين بن إسماعيل الجُبّيّ بالأهواز سنةَ ثمانين وثلاثمائة؛ وأخبرني أنّه قرأ القرآنَ من أوّلِهِ إلى خاتمتِهِ على أبي جعفرٍ محمّد بن جرير بن يزيد الطبريِّ الفقيهِ في داره سَنَةَ ثَمَانٍ وثلاثمائة باختياره»[١].

فالحاصل أنّه لم يَقْرَأْ على الطبريّ باختياره إلّا الجُبّيّ. لذلك لم يذكر ابنُ الجزري في ترجمة الطبريّ غيره، فقال: «قرأ عليه باختيارِه (ك) أحمد بن عبد الله الجُبّيُّ»[٢].

إنّه في ظلّ هذه النتيجة (واحد أخذ عنه اختياره) والسابقة لها (خمسة أخذوا عنه القراءة) وأخرى (قراءته القرآن على ثلاثِ قراءاتٍ بثلاثِ رواياتٍ من أربعةِ طُرُقٍ[٣]: (١) قراءة حمزة برواية سُليم من طريق الطلحيّ وطريق ابن كيسة، (٢) قراءة نافع برواية ورشٍ من طريق ابن عبد الأعلى (٣) وقراءة ابن عامر برواية ابن بكّار من طريق العبّاس بن الوليد) لا يمكن الادّعاء، كما ادّعى شادي ناصر «أنّ الطبريّ لم يحاول تقنين القراءات القرآنيّة أو تحديد عددها في مجموع مرجعيّ، إنّما قارن بين القراءات المختلفة محاولاً اختيار أفضلها بناءً على موافقة رسم المصحف وإجماع الحجّة من القرّاء وموافقة العربيّة، (لأنّه) لَمْ يَمْلِكِ النُّفُوذَ السياسيَّ الكافيَ ولا العلاقات الاجتماعيّة ليُحَاوِلَ ويَفْرِضَ بالقُوَّة اختيارَه على جمهورِ قُرَّاءِ عَصْرِه»[٤]. ثمّ ادّعاؤه أيضاً: «لعلّ خلافه مع الحَنَابِلَةِ وانْحِبَاسه في داره بعد اتّهامِهِ بالتشيُّع صاغت الأسباب التي وقفت وراء فَشَلِهِ في وضع (قانون) القراءات الذي نَجَحَ تلميذُهُ ابنُ مجاهدٍ في تأسيسِهِ»[٥].

---

(١) يُنظَر هنا الملحق، كتاب الإقناع (٢٤٠).

(٢) غاية النهاية (١٠٧/٢) (س١٤ - ١٥).

(٣) في ضوء هذه النتيجة يجب أن يُؤخَذَ بعين الحسبان، بل وَفْقَ اختيارِه، ضَبْطُ آي القرآن في تفسيره، لا نقلها آلياً فيه على قراءة عاصم برواية حفص.

(٤) Nasser: *The Transmission of the variant readings of the Qur'ān* 47.

(٥) يُنظَر هنا الحاشية السابقة.

مثل هذا الكلام لا يتّفق والنتائج المطروحة هنا، فهي تدحضه جملةً وتفصيلاً. لذا لا حاجة لمزيد من الردّ على ذلك، غير أنّه يجب التنبيه هنا أنّ وجه مقارنة الطبريّ مع ابن مجاهد في علم القراءات تحديداً لا يستقيم تماماً؛ فالأخير شيخ الصنعة فيها، كما قال ابن النديم: «آخرُ مَن انتهت إليه الرئاسة بمدينة السلام»[١]، يعني رئاسة الإقراء، فقد تصدّر للإقراء وكانت له حلقة إقراءٍ عظيمة في مسجده؛ فقد ذكر ابنُ الأَخْرَم الدمشقيّ (٢٦٠ - ٣٤١هـ)[٢]، شيخ الإقراء بالشام، أنّه دخل بغداد، فرأى في أحد مساجدها نحواً من ثلاثمائة مقرئٍ[٣] - في رواية أكثر تفصيلًا: «قدمتُ بغدادَ سنة عشرين وثلاثمائة في وفد الدمشقيّين، فأتيتُ مسجد ابن مجاهد، فحَزَرْتُ أنّ فيه ثلاثمائة متصدّر، ولم أَجِدْ فيه موضعاً، فجلستُ في أقصاه»[٤]. كذلك وضع ابن مجاهد مجموعة من التواليف المتخصّصة في القراءات، ذكر ابن النديم منها (١٢) كتاباً[٥]، سبعة منها في مفردات السبعة، تمخّض عنها كتاب السبعة في القراءات (ط) له وهو عمل التسبيع. بالمقابل لم يشتغل الطبريُّ بالإقراء ولم تكن له حلقة إقراء، بل حلقة تدريس، ولم يؤلّف في هذا الفنّ إلّا جامعه الذي بناه على كتاب القراءات لأبي عبيد، وهو حلقة ضمن حلقات سلسلة الكتب الجوامع في القراءات، المشهور منها والشاذّ، مثل جامع ابن مجاهد وغيره.

يجب التذكير هنا بكلام الدانيّ على اختيار الطبريّ في الأرجوزة المنبّهة:

وَالطَّبَرِيُّ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ ... لَهُ اخْتِيَارٌ لَيْسَ بِالشَّهِيرِ
وَهُوَ فِي جَامِعِهِ مَذْكُورُ ... وَعِنْدَ كُلِّ صَحْبِهِ مَشْهُورُ[٦]

(١) الفهرست (٥٠).
(٢) هو محمّد بن النضر الرَّبَعّي المقرئ. عنه معرفة القرّاء الكبار (٥٧١/٢ - ٥٧٥) (٢٩٥)، غاية النهاية (٢٧٠/٢ - ٢٧١) (٣٥٠٢).
(٣) معرفة القرّاء الكبار (٥٣٧/٢).
(٤) معرفة القرّاء الكبار (٥٧٣/٢).
(٥) الفهرست (٥٠) «له من الكتب: كتاب القراءات الكبير، كتاب القراءات الصغير، كتاب الياءات، كتاب الهاءات، كتاب قراءة أبي عمرو، كتاب قراءة ابن كثير، كتاب قراءة عاصم، كتاب قراءة نافع، كتاب قراءة حمزة، كتاب قراءة الكسائيّ، كتاب قراءة ابن عامر، كتاب قراءة النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».
(٦) الأرجوزة المنبّهة (١٦٢) البيتان (٤٥٢ - ٤٥٣).

فهو هنا ينصّ على ثلاث حقائق: (١) في عجز البيت الأوّل أنّ اختيار الطبريّ ليس شهيراً. (٢) في صدر البيت التالي أنّه منصوص عليه في جامعه. (٣) في عجزه أنّه مشهور بين أصحابه، سواء قَصَدَ جامعَهُ أو اختيارَهُ؛ لأنّ هذا يؤدّي إلى ذاك وبالعكس، لكنّها تستوجب مزيداً من التحقيق، فها هو ابن النديم يخصّص الكلام على (الطبريّ وأصحابه) في الفنّ السابع من المقالة السابعة[١]، فيذكر اثْنَيْ عشَر من أصحابه المتفقّهين على مذهبه[٢]. لاثنَيْنِ منهم اهتمامٌ في علم القراءات: عليّ بن عبد العزيز ابن محمّد الدُّولابيّ، من كتبه كتاب القراءات[٣]، والقاضي المُعَافَى بن زكريّا النَّهْرَوانيّ (٥/٣٠٣ - ٣٩٢هـ)، من كتبه الكثيرة كتاب القراءات[٤]. قد سبق له ذكر اثنين آخرين من أصحابه في الفنّ الثالث من المقالة الأولى، هما أبو بكر أحمد بن كامل (ت: ٣٥٠هـ)، من كتبه كتاب القراءات، لم يتمّه[٥]، وأبو طاهر بن أبي هاشم (ت: ٣٤٩هـ)، له كتاب القراءات[٦]. لا شكّ أنّ هؤلاء الأربعة قد ضَمَّنُوا اختيارَ الطبريّ في كتبهم في القراءات، إن لَمْ يَكُنْ قَدِ اعْتَمَدُوا جامِعَهُ بالكلّيّة وضمّنوه كتبهم.

كذلك اختيار الطبريّ مذكور في كتاب الإقناع لأبي عليّ الأهوازيّ (ت: ٤٤٦هـ) بسنده، منصوص على حروفه فيه، كما تقدّم ذكره. هذا الكتاب بمنزلة موسوعة قِرَائِيّة، يشمل إحدى عشرة قراءة وعشرة اختيارات، لكنّه في عداد الكتب المفقودة باستثناءِ قطعةٍ منه حقّقتُها[٧]. من هنا يبرز دور الأهوازيّ في روايتِهِ اختيارَ الطبريّ وتظهر قيمة كتاب الإقناع لاشتماله عليه في جملةِ ما حَوَى.

---

(١) الفهرست (٢٨٧ - ٢٨٩).
(٢) الفهرست (٢٨٨ - ٢٨٩).
(٣) الفهرست (٢٨٨).
(٤) الفهرست (٢٨٩).
(٥) الفهرست (٥١ و٥٥) الكتب المؤلَّفة في القراءات.
(٦) الفهرست (٥٥) الكتب المؤلَّفة في القراءات.
(٧) فيها ذكر أسانيد الأهوازيّ إلى أصحاب الاختيارات ثمّ بعض الأبواب [باب ذكر مذاهبهم في الاستعاذة، باب كيف الاستعاذة، باب التسمية، باب الإدغام والإظهار]. للمزيد عن هذا الكتاب يُراجَع الأهوازيُّ وجهودُه في علوم القراءات (١٠٦ - ١١١ و١٧٧ - ٢٦٤).

من أجل الوقوف على اختياره لا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ مَنِ اعْتَمَدَ على كتابِ الإقناع ونقل منه؛ لأنّ القطعة المتوافرة منه لا تفي بهذا الغرض. من هؤلاء أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن عليّ القوّاسيّ، يُعرَف بالمَرَنْدِيّ، من علماء القرن السادس الهجريّ، صاحب كتاب قُرَّة عَيْن القُرَّاء في القراءات (خ) الذي لا يتوافر منه إلّا نسخة واحدة على حدّ علمي القاصر، هي نسخة مكتبة الإسكوريال (رقم ١٣٣٧). قال فيه:

«أمّا لفظُ كتاب الإقناع، وهم أحدَ عشرَ إماماً: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ، وشيبة بن نِصَاح، ومحمّد بن محيصن، وحُمَيد بن قيس، وابن شهاب الزهريّ، والحسن ابن أبي الحسن البصريّ، وسليمان بن مِهْران الأعمش، ومحمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وطلحة بن مصرّف، وأبو بحريّة السكونيّ، وابن مناذر المدنيّ، وذلك معهم اختيار عشرة أئمّة من المختارين، وهم يعقوب بن إسحاق الحضرميّ، وأيّوب بن المتوكّل القارئ، وأبو محمّد يحيى بن المبارك اليزيديّ، وأبو عبيد القاسم بن سلّام الخراسانيّ، وخلف ابن هشام البزّار، وأبو جعفر محمّد بن سَعْدان النحويّ، ومحمّد بن عيسى الأصفهانيّ، وأبو حاتم سهل بن محمّد السجستانيّ، وأبو بكر أحمد بن جُبير الأنطاكيّ، وأبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ، إحدى وعشرين [قراءةً وَ] اختياراً من كتاب الإقناع من تصانيف الأهوازيّ» [هناك ١٢ب].

يزيد هذا السرد من التفاصيل صحّة وتوكيداً ما أورده الرافعيّ (ت: ٦٢٣هـ) من بيان محتوى هذا الكتاب، في ترجمة أحمد بن الحسن بن أبي الفرج الضرير المقرئ الزنجانيّ في كتابه التدوين: «قرأ القرآنَ بالقراءاتِ والاختياراتِ التي تضمّنها كتابُ الإقناع لأبي عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم المقرئ الأهوازيّ. ويشتمل كتابُه على إحدى عشرة قراءةً وعشرة اختيارات. القراءات هي قراءة أبي جعفر المدنيّ، وشيبة بن نصاح، ومحمّد بن مُحيصن، وحُميد بن قيس، وابن شهاب الزهريّ، والحسن البصريّ، وسليمان بن مهران الأعمش، ومحمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وطلحة بن مصرّف،

وأبي بحريّة السكونيّ، ومحمّد بن مناذر المدنيّ. الاختيارات: اختيار يعقوب بن إسحاق الحضرميّ، وأيّوب بن المتوكّل، وأبي محمّد يحيى بن المبارك اليزيديّ، وأبي عبيد القاسم ابن سلّام، وخلف بن هشام البزّار، وأبي جعفرٍ محمّد بن سعدان النحويّ، [و]محمّد بن عيسى الأصبهانيّ، وأبي حاتم سهل بن محمّد السجستانيّ، وأبي بكر أحمد بن جُبير الأنطاكيّ، وأبي جعفر محمّد بن جرير الطبريّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ»[1].

فالطبريّ أحد الأئمّة المختارين، واختياره آخِرُ الاختيارات المنصوص عليها والبالغ عددها أحد عشر اختياراً في كتاب «الإقناع» للأهوازيّ.

فيما يلي بعض اختيار الطبريّ[2] حسبما أورده المَرَنْدِيّ، من علماء القرن السادس للهجرة، في كتاب قرّة عين القرّاء في القراءات (خ) نَقْلاً مِنْ كتابِ الإقناع للأهوازيّ، وذلك من أجل تحديد بعض خصائصه ولو على عُجَالَةٍ:

١. «قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] قرأ حمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ وعاصمٌ إلّا أبانَ وسلّامٌ والجحدريُّ وقتادةُ والحسنُ والزعفرانيُّ في اختياره وابنُ صالحٍ وأبو بحريّة والزهريُّ والأعمشُ وطلحةُ وابنُ أبي ليلى وابنُ مناذر وأيّوبُ وابنُ سعدان وابنُ عيسى وابنُ جريرٍ بتخفيف الكاف» [٤٣ب].

٢. «قوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَناً﴾ [البقرة: ٨٣] قرأ حمزةُ والكسائيُّ غير الشيزريّ ورُويسٌ عن يعقوبَ والزعفرانيُّ في اختياره وابنُ مقسم وعليُّ بنُ نصر والأعمشُ وطلحةُ وابنُ أبي أويس عن نافعٍ وأبو عُبيدٍ وابنُ سعدان وابنُ عيسى وابنُ جريرٍ وابنُ أبي ليلى وخلفٌ بفتح الحاء والسين» [٤٩أ].

---

(١) التدوين في أخبار قزوين (١٥٩/٢).

(٢) بالطبع لا يمكن تماماً متابعة اختياره في القراءة من خلال ما أورده من القراءات في تفسيره الموسوم بجامع البيان عن تأويل آي القرآن (ط)؛ لأنّه ذكر فيه فقط «جُمَلاً من القراءات واختلاف القراءة فيما فيه من المصادر واللغات والجمع والتثنية». معجم الأدباء (٢٤٥٣/٦) ولأنّه قال فيه: «إذْ كان الذي قَصَدْنَا له في كتابنا هذا البيانَ عن وجوه تأويل آي القرآن دون وجوه قراءتها» جامع البيان (٩٥/١). يُراجَع ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبريّ فيها (٣٤٦ - ٣٥٤)، الإمام الطبريّ للزحيليّ (٢٧٥ - ٢٧٧).

٣. «قوله: ﴿أُسَرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥] قرأ حمزةُ والزهريُّ وشيبةُ والحسنُ وأبو بحريّة والأعمشُ وطلحةُ وابنُ أبي ليلى وابنُ مناذر وأبو عُبيدٍ وابنُ جريرٍ ﴿أَسْرىٰ﴾ بغير ألفٍ وجزم السين. الآخرون بألفٍ، إلّا أبا رزين بغير الألف. قوله: ﴿تُفَٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] قرأ نافعٌ وعاصمٌ إلّا أَبَانَ عنه والكسائيُّ واللؤلؤيُّ عن أبي عمرٍو وأبو جعفرٍ وشيبةُ ويعقوبُ وأيّوبُ والحسنُ وابنُ عيسى وابنُ جريرٍ وأبو حاتمٍ ﴿تُفَٰدُوهُمْ﴾ بألف. الآخرون ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] بغير ألفٍ» [٤٩ب].

٤. «قوله: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٦] قرأ كرداب وابنُ عامرٍ إلّا هشاماً عنه وحمزةُ والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمٍ وابنُ أبي عبلة وأبو جعفرٍ وخلفٌ والأعمشُ وطلحةُ وابنُ سعدان وابنُ عيسى وابن جُبيرٍ وابنُ جريرٍ وابنُ مقسمٍ والقارئُ والجونيُّ وابنُ الحصين بفتح الدال فيهما» [٦٠ب].

٥. «قوله: ﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] وقفٌ كافٍ لِمَن قرأ ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠] برفع الراء. ومَن فَتَحَ، لَم يقف؛ وهي قراءةُ ابنِ عامرٍ وحمزة وعاصم إلّا الأعشى وحسيناً عن أبي بكرٍ عنه، ويونس ومحبوب وعبد الوارث إلّا القصبيّ عنه عن أبي عمرٍو، وأبو بحريّة والحسن والزهريّ والأعمش وابن مناذر ويعقوب وابن سعدان وأبو حاتم وابن جُبيرٍ وابن جريرٍ كلّهم بفتح الراء. الآخرون برفع الراء» [٧١ب].

٦. «أمّا التاء في ﴿تَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] و﴿تُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] فيهما، فقراءةُ أبي بحريّة وأبي جعفرٍ وشيبة وابن محيصن والأعمش وطلحة وابن أبي ليلى وابن الحصين وابن مناذر وأيّوب وحمزة والكسائيّ وابن عامر وابن كثير ونافع وأبي بكر وخلف وابن عيسى وأبي عُبيدٍ وابن جريرٍ وغيرهم» [٧٢أ].

٧. «قوله: ﴿تَغْشَىٰ طَآئِفَةً﴾ [آل عمران: ١٥٤] بالتاء حمزةُ والكسائيُّ والأزرقُ عن أبي بكرٍ وخلفٌ والأعمشُ وطلحةُ وابنُ أبي ليلى وابنُ عيسى وابنُ جريرٍ. الآخرون بالياء» [٧٤أ].

٨. «قوله: ﴿أَوْ مِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١٥٧] وبابه: قرأ نافعٌ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ وحُميدٌ وابنُ مُحيصنٍ والأعمشُ وطلحةُ وأبو عُبيدٍ وابنُ عيسى وابنُ جريرٍ وابنُ جُبيرٍ بكسرِ الميم. الآخرون برفع الميم» [٧٤ب].

٩. «قوله: ﴿مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٩] بكسر الراء، حيث جاء، الكسائيُّ واللؤلؤيُّ ومغيثٌ عن أبي عمرٍو وابنُ مقسم وحميدٌ وأبو جعفرٍ غير الشيزريِّ وعليُّ بنُ الحسينِ والنهاونديُّ عن ابن محيصنٍ كلاهما وجريرٌ والأعمشُ والزعفرانيُّ في اختياره وابنُ أبي ليلى وأبو عُبيد [٩٨ب] وابنُ عيسى وابنُ جرير» [٩٨ب - ٩٩أ]

١٠. «قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وجبلةُ عن المفضَّلِ عن عاصمٍ والكسائيّ عنه وأبو جعفرٍ ويعقوبُ والحسنُ واليزيديُّ في اختياره وابنُ جريرٍ وحُميدٌ وأبو بحريّة وابنُ مُحيصنٍ ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧] بالرفع مع التنوين» [٥٨أ].

١١. «قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الحجر: ٢٢] بغير ألفٍ حمزةُ وخلفٌ والأعمشُ وطلحةُ وابن خثيم والجونيُّ وابنُ جريرٍ وابنُ الحصين» [١٢٦أ].

١٢. «قوله: ﴿مَاهِيَهْ * نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] قرأ حمزةُ ويعقوبُ والنهاونديُّ عن ابنِ مُحيصنٍ والحسنُ وأبو بحريّة وابن جرير وعبد الرحمن بفتحِ الياءِ من غيرِ هاءٍ في الوصل» [٢١٨أ].

يتّضح ممّا تقدّم من بعض الحروف في اختيار الطبريّ أنّه موافق للقراءات المشهورات، لَمْ يَخْرُجْ به عنها البتّة، فلم يعوّل إطلاقاً على الشواذّ منها، كما أكّد ذلك الأهوازيُّ بقوله: «واختار منها قراءةً لَمْ يَخْرُجْ بِهَا عَنِ المَشْهُورِ»[١]. بالتالي ما يسري بحقّ القراءات المقبولات من الأركان أو الشروط الثلاثة: ١) النقل المستفيض. ٢) وموافقة الرسم (رسم أحد المصاحف العثمانيّة). ٣) وموافقة العربيّة[٢]، يَسِرْي بدوره على اختياره[٣].

---

(١) كتاب الإقناع (٢٤٥).

(٢) يُنظَر النشر في القراءات العشر (٩/١). كذلك القراءات القرآنيّة لقابة (١٥٥ - ١٧٠).

(٣) يُقابَل ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبريّ فيها (٣٤٦ - ٣٥٤)، الإمام الطبريّ (٢٧٥ - ٢٧٧).

فاتّفاقُ رسومِ المصاحِفِ ضابِطٌ مُعْتَمَدٌ عِنْدَهُ، محلّ احتجاج للأخذ بالقراءة[1].

من الأمثلة على ذلك ما قاله رادّاً قراءةَ مَنْ قرأ: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن لَّا يَطَّوَّفَ بِهِمَا): «فكيف وهو خِلَافُ رُسُومِ مَصَاحِفِ المسلمين، وممّا لو قرأه اليومَ قارئٌ كان مُسْتَحِقّاً العقوبةَ لزيادتِهِ في كتابِ الله عَزَّوَجَلَّ ما ليس فيه»[2].

«على هذه القراءة، أعني على ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ﴾ [المؤمنون: ٦٠] قَرَأَةُ الأمصارِ، وبه رُسُوم مصاحفهم، وبه نقرأ لإجماع الحجّة من القرّاء عليه ووفاقه خطّ مصاحف المسلمين»[3].

يُستفاد من هذا المثال بالإضافة إلى موافقة الرسم كذلك شرط النقل المستفيض الذي عبّر عنه هنا بإجماع الحجّة من القرّاء. نظيره ما قاله في اختلاف القرّاء في قراءة ﴿سُيِّرَتْ﴾ [التكوير: ٨]: «أَوْلَى القراءتَين في ذلك عندي بالصواب قراءةُ مَنْ قرأ ذلك ﴿سُيِّرَتْ﴾ [التكوير: ٨] بضمّ السين ﴿بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: ٩] على وجه الخبر لإجماع الحجّة من القرّاء عليه»[4].

أمّا شرط موافقة العربيّة مع قوّة الوجه فيها، فمن الأمثلة على ذلك ما قاله في اختلاف القرّاء في قراءة ﴿فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧] بتخفيف الدال وتشديدها: «أَوْلَى الأقوال في ذلك عندي بالصواب أنْ يُقَالَ: إنّهما قراءتان معروفتان في قَرَأَةِ الأمصار، صحيحتا المعنى؛ فبأيّتهما قرأ القارئُ فمصيبٌ، غير أنّ أَعْجَبَهُما إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ به، قراءةُ مَنْ قرأ ذلك بالتشديد؛ لأَنَّ دُخُولَ (فِي) للتعديل أحسنُ في العربيّة من دخولها للعدل. أَلَا تَرَى أنّك تقولُ: عَدَّلْتُكَ في كذا وصَرَّفْتُك إليه، ولا تكادُ تقول: عَدَلْتُكَ إلى كذا وصَرَفْتُكَ فِيهِ؛ فلذلك اخترتُ التشديد»[5].

(١) تفسير الطبريّ (٢/٥٤ - ٥٥) [الآية ٢: ١٥٨].
(٢) تفسير الطبريّ (٢/٥٥) [الآية ٢: ١٥٨].
(٣) تفسير الطبريّ (٩/٢٢٥).
(٤) تفسير الطبريّ (١٢/٤٦٤).
(٥) تفسير الطبريّ (١٢/٤٧٩).

الخلاصة

عالجتُ في هذا البحث العديد من القضايا والمسائل، وخلصتُ فيها إلى نتائج حيثيّة مطروحة في مواضعها؛ لذا أكتفي هنا في هذه الخلاصة بإجمال النقاط الأربع فيما يلي:

أوّلاً: كتاب الطبريّ في القراءات يندرج ضمن سلسلة الكتب الجوامع في القراءات التي ساهمت بشكل ملحوظ وبارز في محاور أربعة:

١. ذكر جميع القراءات من المشهور والشاذّ؛ وهذا أقرب ما يكون إلى جمع القراءات المرويّة عن القرّاء، وضمِّها في مجموع، وذكر اختلافهم فيها مرتّبة على أصول وفرش حروف، لذا يصحّ أن يُطلق على كتاب الطبريّ في القراءات جامعاً، وهو أحد العناوين التي عُرف بها، كما أُطلِقَ على غيره من كتب القراءات من النمط ذاته، أمثال جامع خلف القارئ (ت: ٢٢٩هـ)، وجامع ابن سعدان (ت: ٢٣١هـ)، وجامع محمّد بن عيسى الأصبهانيّ (ت: ٢٤٢هـ)، وجامع الرفاعيّ (ت: ٢٤٨هـ).

٢. تعليل القراءات بالوقوف على وجوهها وعللها.

٣. شرح القراءات وبيان معانيها، وهو التأويل وفق عبارته.

٤. الاحتجاج للقراءات بالأحاديث والأخبار وعلوم اللغة من النحو والصرف والشواهد الشعريّة.

ثانياً: أكّد الطبريّ بكتابه في القراءات حضور ثلاث ظواهر في علم القراءات:

١. الاختيار في القراءة، فإنّه لم يكن حكراً على عالم دون آخر، ولم يكن الطبريُّ أوّلَ من اختار اختياراً، بل اختياره يندرج ضمن سلسلة أصحاب الاختيارات، كتلك التي ذكرها الأهوازيّ في كتاب الإقناع بدءاً باختيار يعقوب الحضرميّ، ومروراً باختيار أبي عبيد، وانتهاء باختيار الطبريّ. يجب أن يؤخَذ بعين الاعتبار اختيارُهُ في ضبط الآيات القرآنيّة في تفسيره على وجه الخصوص، فثمّة مواضع

متعلّقة بمسائل فقهيّة وقضايا عقديّة، لا الاكتفاء بنقلها حاسوبيّاً على قراءة عاصم برواية حفص.

٢. أَخْذه بما عُرف بأركان القراءة المقبولة التي طوّرها واعتمدها علماء القراءات في كتبهم.

٣. نقد الروايات والأسانيد في القراءة الذي لم يكن محصوراً في الطبريّ، ولا مقصوراً على شيخه ابن مجاهد، بل هذا ما نهج عليه علماء القراءات من المتقدّمين والمتأخّرين في تحرّي الدقّة في سلامة النقل وضبط الرواية.

ثالثاً: فكرة تقسيم القراءات على خمسة أمصار تعود أدراجها إلى مرحلة مبكّرة في تاريخ تدوين القراءات، فديباجة أبي عبيد في كتابه في القراءات تظهر أنّه اعتمد مسألة تخميس الأمصار، فإنْ لم يكن هو السبّاق في ذلك، فيكون قد أخذ بذلك ممّن تقدّمه، كما أخذ بذلك أيضاً من جاء بعده، وأصبح النظام المعتمد عليه بالإجماع.

رابعاً: تَبِعَ فكرة تخميس الأمصار اختيارُ الأئمّة القرّاء فيها حسب اشتهارِهم بالثقة والعدل، وملازمتهم القراءةَ والإقراءَ، واتّفاقِ أهالي الأمصار الخمسة على الأخذ عنهم. لقد أفرزت هذه المقاييس التي اعتمدها أبو عبيد في اختياره الأئمّة القرّاء إماماً قارئاً عن كلّ مصر وثلاثة آخرين من الكوفة؛ فأَخَذَ مَنْ جاء بَعْدَه من علماء القراءات في القرن الثالث الهجريّ بهذه النتيجة مع تعديل فيها، إضافة يعقوب الحضرميّ (من البصرة) والكسائيّ (من الكوفة)، فكلاهما صاحب اختيار، وذلك للمقاربة بين الأمصار الخمسة من جهة، وللموازنة بين الكوفة والبصرة من جهة أخرى. بقي الحال على ذلك إلى أن جاء ابن مجاهد، فعمل بعمل أبي عبيد في تخميس الأمصار، واختياره الأئمّة القرّاء، مُسْتَأْنِساً بشَيْخه الطبريّ (البغداديّ)، عَلَم زمانه، الذي وجده قد أخذ بصنيع أبي عبيد، وتبنّاه في كتابه الجامع في القراءات، فأكّده ووكّد بحقّ أهل الكوفة عاصماً وحمزة دون الاثنين الآخرين (يحي والأعمش) وأخذ بالكسائيّ دون يعقوب المعدَّلَين على عمل أبي عبيد؛ تباعاً لنتيجة دائرة التقاطع المتولّدة عن جهود علماء القرن الثالث في القراءات، فثبت عنده سبعةٌ من الأئمّة القرّاء، وهو ما يُعرَف بظاهرة التسبيع.

كتاب الإقناع للأهوازيّ

بعض الصور من نسخة الظاهريّة[1]

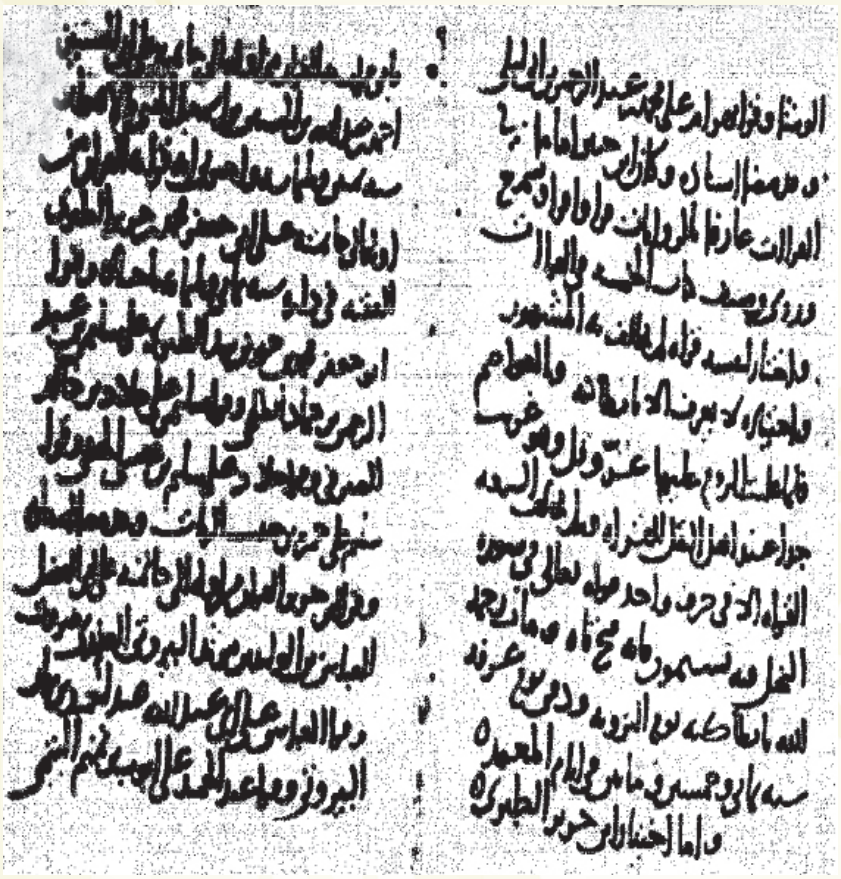

ظهر الورقة [٢٩ب] على الجانب الأيمن
في آخرها بداية اختيار ابن جرير الطبريّ
ووجه الورقة [٣٠أ] على الجانب الأيسر

(١) هي قطعة بخطّ النسخ، قليلة الإعجام، محفوظة ضمن مجموع في دار الكتب الظاهريّة، رقمه (٣٤٣)، عدد أوراقها (٢٠) ورقة (١٥ - ٣٤). يُراجَع فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة «المجاميع» (١٨٣/١ - ١٨٤) (٢)، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة: علوم القرآن الكريم (٤٤١/١). في الفهرسين عنوان الكتاب غير مضبوط [كتاب في القراءات] والمؤلِّف مجهول.

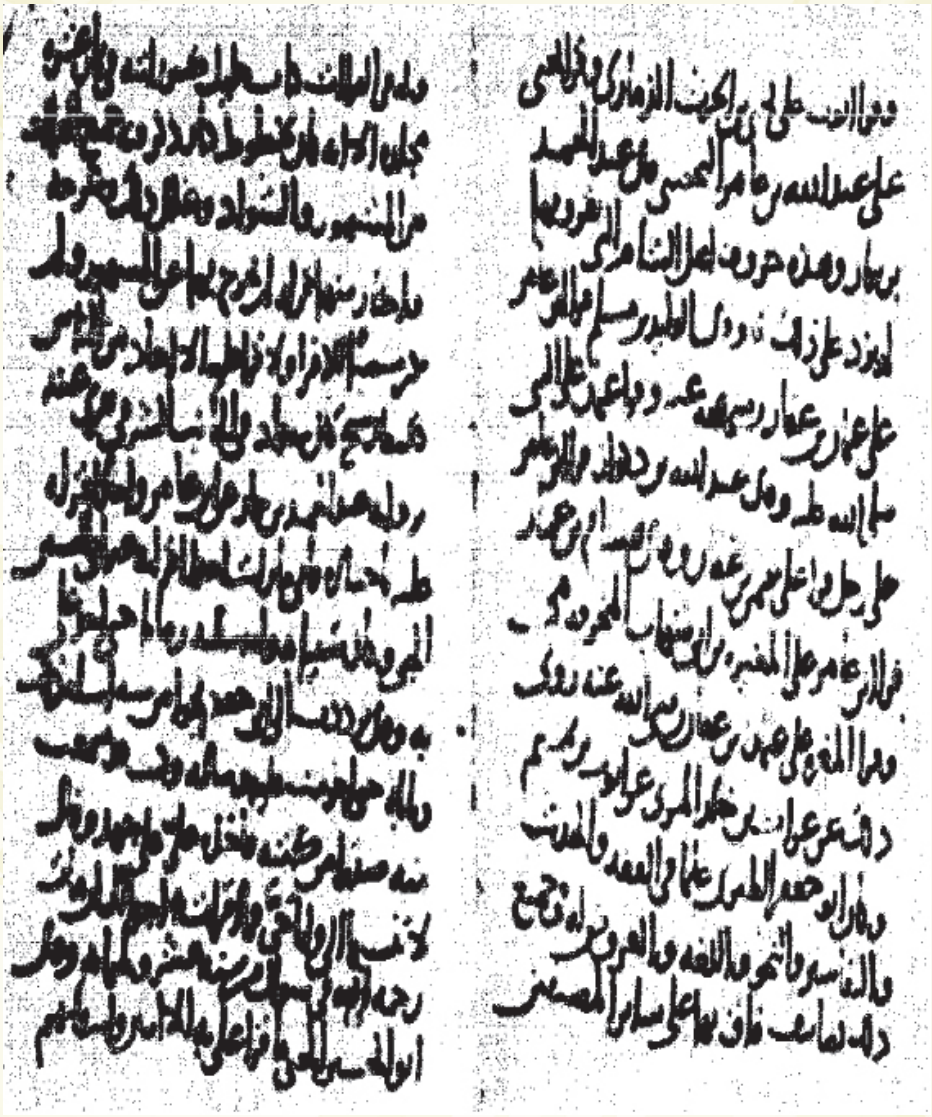

ظهر الورقة [٣٠ب] ووجه الورقة [٣١أ]

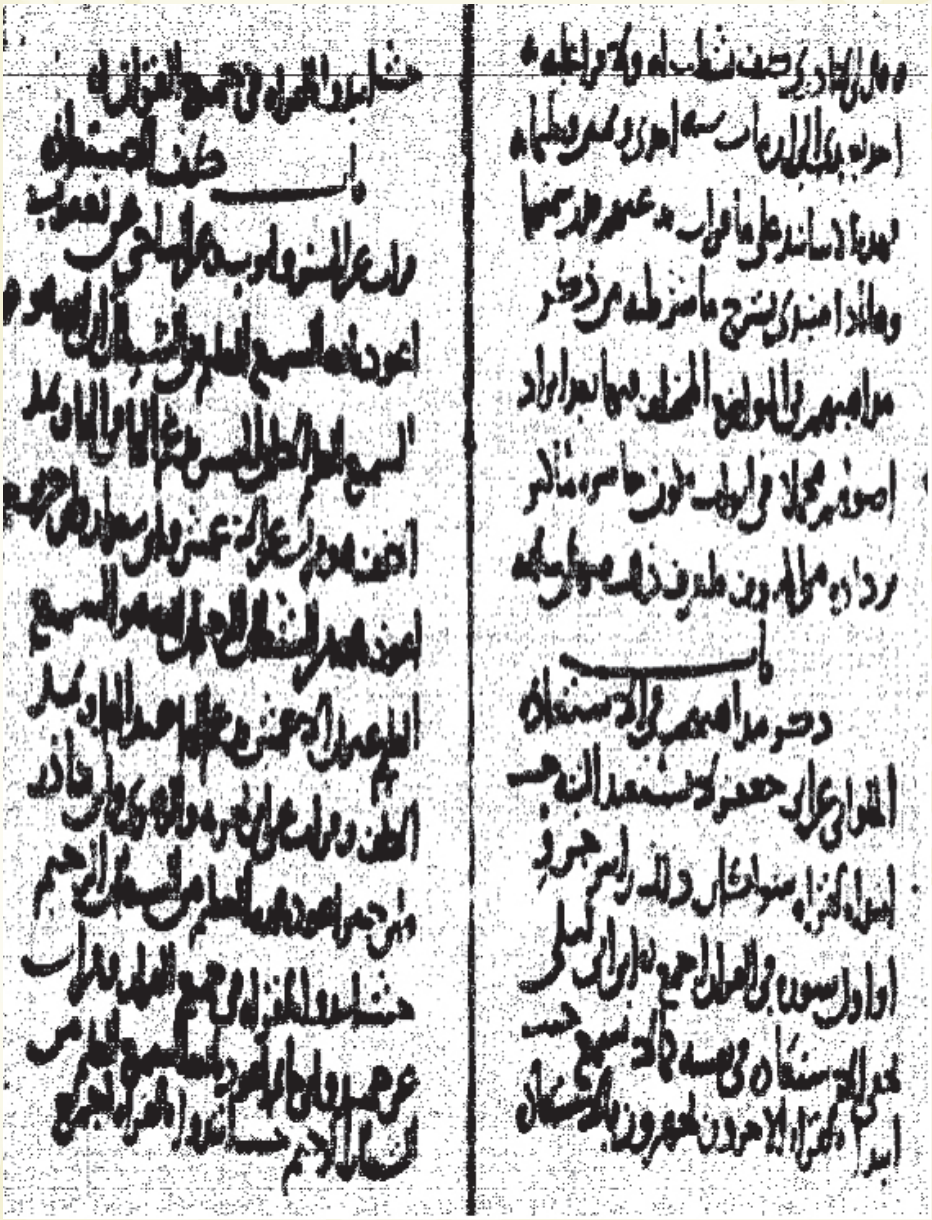

ظهر الورقة [٣١ب]
فيها [السطر السابع] ينتهي النصّ المعاد تحقيقه لأجل هذا البحث
قبل (باب ذكر مذاهبهم في الاستعاذة) [السطر الثامن والتاسع]
ووجه الورقة [٣٢أ]

الملحق

أمّا اختيار ابن جرير الطبريّ، [٣٠أ] فإنّي قرأتُ به القرآنَ من أوّله إلى خاتمته على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الحسين بن إسماعيل الجُبِّيِّ بالأهواز سنةَ ثمانين وثلاثمائة، وأخبرني أنّه قرأ به[١] القرآنَ من أوّله إلى خاتمته على أبي جعفرٍ محمّد بن جرير بن يزيد الطبريِّ الفقيهِ في داره سنة ثمانٍ[٢] وثلاثمائة باختياره، وقرأ أبو جعفرٍ محمّد بن جرير بن يزيد[٣] الطبريّ على سليمان بن عبد الرحمن بن حمّاد الطَّلْحيّ، وقرأ سليمان على خلّاد بن خالد الصَّيْرفيّ، وقرأ خلّاد على سُلَيْم بن عيسى الحنفيّ، وقرأ سُليمٌ على حمزة بنِ حَبِيبٍ الزيّات، وقد مضى[٤] إسنادُه.

وقرأ ابنُ جرير القرآنَ من أوّله إلى خاتمته على أبي الفضل العبّاس بن الوليد بن مزيد البيروتيّ العذريّ ببيروت[٥]؛ وقرأ العبّاسُ على أبي عبد الله عبد الحميد بن بكّار البيروتيّ، وقرأ عبد الحميد على أيّوب بن تميم التميميّ، [٣٠ب] وقرأ أيّوبُ على يحيى بن الحارث الذماريّ، وقرأ يحيى على عبد الله بن عامر اليحصبيّ.

قال عبد الحميد بن بكّار: وهذه حُرُوفُ أهلِ الشام التي يقرؤونها. لَمْ يَزِدْ على ذلك. وقال الوليد بن مسلم: قرأ ابنُ عامر على عثمان بن عفّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقرأ عثمانُ على النبيّ[٦] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقال عبد الله بن ذكوان: قرأ ابنُ عامرٍ على رجلٍ قرأ على عثمانَ بنِ عفّان. وقال هشام بن عمّار: قرأ ابنُ عامرٍ على المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ؛ وقرأ المغيرةُ على عثمانَ بنِ عفّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. رَوَى ذلك عن عِرَاك بن خالد الْمُرّيّ عن أيّوب بن تميم.

(١) به: ساقط في المطبوع.
(٢) ثمانٍ: ثمابى، كما في الأصل.
(٣) ساقط في المطبوع: بن يزيد.
(٤) مضى: مصا، كما في الأصل.
(٥) ببيروت: روى، كما في المطبوع.
(٦) وسلّم: ليس في الأصل.

وكان[١] أبو جعفر الطبريّ عَلَماً في الفِقْهِ[٢] والحديث والتفاسير والنحو واللغة والعَرُوضِ. له في جميع ذلك تصانيفُ، فاق بها على سَائِرِ المصنِّفين. [٣١أ] وله في القراءات كِتَابٌ جَلِيلٌ كبيرٌ، رأيتُه في ثماني[٣] عشرةَ مجلدةً، إلاّ أنّه كان بُخُطوطٍ كِبَارٍ. ذَكَرَ فيه جميعَ القراءاتِ من المشهورِ والشَّوَاذِّ وعَلَّلَ ذلك وشَرَحَهُ، فاختار[٤] منها قراءةً لَمْ يَخْرُجْ بها عَنِ[٥] الْمَشْهُورِ.

ولم يكن مُنْتَصِباً للإقراء ولا قرأ عليه[٦] إلاّ آحاد من الناس، كالصَّفَّار، شَيْخ[٧] كان ببغداد في الجانبِ الشرقيّ، يُقْرِئُ[٨] عنه برواية[٩] عبد الحميد بن بكّار عن ابن عامر.

وأمّا القراءة عليه باختياره، فإنّي ما رأيتُ أحداً أَقْرَأَ بِهِ[١٠] غير أبي الحسين الجُبّي وكان ضَنِيناً به[١١]. ولقد سَأَلْتُهُ زَمَاناً حَتىَّ أَخَذَ علـيَّ به وقال: تردّدتُ إلى أبي جعفرٍ نحواً من سَنَةٍ أسأله ذلك وَيَأْبَاهُ[١٢] حتّى أَجْرَمْتُ[١٣] عليه وَسَأَلْتُهُ. وكنتُ قد سَمِعْتُ منه

(١) من هنا يبدأ النصّ المنقول في معجم الأدباء من كتاب الإقناع للأهوازيّ: «وحدّث أبو عَلي الحسن بن عَلي الأهوازيّ المقرئ في كتاب الإقناع في إحدى عشرة قراءةً. قال: كان أبو جعفر الطبريّ» إلخ.
(٢) عَلَماً في الفقه: عالماً في الفقه، كما في المطبوع، عالماً بالفقه، كما في مطبوع معجم الأدباء.
(٣) ثماني: ثمان، كما في الأصل.
(٤) فاختار: واختار، كما في المطبوع ومطبوع معجم الأدباء.
(٥) عن: على، كما في المطبوع.
(٦) عليه: أحد، كما في مطبوع معجم الأدباء.
(٧) كالصفار شيخ: قال، كما في المطبوع.
(٨) يقرئ: تُعزَى، كما في المطبوع، يَرْوِي، كما في مطبوع معجم الأدباء.
(٩) برواية: رواية، كما في المطبوع ومطبوع معجم الأدباء.
(١٠) أقرأ به: أقرأه، كما في المطبوع.
(١١) ضنيناً به: نَسَيّاً، كما في المطبوع.
(١٢) ويأباه: زماناً، كما في مطبوع معجم الأدباء.
(١٣) وأجرمت: احزمت، كما في الأصل، أخذتُ، كما في المطبوع.

صَدْراً من كتبه، فأَخَذَهُ عَلَيَّ[١] علَى جَهْدٍ[٢] وقال: لا تَنْسُبْهَا إِلَيَّ وَأَنَا حَيٌّ! فما أقرأتُ به[٣] أحداً حتّى مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شَوَّالٍ من[٤] سَنَةِ عَشْرٍ وَثَلَاثمائةٍ.

وقال أبو الحسين الجُبّيّ: ما قرأ عَلَيَّ[٥] به إلاّ اثْنَانِ[٦] وأَنْتَ ثالُثُهُمْ. [٣١ب] وقال لي: لا أَدْرِي كَيْفَ نَشِطْتُ له. ولا قَرَأَ عليه به أَحَدٌ بعدي[٧] إلى أن مات سنة إحدى وثمانين[٨] وثلاثمائة[٩].

فهذه الأسانيدُ على ما قرأتُ به عنهم قد رَسَمْتُها. وهٰأَنَا ذا مُبْتَدِئٌ بِشَرْحِ ما شَرَطْتُه من ذِكْرِ مذاهبِهم في المواضعِ المختلَفِ فيها بعد إيرادِ أصولهم مُجْملاً في أبوابٍ تكون حاصرةً ما كثر ترددُه من الحروفِ، فَلْيُعْرَفْ[١٠] ذلك، فَيَسْهُل شَأْنُهُ[١١].

---

(١) فأخذه علي: فأخذتها، كما في المطبوع.
(٢) جهد: جِهَتِهِ، كما في مطبوع معجم الأدباء.
(٣) به: بها، كما في مطبوع معجم الأدباء.
(٤) من: ليس في مطبوع معجم الأدباء.
(٥) عَلي: عليه، كما في مطبوع معجم الأدباء.
(٦) اثنان: اسن، كما في الأصل.
(٧) به أحد بعدي: أحد، كما في مطبوع معجم الأدباء.
(٨) إحدى وثمانين: ثمانين، كما في مطبوع معجم الأدباء.
(٩) إلى هنا ينتهي النصّ المنقول في معجم الأدباء.
(١٠) فليعرف: ـلعرف، كما في الأصل، ليعرف، كما في المطبوع.
(١١) شأنه: ساقط في المطبوع. للتوكيد: ما ضبطته يتوافق مع الأصل، دون ذلك (نَيْلُهُ) احتمالًا. من المتوقّع (حِفْظُهُ)، لكنّه لا يتماشى مع الأصل.

ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**: مصحف المدينة النبويّة المضبوط على قراءة أبي بكر عاصم بن أبي النَّجُود الكوفيّ الأسديّ (٧٤٥/١٢٧) برواية أبي عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديّ (٩٠ - ٧٠٩/١٨٠ - ٧٩٦)، المدينة المنوّرة، مُجَمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) (٦٠٤ص) «ن» ص.
- **أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار أئمّة الخمسة الأمصار الذين انتشرت قراءتهم في سائر الأقطار**: ابن وهبان، أمين الدين عبد الوهّاب بن أحمد بن وهبان الحارثيّ الدمشقيّ (١٣٦٧/٧٦٨)، تحقيق: أحمد بن فارس السلّوم، بيروت، دار ابن حزم (ط١) (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) (٥٣٠ص).
- **الأرجوزة المنبّهة على أسماء القرّاء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات**: أبو عمرو الدانيّ، عثمان بن سعيد بن عثمان (٣٧١ - ٩٨١/٤٤٤ - ١٠٥٣)، حقّقه وعلّق عليه: محمّد بن مجقان الجزائري، الرياض، دار المغني (ط١) (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) (٣٤٦ص).
- **إعراب القرآن**: أبو جعفر النحّاس، أحمد بن محمّد بن إسماعيل المراديّ المصريّ (٩٥٠/٣٣٨)، تحقيق: زهير غازي زاهد، [د. م.]، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة (ط١) (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) (٥ج/٥مج).
- **إعلام أهل البصائر بما أورده ابن الجزريّ من الكنوز والذخائر (دليل مفهرس لكتب علوم القرآن الواردة في غاية النهاية)**: حمدان، عمر يوسف عبد الغنيّ، مجلّة معهد الإمام الشاطبيّ للدراسات القرآنيّة (٥/٣) (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) (٢٩٧ - ٤٤٤).
- **الإمام الطبريّ شيخ المفسّرين وعُمدة المؤرِّخين ومُقدَّم الفقهاء المحدِّثين صاحب المذهب الجريريّ (٢٢٤هـ - ٣١٠هـ)**: الزحيليّ، محمّد، دمشق، دار القلم (ط١) (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) (٣١١ص) [أعلام المسلمين: ٣٣].

- **الأنساب**: السمعانيّ، أبو سعيد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التميميّ (٥٠٦ - ٥٦٢هـ/١١١٣ - ١١٦٧م)، حقّق نصوصه وعلّق عليه: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني [وغيره]، القاهرة، مكتبة ابن تيمية (ط٢) (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، (١٢ج/١٢مج).
- **الأهوازيّ وجهوده في علوم القراءات ومعه قطعة من كتاب الإقناع وقطعة من كتاب التفرُّد والاتّفاق للأهوازيّ** (٣٦٢ - ٤٤٦هـ/٩٧٢ - ١٠٥٥م): حمدان، عمر يوسف عبد الغنيّ، عمّان، بيروت، المكتب الإسلاميّ، مؤسّسة الريّان (ط١) (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) (٤٤٠ص).
- **إِنْبَاهُ الرُّوَاةِ على أَنْبَاهِ النُّحَاةِ**: القفطيّ، أبو الحسن جمال الدين عليّ بن يوسف بن إبراهيم الشيبانيّ (٥٦٨ - ٦٤٦/١١٧٢ - ١٢٤٨)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، بيروت، دار الفكر العربيّ، مؤسّسة الكتب الثقافيّة (ط١) (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) (٤ج/٤مج).
- **البيان في عدّ آي القرآن**: أبو عمرو الدانيّ، عثمان بن سعيد بن عثمان (٣٧١ - ٤٤٤/٩٨١ - ١٠٥٣)، تحقيق: غانم قدّوري الحمد، الكويت، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق (ط١) (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) (٣٧٨ص).
- **تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام**: الذهبيّ، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (٦٧٣ - ٧٤٨/١٢٧٤ - ١٣٤٨)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربيّ (ط١) (١٤٠٧ - ١٤٢٤هـ/١٩٨٧ - ٢٠٠٤م) (طبقة ٢ - ٧٥) (٥١مج).
- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت (٣٩٢ - ٤٦٣هـ/١٠٠٢ - ١٠٧٢م)، بيروت، دار الكتب العلميّة، [د. س.] (١٤مج).
- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية مَن حلّها من الأماثل واجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها**: ابن عساكر، أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله الشافعيّ

الدمشقيّ (٤٩٩ - ١١٠٥/٥٧١ - ١١٧٦)، دراسة وتحقيق: محبّ الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، بيروت، دار الفكر (١٤١٥هـ - ١٤٢١هـ/١٩٩٥م - ٢٠٠١م) (٨٠ج/٨٠مج).

- **التدوين في أخبار قزوين**: الرافعيّ، أبو القاسم عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم القزوينيّ (٥٥٧ - ١١٦٢/٦٢٣ - ١٢٢٦)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، بيروت، دار الكتب العلميّة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) (٤ج).
- **تفسير ابن المنذر [= كتاب تفسير القرآن]**: ابن المنذر، أبو بكر محمّد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوريّ (٢٤٢ - ٨٥٦/٣١٨ - ٩٣١)، حقّقه وعلّق عليه: سعد بن محمّد السَّعْد، المدينة النبويّة، دار المآثر (ط١) (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) (٢ج/٢مج).
- **تهذيب اللغة**: أبو منصور الأزهريّ، محمّد بن أحمد بن الأزهر الهرويّ (٢٨٢ - ٨٩٥/٣٧٠ - ٩٨١)، إشراف: محمّد عوض مرعب، علّق عليها: عمر سلامي، عبد الكريم حامد، تقديم: فاطمة محمّد أصلان، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ (ط١) (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) (١٥مج).
- **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة**: أبو عمرو الدانيّ، عثمان بن سعيد بن عثمان (٣٧١ - ٩٨١/٤٤٤ - ١٠٥٣)، تحقيق: محمّد صدوق الجزائري، بيروت، دار الكتب العلميّة (ط١) (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) (٨٠٧ص).
- **جمال القرّاء وكمال الإقراء**: السخاويّ، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الصمد المصريّ الشافعيّ (٥٥٨ - ١١٦٣/٦٤٣ - ١٢٤٥)، تحقيق: علي حسين البوّاب، مكّة المكرّمة، مكتبة التراث (ط١) (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) (٢ج/٢مج).
- **جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد (خ)**: الجعبريّ، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشافعيّ (٦٤٠ - ١٢٤٢/٧٣٢ - ١٣٣٢)، نسخة الأزهر، رقمها (٣١٧٣٨٩) (١٥٥) ورقة، لا تاريخ للنسخ.

- **جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلّام في علوم القراءات وتحقيق اختياره في القراءة**: السلُّوم، أحمد بن فارس. بيروت: دار ابن حزم (ط١) (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م) (٣٥٦ص).
- **حجّة القراءات**: ابن زنجلة، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة (ق١١/٥)، محقّق الكتاب ومعلّق حواشيه: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسّسة الرسالة، (ط٤) (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م) (٨١٤ص).
- **«دعوى ابن جرير الطبريّ في عدم اتّصال قراءة ابن عامر الدمشقيّ (عرض ومناقشة)»**: الفيفي، يحيى، القراءات القرآنيّة في العالم الإسلاميّ: أوضاع ومقاصد [٢٨١/١ - ٣١٨]، مرّاكش، مركز الإمام أبي عمرو للدراسات والبحوث القرائيّة المتخصّصة، (ط١) (١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م) (٢مج).
- **رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذّ**: يوسف أفندي زاده، أبو محمّد، عبد الله ابن محمّد بن يوسف الأماسيّ، الإسلامبوليّ، الحنفيّ، (١٠٨٥ - ١١٦٧هـ/١٦٧٤ - ١٧٥٤هـ)، تصدير وتقديم وتحقيق: عمر يوسف عبد الغنيّ حمدان، تغريد محمّد عبد الرحمن حمدان، عمّان، دار الفضيلة، (ط١) (١٤٢٥- ٢٠٠٤) (١٥٠ص).
- **سِيَر أعلام النبلاء**: الذهبيّ، أبو عبد الله، شمس الدين، محمّد بن أحمد بن عثمان، (٦٧٣ - ٧٤٨هـ/١٢٧٤ - ١٣٤٨)، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، [وآخرون]، بيروت، مؤسّسة الرسالة (ط١) (١٤٠١هـ- ١٤٠٩هـ/١٩٨١م - ١٩٨٨م) (٢٥مج).
- **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**: المِنْتَوْرِيّ، أبو عبد الله، محمّد بن عبد الملك بن عليّ القيسيّ، (٨٣٤/١٤٣١)، تقديم وتحقيق: الصدّيقي سيدي فوزي، [د. م.]، [د. ن.] (ط١) (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م) (٢ج).
- **شرح مشكل الآثار**: الطَّحاويّ، أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن سَلَامة (٢٣٩ - ٣٢١هـ/٨٥٣ - ٩٣٣م)، حقّقه وضبط نصّه، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسّسة الرسالة، (ط١) (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م) (١٨ج/١٨مج).

- **شمول التعاريف لما أورده الداني من نقول التصانيف**: حمدان، عمر يوسف عبد الغنيّ، مجلّة البحوث والدراسات القرآنيّة، (٨/٤) (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) (٢٠٧ - ٢٧٧).
- **الطبريّ المفسّر**: الأسعد، عمر، [الإمام الطبريّ في ذكرى مرور أحد عشر قرناً على وفاته، (٣١٠هـ - ١٤١٠هـ) «مؤرّخاً ومفسّراً»]، دمشق، إيسيسكو، (ج٢) (١٩٩٢م) (١٣٩ - ١٥٧).
- **الطبريُّ: تحصيلُه الثقافيّ، (٢٢٤ - ٣١٠هـ/٨٣٩ - ٩٢٣م)**: جيليو، كلود، (Gilliot Claude)، ترجمة: محمّد خير البقاعي، المورد (٢/١٩) (١٩٩٠م) (٥ - ٢٩).
- **طبقات الشافعيّة الكبرى**: السبكيّ، أبو نصر، تاج الدين، عبد الوهّاب بن عليّ بن عبد الكافي، (٧٢٧ - ٧٧١هـ/١٣٢٧ - ١٣٧٠م). تحقيق: محمود محمّد الطناحي، عبد الفتّاح الحلو، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّة، [د. س.] (١٠ج/١٠مج).
- **ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبريّ فيها**: الطحّان، إسماعيل أحمد، [الإمام الطبريّ في ذكرى مرور أحد عشر قرناً على وفاته، (٣١٠هـ - ١٤١٠هـ) «مؤرّخاً ومفسّراً»]، دمشق، إيسيسكو (ج٢) (١٩٩٢م) (٣١٩ - ٣٥٩).
- **علوم الحديث**: ابن الصَّلَاح، أبو عمرو، تقيّ الدين، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشَّهْرَزُوريّ، (٥٧٧ - ٦٤٣هـ/١١٨١ - ١٢٤٥م)، تحقيق وشرح: نور الدين عتر، دمشق، بيروت، دار الفكر، دار الفكر المعاصر (ط١٥) (١٤٣٠م - ٢٠٠٩م) (٤٨/٤٦٩ص).
- **الغاية في القراءات العشر**: ابن مهران، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن مهران، الأصبهانيّ، النيسابوريّ، (٢٩٥ - ٣٨١هـ/٩٠٨ - ٩٩١م)، تحقيق: محمّد غياث الجنباز، راجعه: سعيد عبد الله العبد الله، الرياض، شركة العبيكان، (ط١) (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) (٣٧٥ص).

- **غاية النهاية في طبقات القرّاء**: ابن الجزريّ، أبو الخير محمّد بن محمّد بن محمّد الشافعيّ، (٧٥١ - ٨٣٣هـ/١٣٥٠ - ١٤٢٩م)، عنى بنشره: ج. برگشتريسر (١٣٠٣ - ١٣٥٢هـ/١٨٨٦ - ١٩٣٣م). القاهرة، مطبعة السعادة، (ج١) (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م) (ج٢ - ٣) (١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م) (٣ج/٢مج).
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ابن حجر العسقلانيّ، أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن عليّ بن حجر، (٧٧٣ - ٨٥٢هـ/١٣٧٢ - ١٤٤٩)، بيروت، دار المعرفة، [د. س.] (١٤ج/١٤مج).
- **فهرس مخطوطات درا الكتب الظاهريّة (علوم القرآن الكريم)**: الخيمي، صلاح محمّد، دمشق، مجمع اللغة العربيّة، (١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م - ١٩٨٤م) (٣ج).
- **فهرس مخطوطات درا الكتب الظاهريّة (المجاميع)**: السوّاس، ياسين محمّد، دمشق، مجمع اللغة العربيّة، قسم (١) (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، قسم (٢) (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) (٢ق).
- **الفهرست**: ابن النديم، أبو الفرج، محمّد بن إسحاق بن محمّد، (٣٨٠/٩٩٠)، اعتنى بها وعلّق عليها: إبراهيم رمضان، بيروت، دار المعرفة، (ط١) (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) (٤٦٤ص).
- **فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنَّفة في ضروب العلم وأنواع المعارف**: ابن خير الإشبيليّ، أبو بكر، محمّد بن خير بن عمر بن خليفة الأمويّ، (٥٠٢ - ٥٧٥هـ/١١٠٩ - ١١٩٧م)، وقف على نسخها وطبعها. ومقابلتها على أصل محفوظ في خزانة الإسكوريال: فرنسشكه قدار زيدين، خليان ربارة طرغوه، القاهرة، مكتبة الخانجي، (ط٢)، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) (٥٧٩ص).
- **القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط أو الخطأ في كتابه السبعة (عرضٌ ودراسةٌ)**: الجكني، السالم محمّد محمود أحمد، المدينة المنوّرة، جامعة طيبة، [د. س.] (٣١ص).

- **قراءات القرّاء المعروفين بروايات الرواة المشهورين**: الأندرابيّ، أبو عبد الله أحمد ابن أبي عمر الخراسانيّ المقرئ (بعد ٤٧٠/١٠٧٧)، حقّقه وقدّم له: أحمد نصيف الجنابي، بيروت، مؤسّسة الرسالة (ط١) (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م) (١٦٧ص).
- **القراءات القرآنيّة: تاريخها، ثبوتها، حجّيّتها وأحكامها**: قابة، عبد الحليم بن محمّد الهادي، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ (ط١) (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م) (٣١٨ص).
- **كتاب الإبانة عن معاني القراءات**: مكّيّ القيسيّ، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب حمّوش بن محمّد الأندلسيّ (٣٥٥ - ٤٣٧/٩٦٦ - ١٠٤٥)، حقّقه وقدّم له: محيي الدين رمضان، دمشق، دار المأمون للتراث (ط١) (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م) (١١٠ص).
- **كتاب الإقناع = الأهوازيّ وجهوده في علوم القراءات.**
- **كتاب الإيضاح في القراءات (خ)**: الأندرابيّ، أبو عبد الله أحمد بن أبي عمر الخراسانيّ المقرئ (بعد٤٧٠/١٠٧٧)، مكتبة معهد الدراسات الشرقيّة التابع لجامعة إستانبول، رقمه (١٣٥٠)، عدد الأوراق (٢٠٥)، سنة النسخ (٥٦٦هـ- ١١٧١م). [القسم المطبوع منه بعنوان: قراءات القرّاء المعروفين بروايات الرواة المشهورين].
- **كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله** عَزَّوَجَلَّ: ابن الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشّار النحويّ (٢٧١ - ٣٢٨/٨٨٤ - ٩٤٠)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربيّة (١٣٩٠هـ- ١٩٧١م) (٢ج/٢مج).
- **كتاب السبعة في القراءات**: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس البغداديّ (٢٤٥ - ٣٢٤/٨٥٩ - ٩٣٦)، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف (ط٣) [د. س.] (٧٨٦ص).
- **كتاب قرّة عين القرّاء في القراءات (خ)**: المرنديّ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد ابن عليّ القوّاسيّ (ق١٢/٦)، مخطوطة مكتبة الإسكوريال، الرقم (١٣٣٧)، عدد الأوراق (٢٢٠) ورقة.

- **كتاب الكامل في القراءات الخمسين**: الهذليّ، أبو القاسم يوسف بن عليّ بن جبارة البسكريّ المغربيّ (٤٠٣ - ١٠١٢/٤٦٥ - ١٠٧٣)، تحقيق: عمر يوسف عبد الغنيّ حمدان، تغريد محمّد عبد الرحمن حمدان، بيروت، دار ابن حزم (ط١) (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م) (٧مج).
- **كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**: مكّيّ القيسيّ، أبو محمّد مكّيّ بن حمّوش بن محمّد الأندلسيّ (٣٥٥ - ٩٦٦/٤٣٧ - ١٠٤٥)، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسّسة الرسالة (ط٤) (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) (٢ج/٢مج).
- **كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز**: أبو شامة المقدسيّ، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (١٢٦٧/٦٦٥)، حققه: طيّار آلتي قولاج، أنقرة، وقف الديانة التركيّ (ط٢) (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) (٢٨٨ص/٤٠ص).
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب چلبي (١٠١٧ - ١٦٠٩/١٠٦٧ - ١٦٥٧)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، (٢مج). [تصوير طبعة إستانبول، مطبعة وكالة المعارف (١٣٦٠هـ - ١٣٦٢هـ/١٩٤١م - ١٩٤٣م) (٢مج).
- **المبسوط في القراءات العشر**: ابن مهران، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانيّ النيسابوريّ (٢٩٥ - ٩٠٨/٣٨١ - ٩٩١)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دمشق: مجمع اللغة العربيّة، دار المعارف للطباعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) (٦١٦ص).
- **المحتسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي الأزديّ الموصليّ (٣٩٢/١٠٠٢)، تحقيق: عليّ النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، القاهرة، مؤسّسة دار التحرير (ج١) (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) (ج٢) (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

- **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: ابن عطيّة، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن المحاربيّ الغرناطيّ (٤٨١ - ١٠٨٨/٥٤٢ - ١١٤٨)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، بيروت، دار الكتب العلميّة (ط١) (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) (٥ج/٥مج).
- **المذكّر والمؤنّث**: ابن الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشّار النحويّ (٢٧١ - ٨٨٤/٣٢٨ - ٩٤٠)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة، وزارة الأوقاف (ج١) (١٤٠١هـ-١٩٨١م) (ج٢) (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م) (٢مج).
- **مشروع المصاحف الثاني في العصر الأمويّ**: حمدان، عمر يوسف عبد الغنيّ، مجلّة البحوث والدراسات القرآنيّة (٤) (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م) (٦٣ - ١١٦).
- **معجم الأدباء [= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب]**: ياقوت الحمويّ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ (٥٧٤ - ١١٧٨/٦٢٦ - ١٢٢٩)، تحقيق: إحسان عبّاس، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ (ط١) (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م) (٧ج/٧مج).
- **معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار**: الذهبيّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد ابن عثمان (٦٧٣ - ١٢٧٤/٧٤٨ - ١٣٤٨)، تحقيق: طيّار آلتي قولاچ، إستانبول، وقف الديانة التركيّ (ط١) (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م) (٤مج).
- **مفردة يعقوب**: أبو عمرو الدانيّ، عثمان بن سعيد بن عثمان (٣٧١ - ٩٨١/٤٤٤ - ١٠٥٣)، دراسة وتحقيق: حسين بن محمّد العواجي، الرياض، كنوز إشبيليا (ط١) (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م) (١٧٥ص).
- **مقاييس ابن مجاهد في اختيار القرّاء السبعة**: العلاني، محمّد الحبيب، القراءات القرآنيّة في العالم الإسلاميّ: أوضاع ومقاصد، [مرّاكش] (١) (١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م) (١٩١ - ٢٢٤).

- **مقدّمة في أصول التفسير**: ابن تيمية، أبو العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الدمشقيّ الحنبليّ (٦٦١ - ٧٢٨/١٢٦٣ - ١٣٢٨)، تحقيق: محمود محمّد محمود نصّار، القاهرة، مكتبة التراث الإسلاميّ [د. س.] (١١٢ص).
- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**: ابن الجزريّ، أبو الخير شمس الدين محمّد بن محمّد بن محمّد الشافعيّ (٧٥١ - ٨٣٣/١٣٥٠ - ١٤٢٩)، بيروت، دار الكتب العلميّة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) (٧٩ص).
- **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء**: أبو البركات الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله (٥١٣ - ٥٧٧/١١١٩ - ١١٨١)، تحقيق: عطيّة عامر، استكهولم: Almqvist & Wiksell، (١٩٦٢م) (٢٧٨ص)/XXXVIص.
- **النشر في القراءات العشر**: ابن الجزريّ، أبو الخير محمّد بن محمّد بن محمّد الشافعيّ (٧٥١ - ٨٣٣/١٣٥٠ - ١٤٢٩)، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرّة الأخيرة: عليّ محمّد الضبّاع، بيروت، دار الفكر [١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م] (٢ج/٢مج).
- **هديّة العارفين - أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين**: إسماعيل باشا البغداديّ، إسماعيل بن محمّد أمين بن مير سليم البابانيّ (١٢٥٥ - ١٨٣٩/١٣٣٩ - ١٩٢٠)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، (٢مج)، [تصوير طبعة إستانبول، مطبعة وكالة المعارف (١٣٦٠هـ - ١٩٤١/١٣٦٢هـ - ١٩٤٣هـ) (٢مج).
- Bosworth, C. E.: "al-Ṭabarī", *EI2* (2000) 10/11 - 15.
- Gilliot, Claude: *Exégèse, langue, et théologie en Islam: l'exégèse coranique de Tabari (m. 311/923)*. Paris: Vrin, 1990, 320 S. (*Études musulmanes;* 32)
- Gilliot, Claude: "Les œuvres de Tabari (mort en 310/923)", *Midéo* 19 (1989) 49 - 90.
- Gilliot, Claude: "Les sept "lectures": Corps social et écriture révélée". *Studia Islamica* 61 (1985) 5 - 25.

- Hamdan, Omar: "Können die verschollenen Korantexte der Frühzeit durch nichtkanonische Lesarten rekonstruiert werden?", *The Qur'an as Text*; ed. Stefan Wild. Leiden: Brill, S. 27 - 40. [*Islamic Philosophy, Theology, and Science;* v. 27]
- Nasser, Shady Hekmat: "Revisiting Ibn Mujāhid's position on the seven canonical readings: Ibn ʿĀmir's problematic reading of *kun fa-yakūna*", *Journal of Qur'anic Studies* 17. 1 (2015) 85 - 113.
- Nöldeke, Theodor: *Geschichte des Qorāns*. Leipzig: Dieterich'sche Verlagsbuchhandlung, 2. Aufl. , Bd. 1 (^{2}1909), 2 (^{2}1919) und 3 (^{2}1938)]. [Nachdruck: Hildesheim/New York, 1970, III in einem Band]
- Rosenthal, Franz: The history of al-Ṭabarī (*Ta'rīkh al-rusul wa'l-mulūk*): 1. General introduction and from the creation to the flood; translated and annotated by Franz Rosenthal. Albany, NY: State University of New York Press, 1989, 413 S.
- Shah, Mustafa: "The early Arabic grammarians' contributions to the collection and authentication of Qur'anic readings: The prelude to Ibn Mujāhid's *Kitāb al-Sab'a*", *Journal of Qur'anic Studies* 6. 1 (2004) 72 - 102.
- Sezgin, Fuat: *Geschichte des arabischen Schrifttums*. Leiden: Brill, 1967 - 2000, Bd. 1 - 12.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٨٩
المقدمة	٩٠
خطة البحث	٩١
منهج البحث	٩١
أهمّيّة البحث وقيمته العلميّة وأهدافه	٩٢
تمهيد	٩٣
المبحث الأول	٩٦
المطلب الأوّل: تاريخ التأليف في القراءات	٩٦
المطلب الثاني: الطبريّ مُصَنِّف الجامع في القراءات	١٢٥
المطلب الثالث: مبنى كتاب الجامع	١٣٧
المطلب الرابع: ما انتُقِدَ عليه الطبريُّ	١٤٩
الباب الأوّل: نقد ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)	١٥٠
الباب الثاني: نقد مكّيّ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ)	١٥٠
الباب الثالث: نقد أبي عمرو الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ) والشاطبيّ (ت: ٥٩٠هـ) وعلم الدين السخاويّ (ت: ٦٤٣هـ) وابن وهبان (ت: ٧٦٨هـ) وابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ)	١٥١
الباب الرابع: الطبريّ وابن مجاهد البغداديّان وطبيعة العلاقة العلميّة بينهما	١٥٥
المبحث الثاني: روايات الطبريّ في القراءات	١٦٩
المبحث الثالث: اختيار الطبريّ في القراءة	١٧٥
الخلاصة	١٨٥
كتاب الإقناع للأهوازيّ: بعض الصور من نسخة الظاهريّة	١٨٧
الملحق	١٩٠
ثبت المصادر والمراجع	١٩٣
فهرس الموضوعات	٢٠٤